مركز المعرفة للدراسات والابحاث الاستراتيجية
KNOWLEDGE CENTER FOR STRATEGY RESEARCHES AND STUDIES

خرائط الإرهاب الجغرافية والوظيفية في اليمن

دراسة تحليلية في ديناميات الفواعل المحلية والملاذات الآمنة والمناطق المستهدفة

2025م

info@almarfacenter.org

خرائط الإرهاب الجغرافية والوظيفية في اليمن

دراسة تحليلية في ديناميات الفواعل المحلية والملاذات الآمنة والمناطق المستهدفة

إعداد

سعيد محمد سعد

إصدار
مركز المعرفة للدراسات والأبحاث الاستراتيجية
2025م

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي معمّق لظاهرة الإرهاب في اليمن، مسلطةً الضوء على التداخل المركّب بين الجغرافيا، والبيئة الاجتماعية، والهشاشة الأمنية، والذي حوّل البلاد إلى مسرح مفتوح لنشاط التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها "القاعدة في جزيرة العرب" و"تنظيم داعش"، وأنصار الشريعة، خصوصًا بعد عام ٢٠١١.

وتوضح الدراسة أن البنية الجغرافية الوعرة، وتفكك المؤسسات الأمنية، وتضارب المصالح السياسية، شكّلت بيئة خصبة؛ لتكوين ما يمكن تسميته بـ"الملاذات الآمنة الإرهاب"، التي تُعدّ

أداة استراتيجية في تمكين هذه الجماعات من التمركز، وإعادة الانتشار، وشنّ هجمات نوعية. كما تكشف الدراسة عن أوجه "التواطؤ غير المعلن" و"التوظيف السياسي" لبعض الفاعلين المحليين في تسهيل عمل هذه الجماعات، سواء؛ لتحقيق مكاسب عسكرية آنية، أم لإضعاف خصومهم في المعادلة الداخلية.

وتتناول الدراسة محافظات (البيضاء ومأرب، وتعز، وسيئون والمهرة) كنماذج بارزة على المناطق التي تشكّل بيئات حاضنة للتنظيمات المتطرفة. وتُبرز كيف أصبحت تلك المناطق نقطة ارتكاز لعمليات القاعدة وداعش، بدعمٍ مباشر وغير مباشر من بعض الفاعلين، وسُجلت خلالها حالات إفراج وتبادل منافع بين هذه الجماعات والحوثيين، ما يعكس تحالفات تكتيكية عابرة للاصطفافات العقائدية؛ مشكلة ملاذًا آمنًا لعناصر الإصلاح والقاعدة، مع وجود مراكز تدريب وتجنيد، وسط مؤشرات على تماهي بعض الوحدات العسكرية مع هذه الجماعات.

وتُظهر الإحصائيات أن محافظات الجنوب، ولا سيما عدن وأبين، تحمّلت العبء الأكبر من العمليات الإرهابية، حيث سُجّل ما يزيد عن ٣٦٠٠ ضحية جراء ٦٧٧ عملية إرهابية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٤، نفذت معظمها باستخدام سيارات مفخخة وتفجيرات انتحارية، بما يعكس تصاعد الخطر الممنهج الذي يستهدف النسيج المجتمعي والاستقرار المؤسسي في الجنوب.

وبناءً على هذه المعطيات، توصي الدراسة بما يلي:

١. اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب، تركز على توحيد الأجهزة الأمنية وتفعيل دور السلطات المحلية في الجنوب.

٢. تصنيف جماعتي الحوثيين والإخوان المسلمين كتنظيمين إرهابيين، وحظر أنشطتهما في المحافظات الجنوبية.

٣. ملاحقة جميع المتورطين في دعم وتمويل وتسهيل نشاط التنظيمات الإرهابية، وإحالتهم إلى القضاء المختص.

٤. تفكيك معسكرات الإرهاب في تعز، ومأرب، والبيضاء، والمهرة، وحضرموت، والتي تُستخدم كمنصات انطلاق نحو شبوة وأبين ووادي حضرموت وسائر مناطق الجنوب.

تمثل هذه التوصيات خطوة حيوية لإغلاق المساحات الرمادية التي تتغذى منها التنظيمات الإرهابية، وتوفير بيئة آمنة تُمكّن مؤسسات الدولة من استعادة دورها، وضمان أمن واستقرار الجنوب واليمن عمومًا.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، اليمن، الخرائط الجغرافية للإرهاب، الخرائط الوظيفية، الفواعل المحلية، الملاذات الآمنة، المناطق المستهدفة.

Abstract

The Geographical and Functional Mapping of Terrorism in Yemen: An Analytical Study on the Dynamics of Local Actors, Safe Havens, and Targeted Areas

Dr. Sabri Afif Al-Alawi

This study aims to provide an in-depth scientific analysis of the phenomenon of terrorism in Yemen, highlighting the complex interplay between geography, social environment, and security fragility—factors that have turned the country into an open arena for terrorist activity, particularly since 2011. At the forefront of this threat are Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) and the Islamic State (ISIS).

The study demonstrates that the country's rugged terrain, the fragmentation of security institutions, and conflicting political interests have created fertile ground for what can be termed "terrorist safe havens." These havens serve as strategic tools enabling extremist groups to establish strongholds, regroup, and launch targeted attacks. The

research also exposes forms of tacit collusion and political exploitation by some local actors, who have facilitated the operations of these groups either for short-term military gains or to weaken rivals in the internal political landscape.

The analysis focuses on key governorates—Al-Bayda, Marib, Taiz, Sayoun, and Al-Mahrah—as prominent examples of environments conducive to the entrenchment of extremist organizations. These areas have become operational hubs for AQAP and ISIS, often with indirect support from political and tribal actors. The study documents cases of prisoner releases and exchanges of benefit between these groups and the Houthi movement, indicating tactical alliances that transcend ideological divides. It also highlights how regions such as Marib have served as safe zones for Al-Islah Party and AQAP elements, hosting recruitment and training centers, amid signs of partial alignment between some military units and extremist factions.

Statistical data reveal that the southern governorates—especially Aden and Abyan—have borne the brunt of terrorist attacks. Between 2000 and 2024, more than 3,600 casualties were recorded across 677 terrorist operations, most of which involved car bombings and suicide attacks. These figures reflect the escalating and systematic threat posed to social cohesion and institutional stability in southern Yemen.

In light of these findings, the study proposes the following key recommendations:

1. Adopting a comprehensive national strategy for counterterrorism, focusing on unifying security forces and empowering local authorities in the South.
2. Officially designating the Houthi and Al-Islah movements as terrorist organizations and banning their activities in southern governorates.
3. Prosecuting all individuals involved in supporting, financing, or facilitating terrorist activity, and referring them to the competent judiciary.
4. Dismantling terrorist training camps in Taiz, Marib, Al-Bayda, Al-Mahrah, and Hadramawt, which are used as launchpads for

operations toward Shabwah, Abyan, Wadi Hadramawt, and the broader southern region.

These recommendations represent a crucial step toward eliminating the grey zones exploited by terrorist networks and ensuring a secure environment that enables the restoration of state authority and lasting stability in Yemen—particularly in its southern regions.

Keywords: Terrorism, Yemen, Geographical Mapping of Terrorism, Functional Mapping, Local Actors, Safe Havens, Targeted Areas.

مقدمة"

تمثل ظاهرة الإرهاب في اليمن أحد أبرز ملامح التفكك الأمني والسياسي الذي تعيشه البلاد منذ عقود، لكنها تفاقمت بشكل غير مسبوق بعد عام ٢٠١١، إذ باتت خريطة اليمن أشبه بـ"مسرح مفتوح" للعمليات الإرهابية، حيث تندمج فيه الجغرافيا المعقدة، والأزمات السياسية، والاحتقان الاجتماعي، لتنتج بُنى مرنة وخفية للتمركز والتوسع الإرهابي.

وفي قلب هذه الظاهرة، تبرز "الملاذات الآمنة" كأداة استراتيجية تمكّن الجماعات الإرهابية من الصمود، وإعادة التموضع، وتنظيم هجماتها، مستفيدة من التناقضات الداخلية للدول، ومن البيئة الطاردة للحوكمة الأمنية.

وتتجلى خصوصية الحالة اليمنية بوصفها نموذجًا شديد التركيب لتموضع الإرهاب وتوسّع الملاذات الآمنة، حيث اجتمع الانهيار المؤسسي للدولة، وتعدد الفاعلين المحليين المسلحين، وانفتاح الجغرافيا الوعرة، والتدخلات الإقليمية والدولية، لتشكّل معًا بيئة مواتية لنشاط الجماعات المتطرفة مثل تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" و"داعش"، و"أنصار الشريعة" وتحوّل أجزاء من البلاد إلى فضاءات خارجة عن السيطرة، تنشط فيها الجماعات المتطرفة بحرية نسبية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها أحد أكثر الجوانب إشكالية في هذا السياق، وهو "التواطؤ المعلن وغير المعلن أو التوظيف السياسي" الذي تمارسه بعض الفواعل المحلية تجاه الجماعات الإرهابية، من أجل مكاسب عسكرية أو نفوذ ميداني. وقد تم اختيار جماعة الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) وجماعة الحوثيين كنموذجين؛ لتحليل هذا النوع من التفاعل الرمادي والمعقد، نظرًا لمّا تتمتع به كل منهما من حضور جغرافي واسع، وقوة سياسية وعسكرية مؤثرة في مجريات الحرب اليمنية.

ومن خلال التتبع الزمني والمكاني للأنشطة الإرهابية، يتضح أن الجماعات المسلحة — سواء تلك المصنفة رسميًا إرهابية مثل تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" و"داعش"، أو تلك التي تمارس أساليب مشابهة كالإخوان والحوثيين— لا تعمل عشوائيًا، بل تنشط وفق خرائط دقيقة تستند إلى عناصر الجغرافيا، التوازنات السياسية، والفجوات الأمنية والاجتماعية.

هذه الدراسة لا تسعى إلى تقديم سرد إخباري عن العمليات الإرهابية، بل تهدف إلى تفكيك البنية العميقة لخرائط الإرهاب عبر تحليل المكونات الثلاثة التالية:

١-الفواعل المحلية.

٢- الملاذات والممرات الآمن.

٣-المناطق المستهدفة.

المبحث الأوّل:
الإطار الاجرائي للدراسة

تُعد هذه الدراسة محاولة منهجية لتحليل "الإرهاب كظاهرة مركّبة" تتغذى من التصدعات العميقة في بنية الدولة اليمنية، ومن التناقضات بين اللاعبين المحليين والدوليين. فهي تفتح بابًا لفهم كيف تتحول الجغرافيا إلى عامل حاسم في تمكين الجماعات الإرهابية، وكيف تتفاعل

السياسات الداخلية (التحالفات، الانقسامات، الفساد) مع العوامل الاجتماعية (الفقر، التهميش، الجهل) لإنتاج بيئة وظيفية حاضنة للإرهاب.

- **الإشكالية البحثية:**

كيف تتشكل خرائط الإرهاب في اليمن من خلال شبكة الفواعل المحلية والملاذات والممرات الآمنة والمناطق المستهدفة؟

السؤال الرئيسي للدراسة:

كيف تتشكل خرائط الإرهاب في اليمن من خلال شبكة الفواعل المحلية والملاذات والممرات الآمنة والمناطق المستهدفة؟

الأسئلة الفرعية:

١. كيف ساهمت الفواعل المحلية المسلحة، وتحديدًا جماعتي الإخوان المسلمين (الإصلاح) والحوثيين، في نشوء أو توسّع الملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية في اليمن، عبر أنماط من التواطؤ أو التوظيف السياسي أو التغاضي؟

٢. ما هي أبرز المناطق التي تشكّل ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية في اليمن؟ وما الخصائص الجغرافية والسياسية التي تساعد على ذلك؟

٣. ما طبيعة الممرات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية بين الملاذات والمناطق المستهدفة؟ وكيف يتم تأمينها لوجستيًا؟

٤. ما أنماط العمليات الإرهابية التي تنفذها الجماعات المسلحة في المناطق المستهدفة؟ وما دوافع اختيار تلك المناطق؟

٥. إلى أي مدى تسهم العوامل السياسية (مثل الانقسامات، ضعف الدولة، التنافس المحلي) في تعزيز حضور الجماعات الإرهابية؟

٦. كيف تؤثر الفجوات الأمنية والتضارب بين الأجهزة الأمنية والعسكرية في تكوين هذه الخرائط الإرهابية؟

٧. ما الفرق بين خرائط الإرهاب في الشمال والجنوب اليمني؟ وهل هناك فروقات في أنماط التمركز والتحرك والاستهداف؟

٨. ما الاستراتيجيات الفاعلة التي يمكن تبنيها لإضعاف هذه الخرائط وتفكيك البنى الحاضنة للإرهاب؟

- **فرضية الدراسة:**

تقوم الدراسة على فرضية أنَّ تمدد الإرهاب في اليمن ليس مجرد نتيجة لعوامل أمنية تقليدية، بل هو نتاج تفاعلٍ معقّد بين الفراغات السياسية والضغوط الاجتماعية واختلال التوازنات العسكرية، وهو ما يجعل من ظاهرة "خرائط الإرهاب" بنية ديناميكية قابلة للتغير والتكيف.

١. أن الفواعل المحلية المسلحة في اليمن، وفي مقدمتها الإخوان والحوثيون، قد أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج بيئة ملائمة للجماعات الإرهابية، إما عبر التنسيق الظرفي، أو من خلال التغاضي المتعمد، أو بتوفير مظلات ميدانية، بهدف تعزيز موقعها العسكري أو السياسي.

٢. أن التوزيع الجغرافي للملاذات الآمنة في اليمن مرتبط بتضاريس معقدة وفراغات أمنية مستمرة.

٣. أن الممرات بين المحافظات تُستخدم استراتيجيًا كشبكة لوجستية للجماعات الإرهابية بسبب غياب التنسيق الأمني بين القوى المتنازعة.

٤. أن المناطق المستهدفة تُحدّد بناء على رمزيتها السياسية أو هشاشتها الأمنية.

- **أهداف الدراسة:**

١-معرفة سلوك الفاعلين المحليين تجاه الجماعات الإرهابية من حيث التحالف، التواطؤ، أو المواجهة، وتحليل أثر هذا السلوك على توازن القوى في اليمن.

٢-تقديم خريطة تحليلية مفصلة لمراكز تواجد الجماعات الإرهابية في اليمن.

٣-تحليل ديناميكيات انتقال الجماعات بين الملاذات والمناطق المستهدفة.

٤-فهم العوامل المحلية (الاجتماعية والسياسية والأمنية) التي تسهم في تعقيد الظاهرة.

٥-تقديم تصنيف وظيفي للمناطق الجنوبية من حيث درجة تعرضها للخطر الإرهابي.

٦-اقتراح معالجات استراتيجية تُراعي الطابع المركّب للبيئة اليمنية.

- **منهجية الدراسة:**

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي المركب (Mixed Analytical Approach)، ويشمل:

١-التحليل الوثائقي للتقارير الأمنية والتقارير الأممية.

٢-تحليل الخرائط الجغرافية للعمليات الإرهابية خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٥).

٣-المقارنة الزمنية والمكانية للهجمات.

٤-تحليل كيفي لتصريحات شهود، وأهالي مناطق النزاع، وخبراء أمنيين.

٥-الربط بين المؤشرات الاجتماعية والانتشار الجغرافي للظاهرة.

تعريفات إجرائية للمفاهيم والمصطلحات

١- **الخرائط الجغرافية للإرهاب:** تُعرف الخرائط الجغرافية للإرهاب بأنّها تمثيلات مكانية دقيقة تُستخدم لتحليل وتوضيح توزيع الجماعات الإرهابية وأنشطتها عبر مناطق جغرافية محددة

داخل اليمن. وتشمل هذه الخرائط المواقع التي تتم فيها العمليات الإرهابية، مناطق النفوذ، ومراكز التمركز، مما يتيح فهم الأبعاد الجغرافية للظاهرة وتحليلها بطريقة علمية[١].

٢- **الخرائط الوظيفية:** تشير الخرائط الوظيفية إلى التمثيلات التي توضح الأدوار والوظائف المتنوعة التي يؤديها الفاعلون المختلفون ضمن منظومة الإرهاب. وتشمل هذه الأدوار التمويل، التدريب، التجنيد، والعمليات التنفيذية، مما يساعد في فهم كيفية تفاعل هذه العناصر لتشكيل شبكة إرهابية متكاملة من حيث الوظائف والعلاقات.[٢]

٣- **الفواعل المحلية:** يقصد بالفواعل المحلية جميع الأطراف والأفراد والمنظمات التي تنشط ضمن الحدود الوطنية لليمن، وتمارس تأثيرًا مباشرًا على المشهد الأمني والسياسي المحلي. وتشمل هذه الفواعل الجماعات المسلحة، الفصائل السياسية، وأجهزة الدولة أو غيرها من الكيانات ذات الصلة التي تلعب دورًا في تعقيد أو تهدئة المشهد الأمني.

٤- **الملاذات الآمنة:** طبقاً لمّا تم التوافق على تعريفه بواسطة مؤسسات البحث المتخصصة في دراسات الإرهاب بما في ذلك مؤسسة راند الأمريكية فإن الملاذ الآمن هو مكان مادي لتنفيذ أعمال القيادة والسيطرة والتدريب وتخطيط العمليات وبناء الشبكات. وبمعنى آخر فإن الملاذ الآمن يتمثل في الموقع الذي يتم فيه تعبئة الإمكانات والمحفزات المالية والميدانية والدعائية لتسهيل تنفيذ العمليات الإرهابية.[٣] وتعرف الملاذات الآمنة بأنها مناطق جغرافية أو مواقع محددة توفر بيئة محمية نسبياً للجماعات الإرهابية، حيث تسمح لهم بالاختباء، التدريب،

---

[١] ينظر: **Newman, E. (2006).** ٢٦١٩٥٤٣٢/**Link: https://www.jstor.org/stable** صفحات (٤٦-٥٢) وتعريف مماثل ورد في: **Exploring the 'Root Causes' of Terrorism. Studies in Conflict & Terrorism**، ٢٩(٨)، ٧٤٩-٧٧٢.

[٢] **Link: https://cup.columbia.edu/book/inside-terrorism** /٩٧٨٠٢٣١١٢٦٩٩٧(انظر: الفصل الخامس: "**The Structure and Function of Terrorist Networks**"، صفحات (١٠٠-١٢٥)

[٣] إرهاب الملاذات الآمنة" في أفريقيا وارتباطه بفشل الدولة المؤسساتي**https://www.almesbar.net/**

التخطيط، وإعادة التنظيم بعيدًا عن رقابة السلطات الأمنية. وتتميز هذه المناطق بضعف وجود الدولة أو بطبيعتها الجغرافية الوعرة التي تسهل حماية تلك الجماعات.[٤]

٥- المناطق المستهدفة: تشير المناطق المستهدفة إلى المواقع الجغرافية التي تتعرض لعمليات الجماعات الإرهابية، سواء كانت عسكرية أو تفجيرية أو عمليات تجنيد وتمويل. ويتم اختيار هذه المناطق لأسباب استراتيجية أو رمزية أو اقتصادية بهدف تحقيق أهداف التنظيمات الإرهابية.[٥]

- **هيكل الدراسة:**

لقد اشتملت الدراسة على ستة فصول رئيسية، تم توزيعها على النحو الآتي: الفصل الأول: الإطار الإجرائي للدراسة، ويتضمن تحديد مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وتساؤلاتها، والفرضيات، بالإضافة إلى المنهجية المستخدمة ومجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات.

والفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري، ويعرض المفاهيم والمصطلحات الرئيسة ذات الصلة، ويقدم الخلفيات النظرية والنماذج التفسيرية التي اعتمدت عليها الدراسة في تحليل الظاهرة المدروسة.

وجاء الفصل الثالث: طبيعة الفاعلين المحليين (الإخوان والحوثيين)؛ ليتناول هذا الفصل النشأة والتطور التنظيمي لكل من جماعة الإخوان المسلمين وحركة الحوثيين، إضافة إلى تحليل أنماط انتشارهم ومستوى تأثيرهم في المشهد اليمني. والفصل الرابع: الملاذات والممرات الآمنة للإرهاب في اليمن، ويبحث في الجغرافيا الأمنية التي تستغلها التنظيمات الإرهابية، وأنواع الملاذات الآمنة، ودور بعض الفاعلين في توفير الحماية أو التغطية لهذه الكيانات.

---

[٤]) الحرب السياسية على الإرهاب: العقيدة الفاسدة، واستهداف مصادر القوة الناعمة **https://acrseg.org/40599?utm_source=chatgpt.co**

[٥]) الإرهاب في اليمن نشأته ومراحل تطوره.. ودوافعه ومصادر تمويله **https://perimjournal.com/1448/?utm_source=**

أما الفصل الخامس: المناطق المستهدفة وأنماط العمليات الإرهابية، ويستعرض أبرز المناطق التي كانت مسرحًا لعمليات التنظيمات الإرهابية، ويحلل أنماط وأساليب الهجمات، وأهدافها الاستراتيجية والتكتيكية. واختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات ومرصد بأهم المصادر والمراجع والملاحق.

المبحث الثاني:
الإطار المفاهيمي والنظري

أولا: <u>الإرهاب، مفهومه والتشريعات الدولية لمكافحته</u>

الإرهاب هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتجاوز مجرد استخدام العنف أو التهديد به. يُعرف الإرهاب عموماً بأنه أسلوب تستخدمه جماعات غير حكومية تستهدف المدنيين أو مؤسسات الدولة بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو أيديولوجية عبر بث الرعب والخوف في المجتمعات. تتنوع دوافع الإرهاب بين سياسية، دينية، اجتماعية، واقتصادية، وتتراوح أساليبه بين الهجمات المسلحة المباشرة، التفجيرات الانتحارية، عمليات الخطف، وحتى الحرب

النفسية والإعلامية التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام. ويرتبط الإرهاب ارتباطًا وثيقًا بالتحديات الأمنية غير التقليدية، خصوصًا في مناطق الصراعات الداخلية والدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتها، حيث يوفر هذا السياق بيئة ملائمة لنمو التنظيمات الإرهابية وانتشارها.

١ – الإرهـاب لغة:

إنّ لفظة "إرهاب" كان يقصد بها في بدايات القرن الثامن عشر، الأعمال والسياسات الحكومية، التي تستهدف زرع الرعب بين المواطنين، وصولًا إلى تأمين خضوعهم لرغبات الحكومة، ليصل اليوم إلى أن يتعدى هذا التحديد السياسي للمصطلح، ويكون ذاك الوصف للأعمال التي يقوم بها الأفراد والمجموعات وحتى الدول؛ لأسباب وغايات متعددة بعضها إيديولوجي فكري، وبعضها الآخر عقائدي ديني وبعضها ذا أبعاد إجرامية بحتة.

إنّ كلمة أو لفظة: " إرهاب" أو"إرهابي" أو " إرهابية " عمومًا مصطلح حديث الاستعمال في اللغات الحيّة في عالم اليوم لا يتعدى تاريخ بدء استعماله القرن الثامن عشر. يرجع مصدر كلمة "إرهاب" في اللغة الإنجليزية إلى الفعل اللاتيني Ters الذي اشتقت منه كلمة (Teroor)، ومعناه الرعب أو الخوف الشديد. ويعرف قاموس أكسفورد الإنجليزي الإرهاب بأنه: "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية". وتتكون كلمة "إرهاب" في اللغة الإنجليزية بإضافة المقطع "ISM" إلى الاسم "Teroor" بمعنى فزع ورعب وهول، ويستخدم منها الفعل "Terrorize" بمعنى يرعب ويفزع.

وفي قاموس السياسة الحديثة " modern Politics A dictionary of " فإن كلمة إرهابي تستخدم في وصف الجماعات السياسية التي تستخدم العنف للضغط على الحكومات لإجبارها على تأييد الاتجاهات المنادية أو المطالبة بالتغييرات الاجتماعية الجذرية، وتدور التعريفات الأخرى في القواميس الإنجليزية حول المعنى السابق ذكره.

وتدور معاني كلمة "إرهاب" في القواميس العربية، والعالمية حول معاني الخوف، أو الرهبة، أو الفزع الشديد. وقد بات هذا المصطلح الأكثر شيوعًا في الخطاب الرسمي والإعلامي الدوليين والمحليين على السواء. وتحقق ذلك نتيجةً لطبيعية الأحداث الإجرامية المتصاعدة، بما تشكّله من خطورة، هذا بالإضافة للممارسات السياسية للدول– وخصوصا الكبرى منها – والتي تملك الوسائل الإعلامية التي تتحكم في توجيه الخطاب الإعلامي بتكويناته وتحيين مفرداته".[٦]

[٦] (ينظر: تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، محمد عبد المطلب الخشن، الطبعة –١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٣٦.

ومما لا شك فيه أن الإحاطة بمفهوم الأعمال الإرهابية يبدأ بمعرفة الحقيقة اللغوية لكلمة "إرهاب"، ومعرفة مدى التباين أو الاتفاق لمعناها بين اللغات الحية، ولعله من أهم الأهداف الأساسية لهذه الدراسة، هو الوصول إلى مقاربة معرفية، تعرف بها الأعمال الإرهابية تعريفًا موضوعيًّا وقانونيًّا مبرّأة من الاعتبارات السياسية والشخصية، ويمكن الوصول إلى هذا الهدف كلما تطابق المعنى اللغوي لكلمة "إرهاب" في اللغات المعاصرة.

إذا بدأنا بالتعريف اللغوي لكلمة (إرهاب) في اللغة العربية نجد أن المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة (إرهاب) أو (إرهابي)، ويرجع بعضهم ذلك إلى أنها كلمات حديثة الاستعمال ولم تكن معروفة في الأزمنة القديمة، والأصل اللغوي لكلمة "إرهاب" في اللغة العربية هو الفعل "رهب" أي خاف، وأرهبه، واسترهبه، أي أخافه، والراهب هو المتعبد، ومصدره "الرهبة" و«الرهبانية» بفتح الراء و"الترهب" هو التعبد.

ورد في لسان العرب في مادة (رهب): رهب بالكسر، يرهب رهبة ورهبا بالضم، ورهبا، أي خاف، ورهب الشيء رهبا ورهبة: خافه[٧]. وقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها "رهب" أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهب"، وأرهب بمعنى خوف.

وقد أطلق مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط على "الإرهابيين" أنه وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية. [٨]

وفي قاموس المنجد ورد أن " الرهب" و"المرهوب" هو ما يخاف منه، والفعل الثلاثي هو "رهب" أي خاف، وهي مشتقة من المصدر، وهو " الإرهاب" ويعرف

---

[٧]) لسان العرب أبو الفضل ابن منظور، دار صادر بيروت، ط٣ ،١٩٩٣، مجلد أول، مادة رهب ص٤٣٦ ٤٣٧

[٨]) الإرهاب الدولي، نبيل أحمد، ص ١٩-٢٠.

المنجد "الإرهابي "بأنه: (من يلجأ للإرهاب لإقامة سلطته)[٩]. وقد ورد على لسان الزمخشري أن كلمة "رهيب" في أساس البلاغة تعني الرجل المرهوب الذي عدوة منه مرعوب[١٠]. وفي القاموس السياسي، فكلمة إرهاب تعني (محاولة نشر الذعر والفزع؛ لتحقيق أغراض سياسة، والإرهاب وسيلة تستخدمها الحكومة الاستبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام) وفي الموسوعة السياسية يعني الإرهاب استخدام العنف أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه، والتعذيب، والتخريب، والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة، وهدم معنويات الأفراد، والمؤسسات أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية، أو لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية.[١١]

إن فكرة الإرهاب ترتكز على استعمال القوة غير المشروعة، فالإرهاب هو: "كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة. وبذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة للقانون الدولي، ومن هنا يقع مرتكبوها تحت طائلة العقاب طبقًا لقوانين سائر الدول.

٢- <u>الإرهـاب اصطلاحًا:</u>

والإرهاب هو اصطلاحًا جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضًا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول. إلا أن الإرهاب هو "اصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف

---

[٩]) قاموس المنجد، طبعة دار الشروق ١٩٦٩ص٢٨٢

[١٠]) أساس البلاغة، دار المعرفة، ١٩٧٩، بيروت، ص ١٨١، نقلا عن: محمد عبد المطلب الخشن، مرجع سابق، ص:٤٠

[١١]) موسوعة السياسة، ج١، ط٢، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص: ١٣٥

لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف (حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن، أكان ذلك في صورة اختطاف للأشخاص أو أخذ للرهائن – وخاصة منهم الممثلين الدبلوماسيين– وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة، والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة.

ويرى نبيل حلمي أن الإرهاب هو "الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبًا يعرض للخطر أرواحًا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما.[١٢]

إن نظرة فاحصة لمجمل التعاريف السابقة للإرهاب تبين أنها جميعها تتقاطع في عناصر ثلاث:

١. استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد به ضد مدنيين أبرياء يشكلون ضحية واسطية (وسيلة لإيصال الرسالة).
٢. إشاعة جو من الرعب والخوف العام لدى الجهة المستهدفة.
٣. استغلال جو الخوف والفزع للضغط على الجهة المستهدفة بقصد الحصول منها على مطالب وأهداف سياسية أو إيديولوجية أو دينية أو أثنية.

لقد كانت أهم المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب، تلك التي بذلت عام ١٩٣٠م في أثناء المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقد في مدينة وارسو في

[١٢]) الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، أحمد حسين سويدان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة –١– ٢٠٠٥، ص ٤٢..

بولندا. ومن هذه التعاريف الفقهية للإرهاب ما ذكره "سوتيل" بأنه: " العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد".

يعرف والتر " Walter " العمل الإرهابي أو الإرهاب بأنه: " عملية إرعاب تتألف من ثلاث عناصر: فعل العنف أو التهديد باستخدامه، وردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات خوف الضحايا أو الضحايا المحتملين، والتأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه والخوف الناتج عن ذلك".[١٣]

أما الفقيه (أشميد) فقد حاول أن يضع تعريفًا جامعًا للإرهاب وذلك عن طريق جمع (١٠٩) تعريفات عدة لعدد من الباحثين والفقهاء في مختلف أبواب المعرفة، ثم استخرج أهم العناصر التي تتضمنها تلك التعاريف وصاغها في التعريف الآتي: "الإرهاب هو أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا جزافًا كهدف عنف فعال وتشترك هذه الضحايا الفعالة مع جماعة أو طبقة في خصائصها مما يشكل أساسًا لانتقائها من أجل التضحية بها". وقد ارتكز هذا التعريف على العناصر الآتية:

- الإرهاب أسلوب للقتال.
- المستهدفون في العنف أشخاص يتم اختيارهم عشوائيا.
- المنفذون ليس بالضرورة أن يكونوا بين الضحايا.
- الرأي العام والحكومة هدفان ثانويان.
- خدمة مصالح عاجلة وآنية.[١٤]

---

[١٣]) الإرهاب في القانون الجنائي، مؤنس محب الدين رسالة دكتوراه، كلية الحقوق– جامعة المنصورة، مصر١٩٨٣، ص ٧٣.

[١٤]) التعاون الدولي ومكافحة الإرهاب/ د، عبد المغني جبران الزهر/ مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية جامعة عدن، المجلد العاشر/ العدد الثاني والعشرين/ يناير يونيو ٢٠٧٧ ص ٢١٠

- خلط بين التعريف في حد ذاته بوصفه مفهومًا مجردًا وبين الأسلوب والباعث والطريقة لدى من يتعاملون بالإرهاب.
- التناقض الواضح في عرضه لعناصر تعريفه في وصف الضحية. [١٥]

كما عرف العمل الإرهابي بأنه: عبارة عن عنف مادي، وهو بوصفه ظاهرة معاصرة، خاصة بالمجتمعات المؤمنة، وطريقة عمله غير مسبوقة، وهو لا يكون فعالا إلا في المجتمعات التي يكون فيها العنف محرمًا أو منبوذًا[١٦]

٣- التشريعات الدولية لمكافحة الإرهاب[١٧]

لقد تُرجمت كثير من المفاهيم الفقيه للإرهاب إلى نصوص واتفاقات دولية وإقليمية، بل تشريعات داخلية، تكوّن المرجعية التشريعية لتجريم مرتكبي الأعمال الإرهابية وعقابهم، ومن ثمة الوصول إلى خطوة مهمة في طريق مكافحتها، ولعل نصوص الاتفاقية هي أحسن وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

إن المعاهدات والبرتوكولات الدولية الخاصة بالأعمال الإرهابية عديدة تتجاوز الثلاثة عشر اتفاقية وبرتوكول، هي كالآتي:

اتفاقية عام ١٩٦٣ الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات .اتفاقية سنة ١٩٧٠ لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات . اتفاقية سنة ١٩٧١ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، .اتفاقية سنة ١٩٧٣ لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية

---

[١٥]) الارهاب السياسي، د ادونيس العكرة ار الطليعة، القاهرة ، ١٩٩١، ط١ ص٤

[١٦] (**–Stanislav. J. Kirschbaum,"terrorisme et sécurité internationale ", –bruylant – bruxellas F1, 2004, P 03**

[١٧] الإرهاب مفهومه والجهود التشريعية العربية والدولية لمكافحته**https://perimjournal.com/1436/**

دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها .اتفاقية سنة ١٩٧٩ لمناهضة أخذ الرهائن .اتفاقية سنة ١٩٨٠ للحماية المادية للمواد النووية، بروتوكول سنة ١٩٨٨ المتعلقة بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، التكميلي لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني .اتفاقية سنة ١٩٨٨ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة الملاحة البحرية .بروتوكول سنة ١٩٨٨ المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري .اتفاقية سنة ١٩٩١ لتمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها. الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، لسنة ١٩٩٧. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، لسنة ١٩٩٩ .الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لسنة ٢٠٠٥. وثلاث اتفاقيات مرجعية تتعلق الأولى منها باتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧، وتتعلق الثانية بالاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧، وتتعلق الثالثة بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

٤ – <u>قرارات تصنيف الإرهاب في اليمن</u>

إن مجلس الأمن يشير إلى إدراج تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومن يرتبط به من أفراد في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التي وضعتها اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٩٨٩ (٢٠١١)، وإذ يشدد في هذا الصدد على ضرورة التنفيذ الصارم للتدابير الواردة في الفقرة ١ من القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢) باعتباره أداة هامة في مكافحة الأنشطة الإرهابية في اليمن، إذ يدين جميع الأنشطة الإرهابية، والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء والسلطات الشرعية، بما فيها تلك التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية

في اليمن، وإذ يؤكد من جديد قراره ٢١٣٣ (٢٠١٤) ويهيب بجميع الدول الأعضاء إلى منع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مبالغ الفدية أو من التنازلات السياسية وتأمين الإفراج عن الرهائن بشكل آمن.[١٨]

٥- التنظيمات الإرهابية في اليمن

- **تنظيم "القاعدة :**

تم تأسيس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب عام ٢٠٠٩، وتركزت القاعدة في المحافظات المجاورة شبوة وأبين اللتان زادت رقعة نشاطها فيها نظرًا للدعم الآتي لها من المكلا، مستغلة غياب أو عدم جاهزية مؤسسات الدولة سيطر عناصر التنظيم على مدينة المكلا الساحلية، عاصمة محافظة حضرموت في أبريل ٢٠١٥، ويمتلك بها عدة معسكرات تدريب لعناصره، والمستجدين فيه، بالإضافة لامتلاكه مخزونًا كبيرًا من العتاد والآليات العسكرية، تصنفه الأمم المتحدة وعديد من الدول.

وأبرز قيادات تنظيم القاعدة في اليمن أبو علي الحارثي أوّل من قتل في عملية، طائرة بدون طيار داخل اليمن في نوفمبر ٢٠٠٢، قاسم الريمي، المكنى ب"أبو هريرة الصنعاني" شغل منصب القائد العسكري للتنظيم منذ تأسيسه، إبراهيم العسيري، المعروف بـ"صانع القنابل" لتنظيم القاعدة. ويمتلك التنظيم مبالغ مالية ضخمة تقدر بعدة مليارات من الريالات اليمنية تم الحصول عليها من خلال السطو على عدد من فروع البنك المركزي باليمن، وهو يستخدمها في تمويل عملياته العسكرية، كذلك استولى على آليات وعتاد عسكري ضخم ومبالغ مالية وخصوصاً في مدينة المكلا، مركز محافظة

[١٨]) مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الامن واليات الرقابة عليها لحفظ السلام واامن الدوللين راجح يزيد بلال ٢٠١٣م بدون دار نشر ص١٢١

حضرموت، وتهريب النفط والإتجار بالأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها في الشواطئ اليمنية، كذلك عمليات الخطف وطلب الفدية.

تبنى التنظيم في أكتوبر ٢٠١٧ هجومًا على موقع عسكري في جنوب اليمن، وفجر تنظيم القاعدة في سبتمبر ٢٠١٧ مركز عسكري لقوات النخبة الحضرمية في محافظة حضرموت شرق اليمن، واستهدف تنظيم القاعدة في مايو ٢٠١٦ معسكر للقوات الجنوبية بمدينة المكلا جنوب شرق البلاد ومقر قائد المنطقة العسكرية الثانية في حضرموت، كما فجّر في يناير ٢٠١٦ مقرًا للشرطة في محافظة لحج.[١٩]

- **تنظيم "داعش"**

ظهر تنظيم داعش في اليمن العام بعد ٢٠١٤ بعد مبايعة جلال بلعيدي مع مجموعة من رفاقه في تنظيم القاعدة "أنصار الشريعة" زعيم "داعش" أبو بكر البغدادي وكان يعد ذلك إعلاناً رسميا لدخول تنظيم "داعش" إلى اليمن، وانتشر التنظيم في عدة محافظات جنوبية، أبين، لحج، حضرموت، شبوة، ويضم التنظيم المئات من المقاتلين الأجانب من عدة جنسيات أجنبية كالأميركية، والكندية، والبريطانية، والفرنسية، والأسترالية، وبلدان شرق آسيا، وجنوب القارة الأفريقية، بالإضافة لعدة جنسيات عربية يسكنون في أماكن تسمى "المأوى" ويتخذون منها دور دعوة لنشر الفكر المتطرف عبر لقاءات عما يسمونه "الجهاد"، وعرض أفلام مسجلة بمناطق يسيطر عليها التنظيم في دول كالعراق وسوريا، وكذلك إعداد مقاتليهم، والتجهيز لعملياتهم.

وقد برزت عدد من القيادات في هذا التنظيم نحو(جلال بلعيدي الملقب ب "أبو حمزة الزنجباري"، ناصر محمد الحربي المسئول عن تجنيد واستقطاب الجهاديين، "صالح ناصر فضل الباخشي" أمير ولاية عدن أبين في التنظيم المتطرف والملقب بالرجل الحديدي.

[١٩]) التطرف والإرهاب في اليمن.. خريطة الحواضن، https://www.europarabct.com/

وقد تلقى التنظيم تمويلاً كبيراً، عن طريق تبرعات مجهولة، وتعدّ عائدات الاتجار في المخدرات، من أهم مصادر التمويل، والتي تقوم أيضاً بتوفير مسارات التهريب، كذلك جباية أموال الزكاة والضرائب والأتاوات المفروضة، وسرقة البنوك والقواعد العسكرية وبيوت المسؤولين الحكوميين فيها، وتباع البضائع والمواد غير العسكرية في أسواق محلية لبيع المسروقات، كما يسمح لمسلحي التنظيم بشراء هذه البضائع بنصف قيمتها المعروضة.

وأبرز العمليات الإرهابية التي تبناها تنظيم "داعش" في ٦ ديسمبر ٢٠١٥ استهدافه محافظ عدن "جعفر محمد سعد"، بسيارة مفخخة بمنطقة فتح. وأعلن مسؤوليته عن عمليات انتحارية متزامنة استهدفت مطلع اكتوبر ٢٠١٥ فندق القصر في عدن مقر الحكومة، ومقر العمليات العسكرية الإماراتية والسعودية في عدن وفي عام ٢٠١٦، وظهر تنظيم داعش بطريقة أكثر دموية؛ حيث قام بعددٍ من العمليات الانتحارية ضد تجمعات الجنود في معسكراتهم، خاصةً في مدينة عدن.[٢٠]

- **أنصار الشريعة**

يعد تنظيم "أنصار الشريعة" فرعًا لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (AQAP)، بالتوسع والسيطرة على مناطق واسعة. اتُهم نظام صنعاء، بتسهيل سقوط بعض هذه المدن بيد أنصار الشريعة، وذلك بهدف إظهار نفسه كشريك أساسي للغرب في "الحرب على الإرهاب" وكسب الدعم الدولي في مواجهة الاحتجاجات ضده.

وفي ٢٧ مارس ٢٠١١: أعلن التنظيم محافظة أبين "إمارة إسلامية" أطلق عليها اسم "إمارة وقار"، وجعل من جعار عاصمة لها. لم تقتصر سيطرة التنظيم على جعار

[٢٠] التطرف والإرهاب في اليمن.. خريطة الحواضن، https://www.europarabct.com/

وزنجبار فحسب، بل امتدت لتشمل مناطق أخرى في أبين. كما أُفيد بأن التنظيم أعلن إمارات أخرى.

أبرز قيادات "إمارة وقار" وتشكيلة التنظيم، خالد عبد النبي، وطارق الفضلي: يُعتبران من أبرز القيادات القبلية التي انضمت إلى التنظيم، ومن قبلهم كان أبو حسن المحضار، وباسل النقار وتتكون غالبية مقاتلي أنصار الشريعة من يمنيين، لكن تقارير أشارت إلى وجود مقاتلين أجانب من العراق والمغرب والصومال والسعودية. كما لوحظ أن مقاتلي أنصار الشريعة كانوا يتعرفون ببعضهم عبر الشعر الطويل واللحية، وحمل أعلام ولافتات التنظيم.[٢١]

واستمرت سيطرة "أنصار الشريعة" على أبين لأكثر من عام. واجه التنظيم مواجهات عنيفة مع القوات الحكومية اليمنية، خاصة بعد شن حملة "السيوف الذهبية" في منتصف عام ٢٠١٢، بدعم جوي أمريكي. هذه الحملة أدّت إلى طرد التنظيم من جعار وزنجبار وبقية مناطق أبين. ومع ذلك، لم ينتهِ خطر التنظيم بشكل كامل، حيث استمر في شن الهجمات وتنفيذ العمليات الإرهابية في مناطق مختلفة من اليمن.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية أدرجت "أنصار الشريعة" في اليمن كاسم مستعار لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب في أكتوبر ٢٠١٢، مؤكدة على العلاقة الوثيقة بينهما.

[٢١]) الإرهاب والتنظيمات المسلحة في اليمن وفقا لقواعد القانون الدولي العام، تنظيم أنصار الشريعة نموذجا، د. محمد علي البدي، مجلة بحوث جامعة تعز، ديسمبر ٢٠١٩، العدد (٢١) ص: ٣٢

ثانيا: النظريات المفسرة فهم العلاقة بين الفواعل المحلية والملاذات الآمنة:

تعتمد الدراسة على ثلاثة أطر نظرية رئيسة تساعد على فهم العلاقة بين الفواعل المحلية والملاذات الآمنة:

١- نظرية الدولة الهشة (Fragile State Theory)

تشير هذه النظرية إلى الدول التي تعاني من ضعف مؤسساتها الحكومية وعدم قدرتها على فرض سيادتها بشكل كامل على جميع أنحاء أراضيها[٢٢]. وغالبا ما تتعرض الدول الهشة لفجوات متعددة في بنيتها المؤسساتية والأمنية والسياسية، يمكن تصنيفها بشكل رئيسي إلى فجوات القدرات، وفجوات الأمن، وفجوات الشرعية، فجوات القدرات تشير إلى النقص في الموارد والإمكانات اللازمة للدولة لأداء وظائفها الأساسية، مثل توفير الخدمات العامة، وإنفاذ القانون، وإدارة الموارد، فجوات الأمن تتعلق بعدم قدرة الدولة على توفير الأمن والاستقرار، مما يؤدي إلى انتشار العنف والفوضى، وظهور فواعل مسلحة غير حكومية. أما فجوات الشرعية فهي تعبر عن فقدان الدولة لقبول المواطنين لها، سواء بسبب تدهور الحوكمة، أو غياب المشاركة السياسية، أو استبداد السلطة، مما يفضي إلى أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم[٢٣].)

غالبًا ما لا تتطابق هذه الفجوات الثلاث في بلد معين، فمثلاً قد تمتلك دولة ما قدرات مؤسسية نسبية لكنها تعاني من ضعف في الشرعية، أو تكون دولة أخرى تفتقد للأمن بالرغم من شرعيتها المحلية. بالتالي، فإن الاستجابات المنطقية لكل

[٢٢]) الدول الهشة والفاشلة: وجهات نظر نقدية حول المفاهيم الهجينة، ناي، أوليفييه. (٢٠١٣). مجلة العلوم السياسية الدولية، ٣٣(٣)، ٣٢٦-٣٤١.

[٢٣](ينظر: ما وراء "الدولة الفاشلة": نحو بدائل مفاهيمية، تشارلزت كول المجلد ١٧ ، العدد ٢

https://doi.org/10.1177/1354066109353137

فجوة من هذه الفجوات تختلف بشكل كبير، ويستلزم الأمر إدارتها بشكل متوازن لتجنب تفاقم الأزمات. فعلى سبيل المثال، معالجة فجوة القدرات تتطلب دعم مؤسسات الدولة وتعزيز مواردها، بينما معالجة فجوة الشرعية تقتضي إصلاحات سياسية وتوسيع المشاركة المجتمعية. أما فجوات الأمن فتستلزم تدخلات عسكرية وأمنية مدروسة مع مراعاة الحقوق المدنية.

في سياقات الدول الهشة مثل اليمن، حيث تتقاطع هذه الفجوات وتتعقد، يشكل إدارة التوترات بين هذه الفجوات تحديًا جوهريًا لضمان استقرار الدولة ومنع ظهور الملاذات الآمنة للفواعل غير الدولتية والجماعات الإرهابية.

في اليمن، تجسدت هذه الحالة بشكل واضح جراء الحرب المستمرة وتفكك مؤسسات الدولة، مما أدى إلى ضعف كبير في الأجهزة الأمنية والقضائية. على سبيل المثال، مناطق مثل مأرب وتعز شهدت تنافسًا بين الفواعل المحلية المتعددة مثل الحكومة الشرعية، جماعة الإخوان، والحوثيين، بالإضافة إلى وجود خلايا إرهابية، مما يعكس هشاشة السيطرة الحكومية. هذا الفراغ الأمني سمح لجماعات مثل تنظيم القاعدة وداعش بالاستقرار وإنشاء ملاذات آمنة، حيث استغلت غياب الدولة لنشر نفوذها، والتخطيط لعمليات إرهابية، وتجنيد المقاتلين، الأمر الذي يصعب معه تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية.

تُعد نظرية الدولة الهشة إطارًا حاسمًا لفهم كيف تشكلت الملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية[٢٤]. إذ يُظهر الواقع اليمني كيف أن انهيار مؤسسات الدولة على خلفية النزاع المسلح أدى إلى تآكل قدرة الحكومة على فرض سيادتها الأمنية والقانونية على

[٢٤]) الدول الهشة": تقديم مفهوم سياسي، جريم، سونيا؛ ليماي-هيرت، نيكولا؛ ناي، أوليفييه. (٢٠١٤). " مجلة العالم الثالث، ٣٥(٢)، ١٩٧-٢١٦.

معظم الأراضي، خاصة في محافظات مثل البيضاء، مأرب، وتعز. هذه الحالة خلقت فراغًا أمنيًا استغله تنظيم القاعدة وداعش ليؤسسوا ملاذات آمنة، حيث ينجحون في التنقل بحرية، وإعادة بناء قواعدهم، والتخطيط لعمليات إرهابية. العديد من الدراسات الميدانية تؤكد أن هذه الجماعات لا تعمل بمعزل عن الفواعل المحلية التي تستغل هشاشة الدولة لتشكيل تحالفات أو شبكات دعم، سواء بدوافع سياسية أو مادية، وهو ما يتوافق تمامًا مع فرضيات نظرية الدولة الهشة التي تربط ضعف الدولة بزيادة النفوذ غير الرسمي للفواعل المسلحة.

٢- مقاربة الأمن غير التقليدي (Non-Traditional Security)

في إطار توسيع مفهوم الأمن وتجاوز النظرة التقليدية التي تقتصر على الحروب والتهديدات العسكرية، قدم بوزان ووافير (١٩٩٨) في كتابهما "الأمن: إطار جديد للتحليل" تحليلًا شاملاً يدمج فئات أمنية متعددة مثل الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، والأمن البيئي. أكدا على ضرورة إدراج الأمن غير التقليدي الذي يتناول تهديدات متنوعة تشمل الإرهاب، الفقر، والتغيرات المناخية، ما يمكّن من فهم أعمق للتحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث[٢٥].)

من جهته، يعرض هوغ (٢٠٠٤) في كتابه "فهم الأمن العالمي" صورة واضحة لتطور مفهوم الأمن في سياق العولمة والصراعات الجديدة، مسلطًا الضوء على قضايا الإرهاب الدولي، النزاعات الداخلية، وانتشار الأسلحة غير التقليدية. ويؤكد هوغ على أهمية تبني مقاربات شمولية للأمن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الإنسانية

[٢٥]) Buzan, Barry & Wæver, Ole. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Lynne Rienner Publishers.

والاجتماعية، مما يعزز قدرة الدول على التعامل مع تهديدات العصر الحديث بفعالية)[٢٦]

تُعتبر هذه الدراسات من الركائز الأساسية التي ساهمت في صياغة مفهوم الأمن غير التقليدي، وهو الإطار النظري الذي تعتمد عليه هذه الدراسة في تحليل ظاهرة الملاذات الآمنة والإرهاب في اليمن، خاصة في ظل الدولة الهشة وتداخل الفواعل المحلية غير الحكومية.

الأمن غير التقليدي يتجاوز المفهوم العسكري التقليدي ويركز على مجموعة أوسع من التهديدات التي تؤثر على استقرار المجتمعات والأفراد .[٢٧]

وفي اليمن، الإرهاب يعد أحد هذه التهديدات، لكنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأزمات أخرى مثل الفقر المدقع، النزوح الكبير، وانهيار الخدمات الأساسية بسبب الحرب. على سبيل المثال، المناطق التي تشهد نزوحًا كثيفًا، مثل بعض مناطق حضرموت أو شبوة، تصبح أكثر عرضة لاستغلال الجماعات المسلحة لوضعها الاجتماعي والاقتصادي الضعيف. لذا، لم يعد الأمن مقتصرًا على المواجهات العسكرية، بل يتطلب حلولًا شاملة تتضمن تقديم الدعم الإنساني، إعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز سبل العيش، حتى يتم تقويض بيئات الإرهاب والتمرد.

تُبرز مقاربة الأمن غير التقليدي أهمية النظر إلى ظاهرة الإرهاب في اليمن ضمن سياق أوسع من التهديدات الأمنية. فالإرهاب لا ينشأ فقط من دوافع أيديولوجية أو سياسية، بل يتغذى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر، النزوح،

---

[٢٦] **Hough, Peter. (2004). Understanding Global Security. Routledge.**

[٢٧] **Buzan, Barry & Wæver, Ole. (1998).** ***Security: A New Framework for Analysis*****.Lynne Rienner Publishers. Hough, Peter. (2004).** ***Understanding Global Security*****.**

والافتقار إلى الخدمات الأساسية، التي أثرت على مناطق عدة في اليمن مثل وادي حضرموت وشبوة.

الدراسات الميدانية تظهر أن الجماعات الإرهابية تستغل هذه الظروف الإنسانية الصعبة لتجنيد الأفراد من الفئات المهمشة، كما تستفيد من ضعف البنية التحتية الأمنية والاقتصادية في بناء شبكاتها. لذا، فإن أي معالجة فعالة للملاذات الآمنة يجب أن تتضمن جهودًا تنموية وإنسانية إلى جانب الجهود الأمنية، لتقليل جذور الإرهاب وفق مقاربة الأمن البشري.

٣- الفاعلون من غير الدول (Non-State Actors)[٢٨]

في اليمن، الفاعلون من غير الدول هم اللاعبون الأساسيون في المشهد الأمني والسياسي. جماعة الحوثيين تمثل نموذجًا بارزًا لفاعل غير دولتي يتحكم بمناطق واسعة في شمال اليمن، ويملك أذرعًا عسكرية وإدارية، ويخوض صراعات مسلحة مع أطراف أخرى داخل البلاد. بالمقابل، التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) يمثل فاعلًا محليًا آخر له حضور سياسي وعسكري في مناطق مثل مأرب وتعز، ويرتبط بعلاقات مع مجموعات مسلحة مختلفة. كما توجد خلايا تنظيم القاعدة وداعش التي تعمل بصورة مستقلة لكنها تستفيد من التوازنات السياسية والفراغات الأمنية التي تتركها الفواعل الأخرى. هذه الفواعل لا تقتصر على العنف فحسب، بل تستخدم أيضًا القوة الناعمة مثل الإعلام والتحالفات السياسية لتعزيز موقعها، مما يجعل المشهد اليمني معقدًا ومتعدد الأبعاد.

[٢٨] (تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية على السياسة العالمية: تحدٍّ للدول القومية". أتامان، مصطفى. (٢٠٠٣). "تأثير الجهات، المجلة التركية للعلاقات الدولية ،**2(1)** ،**15-28.**

يشكل مفهوم الفاعلين من غير الدول مفتاحًا لفهم تعقيدات المشهد اليمني، حيث تظهر الجماعات الإرهابية كجزء من شبكة واسعة من الفواعل المحلية وغير المحلية. دراسات ملاذات الإرهابيين في اليمن تشير إلى أن التنظيمات الإرهابية لا تستفيد فقط من ضعف الدولة، بل تبني تحالفات تكتيكية مع فواعل محلية مثل الحوثيين والإخوان المسلمين، أو تستغل الخلافات السياسية والمذهبية بين هذه الفواعل لتعزيز موقعها. على سبيل المثال، الحوثيون يستخدمون أحيانًا بعض الخلايا الإرهابية كورقة في مواجهة خصومهم، بينما تستفيد جماعة الإخوان من العلاقات المتشابكة مع بعض الفواعل المسلحة في مأرب لتعزيز نفوذها.

هذه الشبكات المتشابكة توضح أن الفاعلين من غير الدول يتجاوزون كونهم مجرد مجموعات معزولة، ليصبحوا فواعل مؤثرة في إعادة تشكيل خرائط النفوذ الأمنية والسياسية، مما يعقد جهود مكافحة الإرهاب ويدفع إلى البحث عن حلول شاملة تراعي هذه الديناميات.

المبحث الثالث:
طبيعة الفاعلين المحليين (الإخوان والحوثيين) من حيث النشأة والتنظيم، والانتشار، والتأثير؟

إنّ نشوء التنظيمات الإرهابية وانتشارها في البيئات المضطربة لا يكون بالضرورة ناتجًا فقط عن انهيار الدولة، بل غالبًا ما يكون نتاج تفاعل خفي بين الإرهاب والفعل السياسي المحلي، خصوصًا عندما تسعى الفواعل المحلية لاستخدام العنف الديني كأداة تكتيكية لإعادة ترتيب النفوذ أو إزاحة الخصوم.

في الحالة اليمنية، لعبت جماعات سياسية ذات طابع أيديولوجي (الإخوان المسلمون – الحوثيون) أدوارًا مفصلية في إعادة تشكيل الجغرافيا الأمنية وتغذية الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر. هذه الجماعات لم تكتفِ بالمشاركة السياسية، بل تسللت إلى أجهزة الدولة، واستثمرت في الفجوات الأمنية والاجتماعية؛ لإنتاج ما يمكن تسميته بـ"البيئة المناسبة لنمو التطرف وبناء الفراغات الأمنية" واستثمارها سياسيًا وعسكريًا من قبل جماعات سياسية نافذة، ساهمت في تكوين حواضن ملائمة لنمو التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش وأنصار الشريعة، إما عن طريق التواطؤ المباشر أو التحالفات غير المعلنة أو استغلال مؤسسات الدولة لأجندات حزبية. وسيتناول هذا المبحث تحليلاً لدور كل من:

١. **جماعة الإخوان المسلمين في اليمن (حزب الإصلاح).**

٢. **جماعة الحوثيين (أنصار الله).**

وذلك ضمن منظور تفكيكي للعلاقة بين الفاعل السياسي وتكريس البيئة الحاضنة للإرهاب.

أولًا: جماعة الإخوان المسلمين في اليمن (حزب الإصلاح)

١-**<u>النشأة والتسلل الأيديولوجي المبكر</u>**

لقد أثبت الوقائع أن وسائل تنظيم الإخوان منذ بداية تشكيل حركة الإخوان المسلمين في الوطن العربي مبنية على العنف والتكفير والتطرف للوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات، للبحث عن مشروع بديل للخلافة الإسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٦م.

وقد شهدت اليمن أوّلى ملامح التغلغل الفكري الإخواني في أربعينيات القرن الماضي، حين حاول مؤسس الجماعة حسن البنّا كسب ود الإمام يحيى حميد الدين. وكانت تلك المبادرات تعكس سياسة "البحث عن الحواضن التنظيمية" في أنظمة دينية محافظة.

ولم يكن التقرّب من الإمام يحيى نابعًا من توافق مذهبي، بل من حاجة التنظيم إلى مأوى إقليمي يوفّر له الحماية من الضغوط الداخلية المصرية. ومع ذلك، واجه هذا التقرّب عوائق أيديولوجية بسبب الفوارق بين الزيدية الحاكمة والإخوانية السنية الحركية .[٢٩]

٢-محاولة الانقلاب في ١٩٤٨: المؤامرة الخارجية الأولى

شهدت اليمن في ١٩٤٨ محاولة انقلابية عُرفت بثورة الدستور، تلك المحاولة الانقلابية التي حملت شعارات إصلاحية جمهورية، لم تكن مجرد فعل محلي يمني الطابع، بل تداخلت فيه تيارات فكرية وتنظيمية إخوانية جاءت من خارج البلاد. ومن بين أبرز الأسماء التي ارتبطت بهذه المحاولة، برز اسم "الفضيل الورتلاني" – أحد القادة الجزائريين المنضوين تحت عباءة الإخوان – الذي يُعد الذراع الأيمن لحسن البنّا في الخارج، وخاصة في اليمن.

الفضيل الورتلاني، الذي أوفده البنّا لليمن كمبعوث غير رسمي، لعب دورًا تنظيميًا وفكريًا حاسمًا في تمهيد الأرضية الانقلابية ضد الإمام. وقد نُسبت إليه وثيقة شهيرة تُعرف باسم "الميثاق المقدس"، وهي وثيقة أيديولوجية تُرجّح بعض الدراسات أنها كانت تمثل رؤية الإخوان المسلمين لبناء الدولة اليمنية على أسس دينية حديثة، تمزج بين

[٢٩]) ينظر: دور الاخوان المسلمين في الثورة اليمنية الدستورية عام ١٩٤٨م الجزء الثاني، وجدان كارون فريح، مجلة وميض الفكر للبحوث والدراسات العدد ٢١ لسنة عام ٢٠٢١م،ص ١٥٦

الشرعية الإسلامية والتنظيم الحركي. كان هذا الميثاق بمثابة وثيقة تأسيسية لمحاولة نقل الحكم من يد الإمامة الزيدية التقليدية إلى نظام أكثر قربًا من التصور الإخواني.

غير أن المحاولة فشلت سريعًا، وقُتل الإمام يحيى في سياق الفوضى السياسية التي أعقبت الانقلاب، لكن الدولة الزيدية تمكنت من استعادة سيطرتها بقيادة ابنه الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين. وسرعان ما قامت السلطات بملاحقة العناصر المشاركة في المحاولة، وأُعدم معظم القيادات المرتبطة بالانقلاب، بما فيهم رجال دين ومثقفون، فيما فرّ بعض الداعمين الخارجيين، ومنهم الفضيل الورتلاني، الذي تمكن من مغادرة اليمن قبل أن تطاله يد الإمام الجديد.

وقد شكّلت هذه التجربة، بكل ما رافقها من إخفاقات، نقطة تحوّل مهمة في علاقة الإخوان باليمن. فمن جهة، كشفت عن الطموحات التوسعية المبكرة للجماعة وسعيها إلى فرض رؤاها السياسية عبر "التنظيم داخل الدولة"، ومن جهة أخرى، كشفت للدولة اليمنية مخاطر التغلغل الأيديولوجي الخارجي، ما جعل العلاقة بين الطرفين تتسم بالحذر والعداء لعقود لاحقة، خصوصًا في عهد الإمام أحمد.[٣٠]

في خمسينيات القرن الماضي، التحق مئات الطلاب اليمنيين بالجامعات المصرية، فتأثروا بمختلف التيارات السياسية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين التي استقطبت عددًا منهم، أبرزهم عبد المجيد الزنداني. أسّس الزنداني مع آخرين "مجموعة الحياد بين الأحزاب" في طنطا، وأصدروا مجلة حائطية باسم "البناء". ومع حظر نشاط الجماعة في جنوب اليمن بسبب الاحتلال البريطاني، واشتداد التضييق بعد ثورة ١٩٥٦ في مصر،

[٣٠]) انقلابات الإخوان الفاشلة (١٩٤٨-٢٠٢٤) عقيدة الفوضى وتنظيمات العنف»، طارق أبو السعد مركز المسبار للدراسات والبحوث (الكتاب التاسع عشر بعد المئتين، مارس(آذار) ٢٠٢٥)،ص ١٥- ٤٣

انتقل بعض القيادات اليمنية الإسلامية، منهم الزنداني والمخلافي والزبيري وكرمان، إلى العراق لمواصلة نشاطهم.

في عام ١٩٥٥ كانت هناك محاولة انقلابية بقيادة المقدم أحمد الثلايا ضد الإمام أحمد ومحاصرة قصرة في تعز، ولكن القبائل هاجمت الضباط وافشلت الانقلاب وأعدم الثلايا وضباط الإنقلاب. كما قام عدد من مشايخ حاشد وقادة من الجيش بـ «تمرد ١٩٥٩ في اليمن» ضد الإمام أحمد يحيى حميد الدين الذي كان يعالج في إيطاليا، بدعم من نجله البدر، ولكن فشل التمرد بعد أن عاد الإمام أحمد من رحلته وألقى خطاب في الحديدة هدد فيه قادة الانقلابين.[٣١]

ومع مطلع الستينيات، تنامت قوة مجموعة "الحياد بين الأحزاب" بقيادة عبد المجيد الزنداني، واتسع نفوذها وسط الطلاب اليمنيين في الجامعات المصرية. وقد تغيّر توجه الزنداني بعد لقائه بزميله عبده محمد المخلافي في الأزهر، لتتحول المجموعة لاحقًا إلى "كتلة العمل الطلابي". وفي عام ١٩٦١، نفذ بعض الضباط الأحرار محاولة فاشلة لاغتيال الإمام أحمد في مستشفى الحديدة، وهو ما دفع عددًا من القيادات الطلابية اليمنية، منهم الزنداني، المخلافي، عبد اللطيف الشيباني وآخرون، إلى الاجتماع مطلع ١٩٦٢ في منزل أحمد الويسي بالقاهرة، حيث التقوا بالقيادي الإخواني محمد محمود الزبيري، وطرحوا عليه قيادة نشاطهم السياسي والتنظيمي.

٣-مرحلة ما بعد ١٩٦٢: التمكين تحت عباءة الجمهورية

[٣١]) انقلابات الإخوان الفاشلة (١٩٤٨-٢٠٢٤) عقيدة الفوضى وتنظيمات العنفhttps://www.almesbar.net/%B١

أعقبت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ مرحلة جديدة مكنت الإخوان من دخول مؤسسات الدولة. استفادوا من تحالفهم مع بعض الضباط ومن البيئة القبلية لتأسيس قواعد اجتماعية وتعليمية، خصوصًا عبر المدارس والمعاهد.

تعزيز حضورهم الرسمي من خلال:

- تأسيس مكتب التوجيه والإرشاد الإسلامي، ووضع على رأسه الشيخ عبد المجيد الزنداني.
- إنشاء الهيئة العلمية اليمنية، التي تولّى إدارتها تنظيم الإخوان بنسبة شبه كاملة.

رفع الرئيس الحمدي شعار "الحفاظ على الدين" ضمن رؤيته لبناء دولة مدنية قائمة على القانون والتنمية، لكنه سرعان ما اصطدم بواقع تعقيد العلاقات داخل الجماعة، وفشل في احتوائهم كليًا أو إخضاعهم لمشروعه.

ومثّل هذا التوسع بداية لتكوين "شبكة تربوية–دعوية" موازية للدولة. فقد قدمت الجماعة نفسها كـ"بديل آمن" في مواجهة التيار القومي، مدعومة برموز قبلية مؤثرة مثل آل الأحمر.

٤– <u>علاقة الجماعة بنظام صالح: من التحالف إلى الاحتواء</u>

شهدت علاقة الجماعة بالدولة تحولات بين الشراكة والاحتواء، كما في عهد إبراهيم الحمدي، ثم التحالف الوثيق مع علي عبدالله صالح بعد ١٩٧٨.

- تمكين الإخوان في مؤسسة "المعاهد العلمية" منذ مطلع الثمانينات.
- استخدامهم كخط دفاع أيديولوجي ضد الجنوب الاشتراكي والمد اليساري.

هذه المرحلة أفرزت أكبر مشروع للتعليم الديني المسيس في اليمن، وزرعت بذور التطرف، حيث أُنتجت أجيالٌ ذات خطاب تعبوي، في ظل غياب رقابة وطنية على المناهج والكوادر.

خلال الثمانينيات، مُنح الإخوان الضوء الأخضر لإدارة شبكة المعاهد العلمية التي خرّجت آلاف الطلاب بعقيدة متشددة. كما تمكّنوا من السيطرة على الأوقاف، ومناهج التربية الإسلامية، ووسائل الإعلام الديني.

هذه السيطرة على بنية الوعي الديني أدت إلى نتائج مزدوجة:

١. نشر الخطاب الإقصائي ضد الطوائف والمذاهب المخالفة (الصوفية، الزيدية، الشيعة).

٢. تكوين شبكات ناعمة مكنت الجماعة من تعبئة اجتماعية طويلة الأمد في صفوف القبائل والطلبة.

وفي عام ١٩٨١ تقرر تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة حسين المقدمي، وقد شكل الإخوان المسلمين ٢٥ % من أعضاء اللجنة. وقامت اللجنة بصياغة الميثاق الوطني الذي خرج بصيغة وافق عليها الإخوان خاصة وأن القيادي البارز والسابق عبدالملك منصور كان له بصمات واضحة في الصياغة.[٣٢]))

أشار تقرير معهد واشنطن (٢٠٠٩) إلى أن نسبة كبيرة من أعضاء القاعدة في اليمن هم من خريجي المعاهد العلمية التي كانت تحت إشراف الإخوان وفي المقابل، كانت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، التي تأسست بعد الاستقلال من بريطانيا عام ١٩٦٧، تسير في اتجاه مغاير تمامًا. فقد تبنّى النظام الجديد بقيادة "الجبهة القومية" و"الحزب الاشتراكي" فكرًا ماركسيًا صارمًا، وبدأ في تفكيك المؤسسات الدينية، وإغلاق المدارس

٣٢

الرواية التي لم تُقرأ.. إخوان اليمن

اقرأ المزيد :

https://alyoum8.net/articles/83804

الإسلامية، وملاحقة الدعاة، ومن بينهم متعاطفون مع فكر الإخوان. وقد وُوجه أي نشاط إسلامي منظم بالقمع والملاحقة، وتم تهجير أو سجن عدد من النشطاء الدينيين الذين لم يخضعوا للرؤية الفكرية الجديدة.

هكذا تشكل مساران متناقضان للإسلاميين:

- شمال جمهوري منفتح نسبيًا على العمل الدعوي والاجتماعي.
- جنوب اشتراكي مغلق واجه كل تعبيرات التدين السياسي بالعنف والاستئصال.

وقد ساهم هذا الانقسام في بلورة تباين حاد بين البنى الدينية والتعليمية والثقافية في الشمال والجنوب، وهو ما سيُلقى بظلاله لاحقًا بعد إعلان مشروع الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، حين دخل الإخوان المعترك السياسي في ظل التعددية، بينما كان الجنوب يعاني من تفكك منظومته الإسلامية بفعل عقود من القطيعة.

٥-من التنظيم إلى الحزب: الإصلاح شريكًا في السلطة

مع إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، أعلن الإخوان حزبهم السياسي "التجمع اليمني للإصلاح"، بدعم وتشجيع من الرئيس صالح، لتكوين توازن ضد الحزب الاشتراكي. وانضم إليها من فعاليات سياسية إسلاموية، وشيوخ قبائل، وضباط، وعسكريين. ويقول الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته: " تم تأسيس الحزب بطلب من الرئيس على عبدالله صالح، بعد الوحدة، وذلك ليكون رديفاً للمؤتمر، ويضم مجموعة الاتجاه الإسلامي، وذلك في مواجهة الحزب الاشتراكي، الذي -بعد دخوله الوحدة - سيضم إليه الأحزاب اليسارية في الشمال من ناصريين وبعثيين، وسيشكلون كتلة واحدة أمام المؤتمر، ولهذا فلا بد من وجود كتلة مقابلة شمالية".[٣٣]

[٣٣]) مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف (صنعاء: دار الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٦ – ٢٥٧.

ويستمر لحمر في سرد هذه الاحداث قائلا" وبالنسبة لنا، المشائخ والعلماء، كان توقعنا أن الحزب الاشتراكي دخل الوحدة وسيضم إليه الأحزاب اليسارية في الشمال من ناصريين وبعثيين وتلك المسميات الأخرى، حزب عمر الجاوي مثلاً، وسيشكلون كتلة واحدة، وكنا جميعاً في المؤتمر الشعبي العام. ولهذا لا بد لنا من إنشاء أحزاب تكون رديفة للمؤتمر، وطلب الرئيس منا بالذات مجموعة الاتجاه الإسلامي وأنا معهم أن نكون حزباً في الوقت الذي كنا لا نزال في المؤتمر. قال لنا: كونوا حزباً يكون رديفاً للمؤتمر ونحن وإياكم لن نفترق وسنكون كتلة واحدة، ولن نختلف عليكم وسندعمكم مثلما المؤتمر، إضافة إلى أنه قال: إن الاتفاقية تمت بيني وبين الحزب الاشتراكي وهم يمثلون الحزب الاشتراكي والدولة التي كانت في الجنوب، وأنا أمثل المؤتمر الشعبي والدولة التي في الشمال، وبيننا اتفاقيات لا أستطيع أتململ منها، وفي ظل وجودكم كتنظيم قوي سوف ننسق معكم بحيث تتبنون مواقف معارضة ضد بعض النقاط أو الأمور التي اتفقنا عليها مع الحزب الاشتراكي وهي غير صائبة ونعرقل تنفيذها، وعلى هذا الأساس أنشأنا التجمع اليمني للإصلاح في حين كان هناك فعلاً تنظيم وهو تنظيم الإخوان المسلمين الذي جعلناه كنواة داخلية في التجمع لديه التنظيم الدقيق والنظرة السياسية والأيديولوجية والتربية الفكرية"[٣٤]

وخاضت القوى اليمينة (السياسية والقبلية والدينية) مواجهة مع شركاء مشروع الوحدة القادمين من عدن، وكانت أول مواجهة ضد الاستفتاء على دستور مشروع دولة الوحدة بوصفه دستوراً علمانياً، لكنهم بعد ذلك عادوا إلى التحالف مع الرئيس صالح في مواجهة الحزب الاشتراكي ودخلوا في حكومة ائتلاف ثلاثي بعد انتخابات برلمان ١٩٩٣م، وبعد

[٣٤] مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف (صنعاء: دار الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٦ – ٢٥٧

انتخابات مجلس النواب اليمني في أبريل ١٩٩٣، دخلت الأحزاب السياسية الثلاثة الكبرى في البلاد آنذاك في حكومة ائتلاف ثلاثي، وهي:

١. حزب المؤتمر الشعبي العام: حصل على ١٢٢ مقعدًا.

٢. التجمع اليمني للإصلاح الذراع السياسي والدعوي للإخوان المسلمين، حصل على ٦٢ مقعدًا.

٣. الحزب الاشتراكي اليمني، حصل على ٥٦ مقعدًا.

ومع تسارع الأحداث تبيّن أن هذا الائتلاف لم يكن قائماً على قاعدة توافقية متينة، بل على توازن هش مبني على تحالفات ظرفية ومحاصصة حزبية. وقد استثمر الإصلاح، تحديدًا، هذه المرحلة لاختراق مؤسسات الدولة، وخصوصًا الجيش، والأمن، والتعليم، والقضاء، والمساجد، والمؤسسات الخيرية، ما مهد لتشكّل شبكات نفوذ موازية داخل الدولة. وقد وفرت هذه الشبكات لاحقًا بيئة حاضنة لما سيعرف بالملاذات الآمنة للجماعات الجهادية.

ومع تضعضع التحالف الثلاثي وفشل مشروع بناء دولة مؤسسية جامعة، تزايدت التوترات، وخاصة بين الحزب الاشتراكي من جهة، وحزبي المؤتمر والإصلاح من جهة أخرى. وبعد اندلاع الحرب الأهلية في صيف ١٩٩٤، تم إقصاء الحزب الاشتراكي من السلطة، وأصبح تحالف المؤتمر والإصلاح هو المتحكم في مفاصل الدولة. وتشكلت مظاهر "الملاذات الآمنة" للإرهاب في أكثر من اتجاه:

- القبول الضمني بوجود عناصر جهادية عائدة من أفغانستان بدعوى دعم "الوحدة" في حرب ١٩٩٤، وتوظيفهم أمنيًا واستخباراتيًا.
- تحويل بعض المناطق القبلية والنائية إلى مناطق نفوذ مغلقة للجماعات السلفية الجهادية، خاصة في أبين وشبوة ومأرب.

- تغاضي أجهزة الأمن المرتبطة بالإصلاح (والتي تحكمت بوزارة الداخلية لفترات طويلة) عن نشاط المتطرفين، بل واتهامها بتوفير تسهيلات لبعضهم.

لقد أفرز التحالف الهش بعد انتخابات ١٩٩٣ دولة بوجهين:

وجه رسمي يتحدث عن ديمقراطية وتعددية، ووجه غير مرئي يسير باتجاه بناء شبكات نفوذ ديني–سياسي–عسكري مهدت، تدريجيًا، لنشوء الملاذات الآمنة للإرهاب، والتي ستتفجر لاحقًا في شكل تنظيمات كالقاعدة ثم داعش، مدعومة ببيئات رخوة، وقوى محلية متواطئة أو عاجزة.

هذا يبرز كيف أن التحالفات السياسية غير الناضجة وعدم تفكيك البنى الموازية للدولة بعد انتخابات ١٩٩٣ كانت جزءًا بنيويًا في صعود الجماعات المسلحة لاحقًا.

وبعد حرب اليمن في ٩٤م استولت حركة الإخوان التي دخلت منتصرة مع جحافل الجيش اليمني على كثير من المراكز الدينية وحاولت منذ دخولها على بث الأفكار المتشددة وتعزيز التطرف الديني، إلا أن واقع المدرسة الشافعية الحضرمية التي كانت تسود الجنوب السياسي فرضت أجندة مغايرة منذ انتفاضة المكلا في العام ١٩٩٧م وفي انتخابات برلمان ١٩٩٧ حقق حزب الرئيس صالح (المؤتمر الشعبي العام) أغلبية مريحة لينفرد بالسلطة ويخرج الإصلاح إلى المعارضة ولكن بصورة خجولة، وظل الود بين الجانبين سنوات حتى إن الإصلاح سبق المؤتمر إلى إعلان صالح كمرشح له في أول انتخابات رئاسية مباشرة جرت في ١٩٩٩م.

وفي مايو ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة وضع المعاهد العلمية–التابعة للإخوان– ماليًا وإداريًا تحت إشرافها، وإدماج ميزانياتها في ميزانية وزارة التعليم اعتبارًا من يونيو ٢٠٠٢. كما أغلقت الحكومة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جامعة "الإيمان" مؤقتًا، وطلبت من

مؤسسها ورئيسها الشيخ عبد المجيد الزنداني ترحيل ٥٠٠ طالب من الأجانب الذين يدرسون فيها؛ تجنبا لأي شبهة تلحق بها في إطار مكافحة الإرهاب.

وفي فبراير ٢٠٠٣ قرر التجمع الوطني للإصلاح "إخوان اليمن" التحالف مع أحزاب المعارضة اليمنية ذات التوجهات اليسارية، وقام التحالف من أجل تحقيق برنامج محدد ضمن ما عرف بـ"اللقاء المشترك"، ضم اللقاء بين صفوفه فرقاء السياسة اليمنية الذين كانت العلاقة بينهم تتسم في فترات سابقة بالتوتر والخصومة والعداء. ويشمل "اللقاء"، بجانب "الإصلاح"، الحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب البعث القومي، وحزب الحق، والتجمع السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية اليمنية.

وفي ٢٠٠٦ استطاعت نخبة سياسية قوية داخل أحزاب "اللقاء" بالعمل سويًا وخاضت الانتخابات الرئاسية والدفع بمرشح اللقاء في مواجهة المرشح المدعوم من حزب "الإصلاح" الرئيس على عبد الله صالح مرشح الحزب الحاكم –أنداك– وتمكن مرشح "اللقاء" فيصل بن شملان من حصد ٢٥ %، وقد برهنت هذه الانتخابات على قدرة "اللقاء" على التنسيق والحشد وتجاوز الخلافات.

واستمر التحالف حتى ثورات الربيع العربي، في يوم الأحد ٢٠ فبراير ٢٠١١ دعت أحزاب اللقاء المشترك –المعارضة في اليمن– كافة المكونات الحزبية والمجتمعية للنزول إلى الشارع، ومساندة المحتجين المطالبين برحيل رموز نظام الحكم في اليمن، لكن اللعبة السياسية مكّنت الإخوان من دمج الجناح الدعوي بالجناح العسكري والإداري، واستثمروا في مؤسسات الأمن والدفاع، ووسّعوا نفوذهم داخل الدولة عبر شبكة محسوبين عليهم.

٦–<u>المرحلة الانتقالية بعد ٢٠١١: عودة الغطاء للتطرف</u>

وفي عشية ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ وقّع صالح على المبادرة الخليجية بالرياض، والتي تضمنت نقل السلطة إلى نائبه هادي، وما حدث فيما تبع فبراير ٢٠١١م أن انهيار السلطة السابقة كان نتيجة طبيعية بسبب رفضها البحث عن حل للأزمات التي كانت تصنعها في إطار مجموعة القيم التي تتحكم بثقافة وسلوك الطبقة الحاكمة.

ومنذ ما قبل عام ٢٠١١، نسجت جماعة الإخوان في اليمن شبكة علاقات معقدة شملت أذرعًا دعوية، تعليمية، وعسكرية. وقد استثمرت في بناء نفوذها داخل مؤسسات الدولة، وخصوصًا في وزارتي الدفاع والداخلية، ما منحها قدرة على التأثير في توزيع القوة في محافظات الجنوب.

وبعد ٢٠١١، وخلال المرحلة الانتقالية، تغاضت قيادات إصلاحية عن تنامي نفوذ تنظيم القاعدة في عدد من محافظات الجنوب، بل وتشير تقارير ميدانية وتحقيقات إلى وجود تحالفات غير مباشرة بين أطراف محسوبة على الإصلاح وبين مقاتلي القاعدة، خصوصًا في محافظتي أبين وشبوة، وذلك في سياق مواجهة القوى الجنوبية.

كما تُتهم الجماعة بأنها قامت بـ"إعادة تدوير" بعض العناصر المتشددة داخل ألوية الجيش والأمن الموالي لها في مأرب وتعز، ما أدّى إلى تغلغل الفكر المتطرف داخل بعض التشكيلات العسكرية. في المقابل، وظّف الإصلاح خطابًا مزدوجًا: يُدين الإرهاب إعلاميًا، لكنه على الأرض يتسامح مع نشاطاته إذا كانت تخدم مصالحه السياسية والعسكرية.

وفي ٢١ فبراير ٢٠١٢ أصبح الإخوان شريكًا مرّة أخرى في السلطة، وتم اختيار اللواء على محسن الاحمر – المحسوب على الإخوان– مساعدًا للرئيس، ومعها انقلب الإخوان وحزبهم السياسي "الاصلاح" على حلفاء الأمس؛ ليسيطروا على مفاصل الدولة اليمنية ويديرون البلاد.

٧-مرحلة ما بعد الثورة: التغول على مؤسسات الدولة

بعد الثورة اليمنية ٢٠١١، تمكنت جماعة الإخوان من اختراق مفاصل الدولة عبر شخصيات محسوبة عليهم، أبرزهم اللواء علي محسن الأحمر، الذي أصبح نائب الرئيس وقائدًا عسكريًا مؤثرًا.

مظاهر السيطرة:

- وزارة الداخلية والجيش والأمن القومي.
- وزارة الأوقاف والإعلام والتربية.
- تعيينات حزبية داخل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.

هذه السيطرة خلقت شبكات غير رسمية، تساهلت (إن لم نقل تواطأت) مع بؤر الإرهاب، خصوصًا في محافظات الجنوب (شبوة، حضرموت، ابين، عدن، لحج). نشأت تحالفات رمادية مع التنظيمات الإرهابية ضمن أجندات ظرفية. ومع أن الجماعة تنفي علاقتها بالإرهاب، إلا أن ازدواجية الخطاب تكشف نمطًا من التواطؤ أو الاستغلال المتبادل مع الجماعات المتطرفة.

٨-اتفاق الرياض بين الانتقالي والإخوان: شراكة هشة ساهمت في تمدد الملاذات الآمنة للتنظيمات الإرهابية"

- **تفجّر الصراع داخل معسكر الشرعية:**

مثّلت أحداث أغسطس ٢٠١٩ تحولًا جوهريًا في خارطة الصراع اليمني، حين تصاعدت الخلافات بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات محسوبة على حزب الإصلاح داخل الحكومة اليمنية. جاء الصدام نتيجة تراكمات سياسية وأمنية، حيث اتُهمت قوى إخوانية بمحاولة إعادة إنتاج السيطرة المركزية في الجنوب، من خلال أدوات عسكرية وأمنية

تخترق مؤسسات الدولة، ما اعتبره الانتقالي تهديدًا مباشرًا للمكتسبات التي تحققت بعد تحرير عدن.

- **عدن كجغرافيا رمزية للصراع**

شكّلت عدن مركز الصراع السياسي والعسكري، لكونها العاصمة المؤقتة ومركز الثقل الجنوبي، وقد عكست المعركة حولها طبيعة الأزمة داخل بنية "الشرعية" اليمنية، التي لم تستطع احتواء التناقضات بين أجندات متعارضة. وقد أظهر المجلس الانتقالي قدرته على فرض معادلة جديدة بقوة الأمر الواقع، الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية للتدخل كوسيط إقليمي لتجميد التصعيد.

- اتفاق الرياض: تسوية سياسية مشروطة

جاء اتفاق الرياض في نوفمبر ٢٠١٩ كمحاولة لتطويق الصراع وتأسيس شراكة مؤسسية بين الانتقالي والحكومة، لكنه عكس أيضًا اعترافًا إقليميًا بدور المجلس الانتقالي كقوة سياسية وعسكرية لا يمكن تجاوزها. الاتفاق نصّ على تقاسم السلطة، ودمج القوات، وعودة الحكومة إلى عدن، غير أن تنفيذه تعرقل مرارًا بسبب تعنت بعض الأطراف واستمرار نفوذ الإخوان داخل مفاصل القرار.

- أزمة التنفيذ وتآكل الثقة

أظهر بطء تنفيذ اتفاق الرياض هشاشة الشراكة المفروضة، في ظل استمرار الاشتباكات الإعلامية والميدانية بين الطرفين، خاصة في محافظات مثل شبوة وأبين. كما كشف الاتفاق عن وجود "تحالفات رمادية" داخل الحكومة تستخدم الغموض كتكتيك لعرقلة ترتيبات التهدئة، ما أضعف مؤسسات الدولة وأعاق توحيد الجبهة المناهضة للحوثيين.

- استمرار الاتفاق كمظلة إقليمية لا كشراكة فاعلة:

رغم أن اتفاق الرياض لا يزال ساريًا شكليًا حتى اللحظة، إلا أنه فقد الكثير من فاعليته السياسية، وتحول إلى مظلة مؤقتة لضبط التوازن بين الانتقالي والإخوان أكثر من كونه إطارًا لتنفيذ إصلاحات بنيوية. وقد أدت هذه الحالة إلى تجميد العلاقة في وضع هش، بينما تتجه الأطراف نحو ترسيخ مناطق نفوذها بشكل عملي خارج مؤسسات الدولة.

وفي هذا السياق، يكتسب اتفاق الرياض لعام ٢٠١٩ دلالة خاصة. فعلى الرغم من كونه محاولة إقليمية لتثبيت هدنة بين شركاء متصارعين داخل حكومة "الشرعية"، إلا أن تعثّر تنفيذ بنوده، واستمرار تقاسم النفوذ على الأرض، أديا إلى تعزيز مساحات الانفلات الأمني، خاصة في المناطق التي تكرّس فيها نفوذ غير خاضع لمؤسسات الدولة المركزية.

لقد مثّل الصراع بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوى إخوانية داخل الحكومة اليمنية، لا سيما في محافظتي شبوة وأبين، فرصة ذهبية لعودة تنظيم القاعدة، وتمدد بعض خلاياه في الفراغات الناجمة عن الصدام. ومع غياب سلطة أمنية موحدة، واستمرار حالة الشلل في تطبيق بنود الاتفاق، برزت الملاذات الآمنة كنتاج مباشر لانقسام السلطة بين فاعلين سياسيين لا تجمعهم رؤية وطنية موحدة، بل تناقضات استراتيجية تُدار غالبًا من منطلقات أيديولوجية أو مصالح خارجية.

وعليه، فإن أي مقاربة وطنية لمحاربة الإرهاب في اليمن لا يمكن أن تنجح دون تفكيك هذه الشبكة الرمادية من التحالفات التي توظف العنف السياسي والفراغات المؤسسية لإعادة إنتاج التطرف. الإصلاح والحوثيون، رغم اختلاف مشروعهم العقائدي، يشتركون في توظيف البيئة الهشة لصالح أجنداتهم، ويؤسسون لواقع يجعل من الحرب على الإرهاب معركة سياسية بقدر ما هي أمنية.

ثانيًا: جماعة الحوثيين ودورها في تفكيك الدولة وتعزيز الإرهاب الطائفي

١- النشأة والتحول المذهبي

انبثقت الجماعة من مشروع زيدي تقليدي ("اتحاد الشباب")، لكنها سرعان ما تبنت الطرح الجارودي القريب من الإثني عشرية. لعب بدر الدين الحوثي، ثم ابنه حسين، دورًا مركزيًا في إدخال الفكر الإيراني. وشكّل تحالف الحوثيين مع الحرس الثوري الإيراني تحولاً في المشروع الزيدي من تيار محلي إلى حركة طائفية عابرة للحدود.

بدأت القصة في محافظة صعدة (على بُعد ٢٤٠ كم شمال صنعاء)، حيث يوجد أكبر تجمعات الزيدية في اليمن. وفي عام ١٩٨٦م تم إنشاء "اتحاد الشباب"، وهي هيئة تهدف إلى تدريس المذهب الزيدي لمعتنقيه، كان بدر الدين الحوثي –وهو من كبار علماء الزيدية آنذاك– من ضمن المدرِّسين في هذه الهيئة.

وفي العام ١٩٨٨ تجدد النشاط بواسطة بعض الرموز الملكية التي نزحت إلى المملكة العربية السعودية عقب ثورة ١٩٦٢ أي بعد سقوط دولة الإئمة وقيام الجمهورية، وعادوا بعد ذلك، وكان من أبرزهم العلامة مجد الدين المؤيدي، والعلامة بدر الدين الحوثي، ويُعد الأخير الزعيم المؤسس للحركة الحوثية والأب الروحي لها.

لكن تبقى الفرصة الإيرانية الأوفر حظًا في تحقيق قائمة أهدافها في اليمن والمنطقة، وتحديدًا في المرحلة التي أعقبت إعلان قيام مشروع الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠، وما صاحب هذا الإعلان من تحولات سياسية وثقافية على الساحة اليمنية. فقد تم في تلك المرحلة تبنّي النظام الديمقراطي في الجمهورية الوليدة، بما يعني إقرار مبدأ التعددية السياسية والثقافية، وهو ما سهّل للمشروع الإيراني التغلغل والنفوذ من خلال هذه المساحات المفتوحة.

وقد تحول اتحاد الشباب إلى حزب الحق الذي يمثِّل الطائفة الزيدية في اليمن، وظهر حسين بدر الدين الحوثي –وهو ابن العالم بدر الدين الحوثي– كأحد أبرز القياديين السياسيين فيه، ودخل مجلس النواب في سنة ١٩٩٣م، وكذلك في سنة ١٩٩٧م.

وبالفعل، مثّلت الفترة ما بين ١٩٩٤م و٢٠٠٤م مرحلة مفصلية في تعزيز الحضور الإيراني في اليمن، حيث كانت العلاقات اليمنية–الإيرانية في تلك المرحلة على مستوى جيد. وقد تمكّن الإيرانيون خلالها من التوسع في التبشير المذهبي بشكل كبير، عبر كوادر شيعية عراقية تابعة لحزب الدعوة، كانوا يقيمون في اليمن تحت ذريعة النزوح نتيجة الحصار الأممي المفروض على العراق آنذاك.

وتزامن مع هذه الأحداث حدوث خلاف كبير جدًّا بين بدر الدين الحوثي وبين بقية علماء الزيدية في اليمن حول فتوى تاريخية وافق عليها علماء الزيدية اليمنيون، وعلى رأسهم المرجع مجد الدين المؤيدي، والتي تقضي بأن شرط النسب الهاشميّ للإمامة صار غير مقبولاً اليوم، وأن هذا كان لظروف تاريخية، وأن الشعب يمكن له أن يختار مَن هو جديرٌ لحكمه دون شرط أن يكون من نسل الحسن أو الحسين رضي الله عنهما.

اعترض بدر الدين الحوثي على هذه الفتوى بشدَّة، خاصة أنه من فرقة "الجارودية"، وهي إحدى فرق الزيدية التي تتقارب في أفكارها نسبيًّا مع الاثني عشرية. وتطوَّر الأمر أكثر مع بدر الدين الحوثي، حيث بدأ يدافع بصراحة عن المذهب الاثني عشري، بل إنه أصدر كتابًا بعنوان "الزيدية في اليمن"، يشرح فيه أوجه التقارب بين الزيدية والاثني عشرية؛ ونظرًا للمقاومة الشديدة لفكره المنحرف عن الزيدية، فإنّه اضطر إلى الهجرة إلى طهران حيث عاش هناك عدة سنوات.

وعلى الرغم من ترك بدر الدين الحوثي للساحة اليمنية إلا أن أفكاره الاثني عشرية بدأت في الانتشار، خاصة في منطقة صعدة والمناطق المحيطة، وهذا منذ نهاية التسعينيات،

وتحديدًا منذ سنة ١٩٩٧م. وفي نفس الوقت انشقَّ ابنه حسين بدر الدين الحوثي عن حزب الحق، وكوَّن جماعة خاصة به، وكانت في البداية جماعة ثقافية دينية فكرية، بل إنها كانت تتعاون مع الحكومة لمقاومة المد الإسلامي السُّنِّي المتمثل في حزب التجمع اليمني للإصلاح، ولكن الجماعة ما لبثت أن أخذت اتجاهًا معارضًا للحكومة ابتداءً من سنة ٢٠٠٢م.

وفي هذه الأثناء توسَّط عدد من علماء اليمن عند الرئيس علي عبد الله صالح لإعادة بدر الدين الحوثي إلى اليمن، فوافق الرئيس، وعاد بدر الدين الحوثي إلى اليمن ليمارس من جديد تدريس أفكاره لطلبته ومريديه. ومن الواضح أن الحكومة اليمنية لم تكن تعطي هذه الجماعة شأنًا ولا قيمة، ولا تعتقد أن هناك مشاكل ذات بالٍ يمكن أن تأتي من ورائها.

وفي عام ٢٠٠٤م حدث تطوُّر خطير، حيث خرج الحوثيون بقيادة حسين بدر الدين الحوثي بمظاهرات ضخمة في شوارع اليمن مناهضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وواجهت الحكومة هذه المظاهرات بشدَّة، وذكرت أن الحوثي يدَّعِي الإمامة والمهديّة، بل ويدَّعِي النبوَّة. وأعقب ذلك قيام الحكومة اليمنية بشنّ حرب مفتوحة على جماعة الحوثيين الشيعية، واستخدمت فيها أكثر من ٣٠ ألف جندي يمني، واستخدمت أيضًا الطائرات والمدفعية، وأسفرت المواجهة عن مقتل زعيم التنظيم حسين بدر الدين الحوثي، واعتقال المئات، ومصادرة عدد كبير من أسلحة الحوثيين.

تأزَّم الموقف تمامًا، وتولى قيادة الحوثيين بعد مقتل حسين الحوثي أبوه بدر الدين الحوثي، ووضح أن الجماعة الشيعية سلحت نفسها سرًّا قبل ذلك بشكل جيد؛ حيث تمكنت من مواجهة الجيش اليمني على مدار عدة سنوات.

وقامت دولة قطر بوساطة بين الحوثيين والحكومة اليمنية في سنة ٢٠٠٨م، عقدت بمقتضاها اتفاقية سلام انتقل على إثرها يحيى الحوثي وعبد الكريم الحوثي –أشقاء حسين بدر الدين الحوثي– إلى قطر، مع تسليم أسلحتهم للحكومة اليمنية. ولكن ما لبثت هذه الاتفاقية أن انتُقضت، وعادت الحرب من جديد، بل وظهر أن الحوثيين يتوسعون في السيطرة على محافظات مجاورة لصعدة، بل ويحاولون الوصول إلى ساحل البحر الأحمر؛ للحصول على سيطرة بحريَّة لأحد الموانئ حتى يكفل لهم تلقِّي المدد من خارج اليمن.[٣٥]

٢–<u>الحروب الستة وتكوين التنظيم العسكري</u>

ما بين ٢٠٠٤–٢٠١٠، خاض الحوثيون ستة حروب ضد الدولة اليمنية، مكّنهم من التحول من حركة فكرية إلى تنظيم عسكري مدعوم بالسلاح والمال. أتاحت هذه الحروب للحوثيين بناء دولة موازية في صعدة، وبسطوا سيطرتهم على مناطق غير زيدية لاحقًا، مما ولّد مقاومات مناطقية وطائفية، بعضها اتخذ طابعًا متطرفًا.

٣–الانقلاب والتحالفات الظرفية مع القاعدة

- بعد سيطرتهم على صنعاء في ٢٠١٤، توسع الحوثيون باتجاه البيضاء، أبين، مأرب، وتعز.
- تقارير متعددة تؤكد وجود حالات "تبادل غير مباشر" مع القاعدة: إطلاق سجناء، عدم قصف معسكرات القاعدة، تغاضٍ في بعض الجبهات.

هذه التحركات خلقت فراغات مزدوجة – أمنية وطائفية – غذّت عودة التنظيمات المتطرفة، ضمن تواطؤٍ محسوب لضرب الخصوم، خصوصًا القوات الجنوبية والشرعية.

٤–<u>الخطاب الطائفي واستدعاء الهوية القتالية</u>

[٣٥]) قصة الحوثيين (راغب السرجاني) **https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID**=٤٨٣٤#

الخطاب الحوثي القائم على "الحق الإلهي" و"الثأر من السفيانيين" غذّى سرديات القاعدة وداعش، التي وجدت في هذا الخطاب حافزًا لمزيد من التجنيد والتمدد. كلا الطرفين يستثمر في الآخر؛ فالحوثي يعزز حضوره كضد "للتكفير السني"، والتنظيمات الإرهابية تقدم نفسها كمدافع عن "أهل السنة" ضد التمدد الشيعي.

***

تُظهر قراءة المسارات التاريخية والاستراتيجية لكل من جماعة الإخوان المسلمين في اليمن (ممثلة في حزب الإصلاح) وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، أن هذين الفاعلين الرئيسيين لم يكونا مجرد ضحايا لانهيار الدولة، بل شركاء فاعلين – بشكل مباشر أو غير مباشر – في خلق البيئات الحاضنة للإرهاب، عبر التواطؤ، التغاضي، أو التوظيف السياسي لورقة الجماعات المتطرفة في صراعات النفوذ والشرعية.

يتضح من هذا المبحث أن:

١-الإرهاب في اليمن ليس وليد الصدفة أو انهيار الدولة فقط.

٢-بل هو نتيجة تراكب فواعل سياسية مؤدلجة، توظف الإرهاب وتغذيه ضمن استراتيجياتها للبقاء أو التوسع.

٣-حزب الإصلاح والحوثيون رغم تناقضاتهم المذهبية، يتشابهان في الآليات: السيطرة على التعليم، استخدام المساجد، التغلغل في الأجهزة الأمنية، وخلق ملاذات مرنة للمتشددين.

٤-المواجهة الأمنية غير كافية، ما لم يتم تفكيك التحالفات الرمادية، وإعادة تشكيل البنية السياسية على أساس شفافية، وعدالة، واحتواء مجتمعي شامل.

المبحث الرابع:
الملاذات والممرات الآمنة للإرهاب في اليمن

الملاذات والممرات الآمنة للإرهاب في اليمن هي المناطق المادية غير الخاضعة للحكم، أو التي تعاني من ضعف الحكم، أو التي تخضع لحكم سيئ، حيث يمكن للإرهابيين التنظيم والتخطيط وجمع الأموال والتواصل والتجنيد والتدريب والعبور والعمل في أمان نسبي بسبب عدم كفاية القدرة على الحكم، أو الإرادة السياسية، أو كليهما.

تُعرف الملاذات الآمنة بأنها المناطق أو المناطق الجغرافية التي تفتقر إلى سيطرة دولة فعالة أو تعاني من ضعفها، ما يتيح للجماعات الإرهابية الاستقرار فيها وتنظيم عملياتها بحرية نسبية. توفر هذه الملاذات بيئة استراتيجية تمكن التنظيمات الإرهابية من التخطيط، التدريب، التجنيد، وتوفير التمويل بعيدًا عن الرقابة والملاحقة الأمنية. وتعتبر الملاذات الآمنة خطرًا متصاعدًا على الأمن الوطني والإقليمي، إذ تتيح لتلك الجماعات توسيع نفوذها وتنفيذ هجمات على نطاق أوسع. فضلاً عن كونها تعكس ضعف الدولة في فرض سيادتها، فإنها غالبًا ما تكون محاطة بتشابكات سياسية واجتماعية تسمح بالتواطؤ أو التساهل مع الجماعات المسلحة.

١-لمحة عن الملاذات والممرات الآمنة للإرهاب

وفي هذا الأمر، سنضرب مثالين بارزين للتدليل على تلك الظاهرة وهما:

المسار الأول: استغلال قوى إقليمية ودولية ساحة الحرب الروسية-الأفغانية.

في مطلع الثمانينات، تمّ تحشيد ما عُرف لاحقًا بـ(الأفغان العرب) للقتال في أفغانستان، تحت شعارات الجهاد ضد الاحتلال السوفييتي. وقد مثّل هذا الحشد نقطة تحوّل استراتيجية في تشكّل البنية العابرة للحدود للتنظيمات الجهادية، إذ عاد الكثير من هؤلاء لاحقًا إلى بلدانهم محمّلين بأيديولوجيات متطرفة، وخبرات قتالية، وشبكات علاقات عابرة

للحدود، لتبدأ مرحلة جديدة من التحول في مشهد الإرهاب العالمي. بالإضافة لذلك شكل مغادرة أسامة بن لادن، في أغسطس من عام ١٩٩٦، السودان؛ نتيجة لضغوط دولية وإقليمية متزايدة، فانتقل إلى مدينة جلال آباد شرقي أفغانستان، التي كانت آنذاك بمثابة ملاذ آمن له، تحت حماية حركة طالبان التي كانت قد بدأت تفرض سيطرتها على معظم أراضي البلاد.

من هنا استغلت القاعدة هذا الوضع، فأنشأت معسكرات تدريب خاصة بها داخل الأراضي الأفغانية، كما ساعدت في إنشاء وتطوير معسكرات تدريب تابعة لمنظمات إسلامية مسلحة أخرى. وقد قُدِّر عدد من تلقوا تدريباتهم في تلك المعسكرات، قبل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بما بين ١٠,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ مقاتل، أُرسل العديد منهم لاحقًا للانضمام إلى صفوف طالبان في قتالها ضد قوات "التحالف الشمالي" (الجبهة المتحدة).

وبعد تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في أغسطس ١٩٩٨، والتي نُسبت إلى تنظيم القاعدة، أمر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بشن ضربات صاروخية على معسكرات تدريب المسلحين في أفغانستان ضمن عملية أطلق عليها اسم "الثعلب الصحراوي" ((Operation Infinite Reach كما بدأت الولايات المتحدة تمارس ضغوطًا دبلوماسية شديدة على نظام طالبان لتسليم بن لادن، إلا أن الحركة رفضت ذلك، ما أدى إلى مزيد من التوتر في العلاقات بين واشنطن وكابول.

في عام ١٩٩٩، فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على نظام طالبان بموجب القرار رقم **1267**، مطالبًا بتسليم أسامة بن لادن إلى السلطات الدولية.

المسار الثاني: تمثل في عودة الأفغان العرب إلى صنعاء

أثناء نشأة تلك الأحداث برزت جماعات حملت السلاح ضد الأوطان العربية بعد انتهاء الهدف الرئيس التي أسست من أجله تلك الجماعات؛ مما ولد في المشهد ظاهرة الأفغان العرب ذو التوجه المتشدد ضد الأنظمة العربية نفسها وسعت إلى التنظير والتأليف والافتاء في تكفيرها وكان من أبرز الكتب في هذا المجال كتاب "العمدة في إعداد العدة للمنظر" للسيد أمام، وهذا الفكر المتشدد كان بالأساس منتج خارجي بامتياز، فهو التعبير الصارخ عن السلفية الجهادية، التي خرجت من عباءة السلفية التقليدية، وهذا الخروج تغذى من التجربة الجهادية الميدانية التي خاضها مقاتلو الجزيرة العربية في أفغانستان (الأفغان العرب)، وترافق انتشار المذهب الجهادي في المنطقة العربية، مع تنامي حركات الإخوان المسلمين، والتي وصلت إلى مرحلة التطابق تقريباً في فترة الحرب ضد الاتحاد السوفييتي، بل أن حركة الإخوان المسلمين التي كانت تقدم نفسها على أنها حركة إصلاحية دعوية، باتت جزء من الحركة الجهادية المتطرفة إبان فترة الحرب ضد الروس في أفغانستان، وكان هذا بالطبع بتشجيع من بعض الأنظمة العربية.

عالج غريغوري جونسن كتابه "الملاذ الأخير"، التناقضات بين اليمن وحكومات عربية أخرى في دعمها للجهاد في أفغانستان ضد السوفيات، لا سيما في ظل توجه المزيد من المقاتلين العرب إلى أفغانستان منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وأشار جونسن إلى أن معظم الحكومات العربية "دعمت علنًا الجهاد رادعةً سرًا شبابها من السفر إلى أفغانستان". في المقابل، أرسلت الجمهورية العربية اليمنية الشمالية العديد من "أفضل وألمع" شبابها إلى الخطوط الأمامية للقتال، حيث أصبحت الرحلة بمثابة طقس عبور للكثيرين. ومن هنا أصبح الإرهاب رسميا في الدولة الجديدة نالوا الأفغان العرب قبولا

رسميا وترحيبا كبيرا لغرض في لدى حكومة الرئيس صالح الشمالية – حيث تبوأ البعض منهم حتى مناصب عسكرية رسمية.[٣٦]

حين أوشكت حرب أفغانستان على الانتهاء، بدأ الحديث عن مصير «الأفغان العرب»، أولئك الشباب الذى جرى تجنيدهم وحشدهم وتدريبهم من قبل المخابرات الأمريكية، عبر بعض الوسطاء العرب، من حكومات ومن جماعة الإخوان، وتحدث البعض في مصر، وقتها مطالبين الدولة بأن توفر فرص العمل للمصريين الأفغان العائدين وأن تحتضنهم، كما فعلت مع المجندين بعد حرب ١٩٧٣، لاحظ –هنا– أن هؤلاء ساووا بين مجندين قاتلوا لعبور القناة ولتدمير خط بارليف وتحرير سيناء، داخل الجيش الوطني؛ وآخرين «مرتزقة» استخدمتهم المخابرات الأمريكية في فصل من فصول الحرب الباردة؛ لإضعاف الاتحاد السوفيتي أو خلق «فيتنامهم الخاصة» كما عبر مستشار الأمن القومي الأمريكي حينها.

وحين عودة «الأفغان العرب» إلى بلادهم؛ ليحاولوا تكرار المأساة الأفغانية في بعض البلاد العربية، حدث ذلك في اليمن والجزائر ومصر وليبيا والصومال، وتبين أن هؤلاء العائدين لا يريدون وظيفة ولا تأمين حياة خاصة، بل يسعون إلى إسقاط الدول، وإقامة ولايات طائفية صغيرة، وأن القتل والتخريب صار هدفهم النهائي، وقتها وقفت بعض الدول الغربية تفرك يديها بحبور وتحاسبنا بالقسطاس في إجراءات الديمقراطية التي تتبع مع هؤلاء الإرهابيين، فكانت الاستجابة من الجزائر واليمن ومصدر في دخول هؤلاء في التنافس السياسي.[٣٧]

---

[٣٦] (ينظر: تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" في اليمن الجنوبي: بين الأمس واليوم - بواسطة سمر أحمد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط **https://www.google.com/search?q=%**

[٣٧]) الأفغان العرب (١٩٧٩-١٩٩٤).. دورهم في تصدير التنظيمات الإرهابية إلى البلدان العربية (دراسة تحليلية)، صبري عفيف العلوي اقرأ المزيد من اليوم الثامن :
https://alyoum8.net/posts/94388

وتعود جذور تنظيم القاعدة في اليمن إلى أواخر ثمانينات القرن الماضي مع عودة آلاف اليمنيين وتم استقبالهم في صنعاء استقبال الأبطال، فحضنهم النظام اليمني في كل المحافظات ومن ثم استخدمهم فيما بعد في الحرب ضد الجنوب تحت ذريعة قتال ما اسموه في فتواهم المشهورة بالشيوعيين في عدن؛ متسلحين بالفكر التكفيري الجهادي الذي يسعى –كما يزعمون– لتطبيق الشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم، على مبادئ تكفير الخصوم السياسيين والمعارضين.

ففي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣م توزعت مهام وخرائط على أناس ملتحين ويطلبون منهم التوجه إلى عدن، ومدن يمنية، حيث اغتالت أجهزة سرية حوالي١٥٨ كادرًا سياسيًا جنوبيًا دون أن يقبض على أحد منهم وكان معسكرات شريك مشروع الوحدة هي البيئات الآمنة والمدافعة عن تلك العناصر الإرهابية؛ مما أدّى إلى توتر في الجانب السياسي والعسكري، ونتج عنه وثيقة العهد والاتفاق التي تنص معظم بنودها الآتي:

- ضرورة الالتزام بسياسة اليمن المناهضة للإرهاب المحلي والخارجي، وأبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاولتها لأعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينها أو تروج أو تحرض على مثل هذه الأعمال وإبعاد من تثبيت إدانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها إجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية ويتم ذلك عبر الأجهزة المختصة. ومنع استقدام أو دخول أو توظيف أو إيواء العناصر المتهمة بالإرهاب.
- اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة من قبل الأجهزة المعنية ضد المتورطين بالأعمال الإرهابية والتخريبية.

- يعتبر كل من يأوي متهماً أو التستر عليه تعلن الأجهزة الرسمية اسمه أو هارباً من السجن، مخالفاً للقانون وتتخذ ضده الإجراءات القانونية.
- توضع خطة لإلقاء القبض على الفارين.. والمطالبة عبر الإنتربول الدولي أو عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين أو الفارين إلى الخارج من اليمنيين أو إجراء محاكمتهم غيابياً
- تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الإرهاب والتخريب بعد إجراء التحريات وجمع المعلومات وفي إطار تكامل التحقيقات والربط بين القضايا ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون وأكفاء تتوفر فيهم الحيدة، وعلى أن تحال القضايا إلى النيابة أولاً بأول.
- تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة إصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها، والنظر في القانون الحالي لجعله أكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والاتجار به.

ومن صبيحة الإعلان عن هذه الوثيقة سعت تلك العناصر في الإعمال الإرهابية التالية:

١-التخطيط لغزو الجنوب واحتلاله كما حصل في ٧ – ٧ -١٩٩٤م

٢-الاعتداء على الأهداف العسكرية والمصالح الاقتصادية الأجنبية.

٣- استهداف السياح الأجانب

٤-استهداف الضباط الأمنيين والعسكريين الجنوبيين

٥-استهداف المواطنين المخالفين لهم في الفكر، وفتح ذرائع جديدة لاستهدافهم

وفي عام ٢٠٠٩، أصبح للتنظيم هيكلاً تنظيمياً واضحاً أو موحداً، وإنما كان يضم مجموعة من الجماعات والخلايا المنفصلة عن بعضها البعض – وإن كانت جميعها تتحرك بالفكر القاعدي نفسه، مثل: "جيش عدن أبْيَن الإسلامي" الذي تشكل على يد

الإرهابي "زين العابدين المحضار"، في منتصف تسعينيات القرن الماضي؛ وكتائب "جند اليمن"؛ وتنظيم "الجهاد الإسلامي" وغيرها من التنظيمات التي كانت تُظهر انقسام القاعدة وتشرذمها في ذلك الوقت[٣٨]

وتشير هذه الوقائع المعاصرة إلى طبيعة البيئات الأمنية التي تستغلها التنظيمات الإرهابية في توسيع نفوذها وبناء شبكاتها، حيث تتداخل فيها عوامل هشاشة الدولة، وتفكك النظم الأمنية، وتعدد الفاعلين من غير الدول، ما يخلق بيئة خصبة لتمدد الجماعات المتطرفة واستدامة أنشطتها المسلح.

الفواعل المحلية في النزاعات المسلحة وفي الدول الهشة تلعب دورًا محوريًا في استقرار أو تأزيم الوضع الأمني. تتميز هذه الفواعل بعدة سمات:

- الاستقلال النسبي عن الدولة
- امتلاك وسائل القوة
- التماهي مع المجتمع المحلي.

***

مما سبق تبين للقارئ أن بنود الوثيقة حددت خطورة تلك التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من صنعاء منطلقا لتهديد الامن والاستقرار لمشروع الوحدة اليمنية، فقد احتلت الاهتمام الأكبر والمرتبة الأولى في معظم القضايا المطروحة في الوثيقة فقد كانت بالنسبة لحياة شعب الجنوب وقيادته تمثل وجودهم ومستقبل حياتهم لكونهم أصبحوا في مواجهة مباشرة مع تلك العصابات الاجرامية المدعومة من النظام القبلي والسياسي اليمني.

٢-الملاذات الآمنة للإرهاب في اليمن

[٣٨]) ينظر: القاعدة في اليمن والسعودية بشير البكر،(بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠)

أفرزت التحولات السياسية والأمنية في اليمن منذ العام ٢٠١١م، بيئة خصبة لنمو التنظيمات الإرهابية، في مقدمتها تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" وتنظيم "داعش". وقد ساهم الانهيار المؤسسي وضعف السلطة المركزية، وتعدد القوى المسلحة، في نشوء ملاذات آمنة لتلك الجماعات، استخدمتها كمنصات للتجنيد والتدريب والتخطيط، بل وتمويل عملياتها داخليًا وخارجيًا.

وتتمثل الملاذات الآمنة للإرهاب في اليمن بطبيعة العلاقة التحالفية التي ربطت القاعدة بالتنظيمات المتطرفة الأخرى، ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين ممثلة في حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي نُظر إليه على نطاق واسع، وخاصة في أوساط أبناء الجنوب اليمني، كراعٍ ومسهل لتمدد تنظيم "القاعدة" في الجنوب، كما أن هناك الحقيقة التي تشير إلى أن معظم التنظيمات الإرهابية بما فيها القاعدة وداعش، قد خرجت من تحت عباءة الإخوان، وتأثرت بمنهجها الفكري.[٣٩]

ذكر أحد منظري التنظيم في جزيرة العرب عدد من العوامل التي تساهم في تعزيز التنظيم في اليمن ومن بينها:

- العامل الديموغرافي المتمثل في كثافة عدد السكان في اليمن وما تُتِيحُه من فرص لاستقطاب المتطرفين وتجنيدهم؛
- العامل الجغرافي المرتبط بما تتميّز به اليمن من طبيعة جبلية حصينة، تجعل منها القلعة الطبيعية المنِيعة لكافة أهل الجزيرة العربية، والمعقل الذي يمكن أن يأوي إليه أهلها ومجاهدوها، بحسب تعبيره؛ والعامل المرتبط بانتشار السلاح في اليمن، والحدود المفتوحة التي تتيح للتنظيم حرية الحركة والمناورة العسكرية.[٤٠]

---

[٣٩]) الحرب المستمرة على تنظيم القاعدة في اليمن **https://trendsresearch.org/ar/insight/**

[٤٠]) مسؤولية أهل اليمن تُجاه مقدّسات المسلمين وثرواتهم، عمر عبد الحكيم"، المعروف بـ "أبي مصعب السوري" عام ١٩٩٩، ص٤٤

أولًا: مناطق التماس الحوثي–الإخواني كحاضنة لبروز الملاذات الآمنة للإرهاب

تمثل مناطق التماس العسكري والسياسي بين جماعة الحوثيين من جهة، وحزب الإصلاح (فرع جماعة الإخوان المسلمين في اليمن) من جهة أخرى، واحدة من أخطر وأعقد بؤر الفوضى الأمنية، وقد أسهمت بشكل مباشر في خلق بيئة خصبة لتحركات التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها "القاعدة" و"داعش". وتشمل هذه المناطق، على وجه الخصوص، محافظات مثل مأرب والبيضاء وأجزاء من شبوة وصحراء حضرموت والمهرة، وهي مناطق تتسم بجغرافيا وعرة، وبنية اجتماعية مركبة، وضعف حضور الدولة.

وتُعاني هذه الجبهات من حالة مزمنة من "السيولة العسكرية" و"الفراغ المؤسسي"، ما يجعلها عرضة لاختراقات واسعة من التنظيمات الإرهابية. إذ إن حالة "اللاحرب واللاسلم" بين الحوثيين والإصلاح أسفرت عن حالة من الجمود العسكري والتوازن السلبي الذي تخلقه التفاهمات غير المعلنة أو النزاعات المؤجلة، ما يفتح المجال أمام فواعل عنيفة وغير نظامية للتمدد والتموضع. ويلاحظ هنا أن الدولة اليمنية، سواء عبر أجهزتها الأمنية أو الإدارية، تغيب كليًا أو جزئيًا في تلك المناطق، مما يُضعف قدرة الرصد الاستخباراتي ويُعطل عمليات المكافحة الوقائية للإرهاب.

واللافت في هذه المناطق أن العلاقة بين الحوثيين والإصلاح لا تُبنى دائمًا على قاعدة العداء الصريح أو الاستهداف المتبادل، بل تتسم أحيانًا بما يمكن تسميته بـ"تحالفات الظل" أو تقاطعات المصالح الظرفية. هذه "التحالفات غير المرئية" تخلق بيئة ضبابية ومرتبكة تستغلها التنظيمات الإرهابية لإعادة التموضع، وتطوير قدراتها اللوجستية، وحتى إعادة بناء شبكات تجنيد وتمويل محلية.

في مثل هذا السياق، تبرز تلك المناطق كـ"ملاذات آمنة مؤقتة"، تُعيد فيها القاعدة وداعش ترتيب أوراقهما بعد كل خسارة أو ضربة أمنية. وتُمكّنهم هذه الظروف من شن عمليات نوعية، خصوصًا ضد أهداف عسكرية وأمنية في مناطق مجاورة أكثر استقرارًا، مما يُضاعف من أثرهم ويُصعب جهود مكافحتهم.

وتكمن خطورة هذه الديناميكية في أن هذه المناطق لا تمثل مجرد مساحات مهملة من السيطرة، بل تحولت فعليًا إلى مناطق رمادية تتحرك فيها التنظيمات الإرهابية بحرية نسبية، وتبني شبكاتها العابرة للمحافظات، بل والعابرة للحدود أيضًا، خصوصًا باتجاه الصحراء اليمنية والحدود العُمانية والسعودية، ما يُحول هذه البؤر إلى تهديد إقليمي عابر لليمن.

وتمثل مناطق التماس لما يُعرف في أدبيات الأمن بـ"المناطق الرمادية" (Grey Zones)، حيث يتقاطع الضعف المؤسسي مع السيولة العسكرية وغياب السلطة الشرعية الفاعلة في هذه البيئات، فتنمو الفراغات الأمنية كنتيجة مباشرة لـ اللاحرب– اللاسلم بين الحوثيين والإخوان، وتصبح هذه المناطق بمرور الوقت بيئة مثالية لتشكّل ملاذات آمنة مؤقتة أو مستدامة للتنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها القاعدة وداعش. وقد تعدد آليات تشكل الملاذات الآمنة في مناطق التماس، نذكر منها التالي:

١–الانسحاب التكتيكي أو الفعلي للدولة من هذه المناطق لأسباب تتعلق بصراع النفوذ، يفتح المجال أمام فواعل لا–دولتية (كالتنظيمات الجهادية) لفرض سيطرة فعلية أو رمزية على الأرض.

٢–التواطؤ غير المعلن أو تحالفات الظل في كثير من الأحيان، تُظهر الأدلة الميدانية وجود شكل من التقاطع المرحلي في المصالح بين الإخوان والحوثيين،

خاصة في ظل عدو مشترك كالمجلس الانتقالي الجنوبي أو قوات التحالف، مما يسمح بإعادة ترتيب الأولويات العسكرية على حساب السيطرة الأمنية.

٣-استغلال التضاريس والجغرافيا للطبيعة الوعرة في البيضاء وصحراء حضرموت والمهرة تمنح هذه الجماعات القدرة على التمويه والتخفي والتنقل السريع، مع صعوبة الملاحقة والرصد الاستخباراتي.

٤-الانقسام السياسي وانهيار الدولة المركزية منذ ٢٠١٤ أدى إلى تعدد الأجهزة الأمنية وتضاربها، ما جعل عمليات الرصد الاستباقي شبه معدومة، وسهّل على التنظيمات العمل بحرية.

٥-توظيف الجماعات الإرهابية لحالة التماس عقب الضربات الجوية والبرية من التحالف أو القوات المحلية، إذ جدت الجماعات الجهادية متنفسًا في هذه الجبهات المفتوحة، لا سيما مع تغيّر التحالفات وغياب الجبهات الصلبة.

٦-تجنيد العناصر مناطق القبائل المهمشة والمضطربة اقتصاديًا أصبحت بؤرًا لتجنيد الشباب، خصوصًا مع ضعف الخدمات وغياب المؤسسات التعليمية والدينية المعتدلة.

٧-تقع بعض هذه المناطق ضمن خطوط تهريب استراتيجية (أسلحة، مخدرات، أموال، عناصر بشرية) مثل المهرة وصحراء حضرموت، ما منح التنظيمات مصادر تمويل مهمة لبناء شبكات ملاذ قوية.

جدول رقم (١)

يوضح أبرز الملاذات الآمنة في المحافظات اليمنية

العام	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	سيطرة النفوذ
مارب	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	الاخوان + الحوثي
البيضاء	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ	الاخوان + الحوثي
تعز	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	الاخوان + الحوثي
سيئون	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ	الإخوان
المهرة	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	آمن	الإخوان

											+ الحوثي

يكمن الخطر الأمني والاستراتيجي على مستقبل محافظات عدن شبوة ابين لحج المكلا في الاستمرارية المقلقة لتصنيف عدد من المحافظات الشمالية والشرقية (مأرب، البيضاء، تعز، سيئون، والمهرة) كملاذات آمنة خلال العقد الماضي (٢٠١٥-٢٠٢٤). هذه المحافظات، التي تقع على الحزام الحدودي المباشر مع المحافظات الجنوبية ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى مثل عدن، ولحج، وأبين وشبوة (المراكز النفطية والاقتصادية)، توفر عمقًا استراتيجيًا ومواقعًا ملائمة لتمركز أطراف النفوذ المسيطرة عليها، لا سيما "الإخوان" و"الحوثي". هذا التمركز لا يشكل مجرد وجود، بل يمثل تهديدًا مباشرًا لزعزعة استقرار الجنوب، ويعيق جهود التنمية والإعمار، ويفرض ضغطًا متواصلاً على موارده الأمنية والعسكرية، مما يعرض هذه المناطق الحيوية لخطر دائم.

وهذا الوضع ينذر بمخاطر متعددة الأوجه تتجاوز الجانب العسكري. فالوجود المستمر لهذه الملاذات يتيح سهولة التسلل والاختراق الأمني إلى قلب المحافظات الجنوبية، ويهدد بتقويض أي جهود لإعادة بناء الدولة والمؤسسات فيها. كما أنه يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي من خلال عرقلة الاستثمار وتعيق حركة التجارة، ويزيد من احتمالية تفجير الصراعات الداخلية. مما يدعو لتقديم فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين أطراف النفوذ المسيطرة في هذه الملاذات وما يُشار إليه بـ "العناصر الإرهابية"، وذلك لوضع استراتيجيات شاملة وفعالة لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل تمتد لتشمل المعالجات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، لضمان مستقبل مستقر وآمن لمحافظات الجنوب.

١- البيضاء: الملاذ الآمن المشترك للقاعدة وداعش والإخوان

تحتل محافظة البيضاء موقعاً جغرافياً بالغ الأهمية في اليمن، حيث تقع جنوب شرق العاصمة صنعاء بنحو ١٧٠ كيلومتراً، وتحاط بسلسلة جبال من الاتجاهات الأربع: جبل الفريد شرقاً، جبل حربي غرباً، جبل القلعة شمالاً، وجبل العظمية جنوباً. هذا الموقع الفريد يمنحها أهمية استراتيجية كبرى، إذ تتشارك حدودها مع ثماني محافظات يمنية حيوية؛ أربع منها جنوبية: شبوة، أبين، لحج، والضالع، وأربع شمالية: إب، ذمار، مأرب، وصنعاء. وقد أظهرت أهميتها التاريخية خلال حرب صيف ١٩٩٤، حيث كانت نقطة انطلاق حاسمة لنظام صنعاء لفتح بوابة الجنوب عبر جبهة مكيراس.

وعام ٢٠١١م سيطرة التنظيم على عدد من مديريات محافظة ابين، فاستلم المهمة القائد الجنوبي سالم قطن العولقي، فقضى على ما أطبق عليه "إمارة وقار" في معركة أطلق عليها السيوف الذهبية قتل فيها أكثر من (٣٤٤) إرهابيا وتم مرار (٣٥٠) عنصرا إلى شمال غرب أفريقيا عبر الساحل العربي والأحمر بينهم عدد من قيادات الصف الأول والثاني على المستوى الإقليمي لتنظيم القاعدة.[٤١]

وبعد مقتل سالم قطن عاد نشاط التنظيم من جديد بقوة قوامها ٧٠% من الأجانب وهو الامر الذي فرض على القائد محمود الصبيحي والمسنود بإرادة شعبية من محافظة ابين للمواجهة الشاملة ضد الإرهاب في ٢٨ ٤ ٢٠١٤م مما حدا بالتنظيم الى تغيير أسلوب القتال من المواجهة والسيطرة على الأرض الى ممارسة حرب العصابات ولجوء عناصر تنظيم "القاعدة" من محافظة أبين المجاور لمحافظة البيضاء لتصبح مركزاً رئيسياً جديداً للتنظيم.[٤٢]

---

[٤١]) الرئيس عبدربة منصور هادي اللواء سالم علي قطن عاش بطلا واستشهد بطلا صحيفة الجمهورية العدد (١٥٥٣٤) ٢٠١٢م ص٤

[٤٢]) فيديو يوتيوب خطاب الرئيس عبدربه منصور هادي في حفل تخرج الدفعة ٢٥ ماجستير شرطه عسكرية بصنعاء ٢٠١٣

وقد ارتكب عناصر التنظيم جرائم وقتل وتفجير نكتفي بالإشارة الى عمليات الاغتيال التي طالت منتسبي جهاز الامن السياسي الجنوبيين والتي بلغت (٢٥) ما بين شهيد وجريح

لعبت قيادات بارزة في التنظيم دوراً محورياً في هذا التحول؛ فكان لأنور العولقي دور في تمكين "القاعدة" وتوفير حاضنة اجتماعية لهم عبر روابط المصاهرة مع آل الذهب. كما ساهمت جهود وعلاقات القيادي ناصر الوحيشي، المتحدر من البيضاء، في ترسيخ نفوذ التنظيم. بالإضافة إلى ذلك، برز اسم نائف القيسي، المدعوم من جماعة الإخوان، والذي عُيّن محافظاً للبيضاء ووُضع على قائمة وزارة الخزانة الأميركية لداعمي الإرهاب في منتصف عام ٢٠١٦، وهو يشغل أيضاً منصب الأمين العام لحزب الرشاد وعضو وفد مشاورات جنيف عن الشرعية.

وتُظهر الأحداث في محافظة البيضاء كيف تحولت هذه المنطقة الاستراتيجية إلى بؤرة لتنظيم القاعدة، مما أثار ردود فعل دولية. في يناير ٢٠١٧، نفذت القوات الأمريكية أول إنزال بري في اليمن في عهد الرئيس دونالد ترامب، مستهدفةً عبد الرؤوف الذهب في عملية يكلا. كان الذهب قد ساهم بشكل كبير في تعزيز نفوذ صهره العولقي، جاعلًا من البيضاء مركزًا محوريًا للقاعدة. هذا التمركز أدى إلى تعرض المحافظة لنصيب وافر من ١٢٠ ضربة جوية أمريكية بطائرات دون طيار خلال عام ٢٠١٧ وحده، مما يسلط الضوء على كثافة النشاط العسكري لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

إلى جانب هذه العمليات، برزت قيادات أخرى أسهمت في تمكين التنظيم من السيطرة على مناطق في البيضاء، منهم عبد الوهاب الحميقاني، وهو من قبيلة آل حميقان، يشغل حاليًا منصب الأمين العام لحزب "الرشاد" وعُين مستشارًا في حكومة هادي، كما عمل سابقًا مفتيًا في وزارة الأوقاف القطرية. رغم قيام وزارة الخزانة الأمريكية بإدراجه

على لائحة الإرهاب في ديسمبر ٢٠١٣ بتهمة دعم "القاعدة في الجزيرة العربية"، رفض نائب الرئيس علي محسن الأحمر تسليم الحميقاني لأمريكا ووجه رسالة استنكار للاتهام، معتبرًا إياه عضوًا في الحوار الوطني. بعد الحرب، تم تعيينه في لجنة المفاوضات لما يسمى الشرعية، وشارك بفعالية في جلسات الحوار بالكويت. ومع ذلك، قامت أبو ظبي والرياض لاحقًا بوضعه على قائمة داعمي الإرهاب، في خطوة جاءت متأخرة عن واشنطن. هذا التصنيف من قبل دولتين تقودان التحالف العسكري الداعم للشرعية أدى إلى تراجع كبير في قدرة قبيلته على مواجهة الحوثيين، علمًا بأن هذه القبيلة تمثل حاجزًا مهمًا بينهم وبين منطقة يافع الجنوبية الاستراتيجية.[٤٣]

كانت مكافحة الإرهاب في محافظتي البيضاء ومأرب شرطًا أساسيًا للحوثيين في الملحق الأمني لوثيقة "السلم والشراكة" الموقعة عشية سيطرتهم على صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤. هذا الشرط يشير إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه المحافظات بالنسبة للحوثيين منذ البداية. وعلى مدى السنوات الثلاث الأولى من الحرب، تمكن الحوثيون من إخضاع البيضاء عبر التفاهمات، محولين إياها إلى "ثقب أسود" استنزف العديد من المقاتلين الجنوبيين في مناطق شبوة وأبين المجاورة، مما يدل على تحول البيضاء إلى جبهة استنزاف لم تخدم طرفًا واحدًا.

تكتسب البيضاء أهمية إضافية كونها المنفذ الرئيسي لسكان المناطق الخاضعة لصنعاء نحو الخارج، فهي الطريق إلى سيئون، خاصة مع عدم وجود مطار يربط صنعاء بالخارج وإغلاق المنافذ البرية الأخرى. هذا الوضع يجعل من تحويل البيضاء إلى جبهة استنزاف مشتركة للحوثيين وتنظيم "القاعدة" استراتيجية واقعية للتعامل معها على المدى

[٤٣]) محافظة البيضاء... الثقب الأسود في حرب اليمن – مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/5234

المنظور. ومع ذلك، كشفت مصادر قبلية في البيضاء عن توقيع اتفاقية بين الحوثيين وتنظيم القاعدة، نصت على عدم تعقب الحوثيين لعناصر التنظيم الإرهابي والسماح لهم بالتحرك داخل المحافظة. كما استطاع الحوثيون إدارة علاقة "مثيرة للاهتمام" مع تنظيم داعش المتواجد في المحافظة، يبدو أنها أشبه باتفاق ضمني بعدم الاعتداء المتبادل. وعلى النقيض من هذا الهدوء النسبي، فقد استهدف تنظيم داعش الجيش الوطني، كاحتجاز أربعة أفراد في منطقة يكلا كانوا في طريقهم.

إن هذه الديناميكية المعقدة للعلاقات بين الأطراف المتصارعة والجماعات المتطرفة تجعل من البيضاء منطقة بالغة التعقيد وذات تداعيات أمنية واسعة على اليمن ككل، وعلى المحافظات الجنوبية بشكل خاص٢٠١٨م.[٤٤]

ففي عام ٢٠١٤، أفرج الحوثيون عن ٤٥٠ عضواً من التنظيمات الإرهابية من سجون الأمن السياسي بصنعاء، رغم اتهامهم في قضايا إرهاب، من بينهم القيادي جمال البدوي المتهم بالمشاركة في استهداف المدمرة الأمريكية كول عام ٢٠٠٠م. وهذا الإفراج وضع الإدارة الأمريكية أمام معضلة كيفية التعامل مع السلطة الحوثية الجديدة، خاصة وأن الجانب الأمريكي لم يتواصل معهم في إطار التعاون ضد القاعدة، وذلك بعد الموقف الأمريكي الداعم للعملية العسكرية التي قادتها السعودية ضد الحوثيين.

في ظل غياب جهود التعاون الدولي، توفرت بيئة مواتية لتطور العلاقة بين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والحوثيين. وقد مثّلت إيران، حليفة الحوثيين، نموذجًا لهذه العلاقة بناءً على خبرتها الطويلة في التعامل مع تنظيم القاعدة، حيث سمحت باستخدام أراضيها كممر للعديد من قيادات القاعدة المتنقلين من وإلى أفغانستان. علاوة على ذلك،

[٤٤]) صفقة غامضة بين الحوثيين والقاعدة لتبادل ١٠٠ أسير في محافظة البيضاء وسط البلاد

https://www.alayyam.info/news/9A5CYMC3-ELRP03-

استغل القيادي المصري في تنظيم القاعدة، محمد صلاح الدين زيدان (سيف العدل)، مقر إقامته في إيران لتوجيه أنشطة فرع التنظيم في اليمن. ينعكس ذلك في التوجه الحالي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، الذي يهيمن عليه نهج سيف العدل المفضل، المتمثل في تنفيذ عمليات ضد المصالح الغربية والسعودية والإماراتية، مع تجنب استهداف جماعة الحوثيين. وظهرت أوّلى بوادر هذا التعاون بإطلاق سراح عدد من عناصر القاعدة من سجون الحوثيين، مقابل إفراج الحوثيين عن الملحق الإداري بالسفارة الإيرانية في صنعاء، نور أحمد نيكبخت، الذي اختطفته القاعدة في صنعاء عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٢)

يوضح أبرز صفقة لتبادل عشرات الأسرى بين الحوثيين والقاعدة وداعش

م	العام	المكان	الاسراء الحوثيين	أسرى القاعدة وداعش	المجموع
1	أكتوبر ٢٠١٥	البيضاء	11	9	20
2	ابريل ٢٠١٥	البيضاء	49	47	96
3	أبريل ٢٠١٦	المكلا	70	50	120
4	سبتمبر ٢٠١٩	البيضاء	50	64	114
5	ديسمبر/ ٢٠١٩	البيضاء	0	6	6

6	فبراير/ ٢٠٢٣	صنعاء	0	2	2
المجموع			180	178	236

يوضح الجدول بيانات ست صفقات لتبادل الأسرى تمت بين الحوثيين من جهة، وتنظيمي القاعدة وداعش من جهة أخرى، خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٥ وحتى فبراير ٢٠٢٣. هذه الصفقات تكشف عن علاقة معقدة بين الأطراف، تتجاوز مجرد الصراع المباشر.

يُظهر الجدول أن محافظة البيضاء كانت مسرحًا لأربع من أصل ست صفقات تبادل أسرى، مما يؤكد على أهميتها المحورية كمنطقة نفوذ وتماس لهذه الجماعات. اللافت هو أن هذه الصفقات لم تقتصر على تبادل أسرى الحوثيين مقابل عناصر القاعدة وداعش، بل شملت في بعض الأحيان إفراج الحوثيين عن عناصر للقاعدة وداعش دون الحصول على أسرى حوثيين مقابلهم، كما حدث في ديسمبر ٢٠١٩ وفبراير ٢٠٢٣. هذا يشير إلى أن التبادل لم يكن دائمًا متكافئًا، وقد يكون جزءًا من تفاهمات أوسع أو تسويات تخدم مصالح أطراف معينة، ربما لضمان هدوء بعض الجبهات أو لتنسيق غير مباشر ضد خصوم مشتركين كالجيش الوطني أو القوات المدعومة إقليميًا.

بإجمالي ١٨٠ أسيرًا حوثيًا مقابل ١٧٨ أسيرًا من القاعدة وداعش تم تبادلهم، تتكشف صورة لتعاون براغماتي بين أطراف قد تبدو متناقضة أيديولوجيًا. هذه الأرقام، بالإضافة إلى المواقع التي تمت فيها التبادلات (البيضاء والمكلا وصنعاء)، تؤكد على وجود قنوات تواصل وتنسيق بين الحوثيين والجماعات المتطرفة، مما يعمق التعقيدات الأمنية في اليمن ويثير تساؤلات حول الأهداف بعيدة المدى لهذه الترتيبات.

***

تُظهر التحليلات التفصيلية أن محافظة البيضاء في اليمن تمثل بؤرة معقدة للصراع وملاذاً آمناً طويل الأمد لأطراف نفوذ متعددة، أبرزها جماعة الحوثيين وتنظيم القاعدة (بالإضافة إلى داعش في بعض المناطق). موقعها الجغرافي الاستراتيجي، جنوب شرق صنعاء وعلى حدود ثماني محافظات يمنية حيوية (أربع منها جنوبية: شبوة، أبين، لحج، والضالع)، يجعلها نقطة محورية للصراع وذات أهمية قصوى للأطراف المتنازعة.

منذ عام ٢٠١١، وبعد طرد القاعدة من أبين، تحولت البيضاء إلى مركز رئيسي للتنظيم، بدعم من قيادات مثل أنور العولقي، ناصر الوحيشي، ونائف القيسي (المدعوم من الإخوان). وقد استدعى هذا التمركز ضربات جوية أمريكية مكثفة. الأهم من ذلك، أن البيضاء كشفت عن علاقات براغماتية ومثيرة للقلق بين الحوثيين والقاعدة وداعش. تجلى ذلك في إفراج الحوثيين عن المئات من عناصر التنظيمات الإرهابية من سجون صنعاء عام ٢٠١٤، وتوثيقه بسلسلة من صفقات تبادل الأسرى بين الطرفين بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣، والتي تمت غالبيتها في البيضاء. هذه الصفقات، التي شملت أحيانًا إفراجًا من جانب الحوثيين دون مقابل، تشير إلى تفاهمات ضمنية أو تنسيق غير مباشر، يهدف غالبًا إلى استنزاف خصوم مشتركين. هذا المشهد المعقد، حيث تتداخل خطوط الصراع والنفوذ بين أطراف يفترض أنها متناقضة أيديولوجياً، يمثل خطرًا أمنيًا واستراتيجيًا كبيرًا على محافظات الجنوب اليمني الحيوية ومستقبلها.

٢-<u>محافظة مأرب: الأهمية الاستراتيجية والصراع على النفوذ</u>

تقع محافظة مأرب في الشمال الشرقي من العاصمة صنعاء، على بعد حوالي ١٧٣ كيلومتراً. تشكل المحافظة ما نسبته ١.٢% من إجمالي سكان اليمن وتضم ١٤ مديرية، بمدينة مأرب كمركز إداري لها. تتصل مأرب بالجوف شمالاً، وشبوة والبيضاء جنوباً،

وحضرموت وشبوة شرقاً، وصنعاء غرباً، وتبلغ مساحتها حوالي ١٧٤٠٥ كيلومترات مربعة، حيث تُعد مديرية مأرب الأكبر مساحة داخل المحافظة.

تُعتبر مأرب بوابة استراتيجية مهمة على تخوم صنعاء وذات أهمية اقتصادية كبيرة لليمن. تكمن هذه الأهمية في كونها تضم أهم منشآت استخراج النفط وتحويله في البلاد. وقد سعت جماعة الإخوان المسلمين لوضع اليد عليها والسيطرة عليها، مستغلين نفوذهم. حالياً، تُعد مأرب المحافظة الشمالية الوحيدة –وليس كلها– التي تخضع لسلطة الإخوان المسلمين، ويمثلهم المحافظ سلطان العرادة، وهو شيخ قبلي قوي وذو نفوذ في مأرب. كما تتواجد فيها قيادة ما يُسمى بالجيش الوطني ووزارة الدفاع التابعة لقوات علي محسن الأحمر. بالرغم من هذا الوجود، ظلت مأرب تحت أعين الحوثيين، سواء من خلال تواجدهم المباشر في منطقة صرواح (على بعد حوالي ٦٠ كيلومتراً من مدينة مأرب)، أو بشكل غير مباشر عبر القوى الموالية سياسياً وطائفياً، وظلت المحافظة تُزودهم بالنفط والغاز، مما يعكس تعقيد المشهد والتحالفات الضمنية أو المصلحية في هذه المنطقة الحيوية.

لقد كان الوضع بشكل عام بين الحوثيين ومأرب الشرعية بقيادة حزب "الإصلاح" أشبه بالمتعايش، وإذا قرر الحوثيون السيطرة على مأرب تكون سلطة الشرعية قد فقدت المحافظة على تواجدها الرمزي في الشمال، وسيكون الأمر واضحا جليا، الشمال تحت سيطرة الحوثي، والجنوب تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي [٤٥].لذلك صار

[٤٥]) اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية

اقرأ المزيد من اليوم الثامن :

https://www.alyoum8.net/posts/94115

الإرهاب يتجول ما بين البيضاء ومارب فكانت شبوة وحضرموت وابين هي مسرح العمليات الإرهابية طوال ١٠ سنوات من الحرب.

تُعد العلاقة المعقدة بين تنظيم القاعدة والقيادات الإخوانية بمحافظة مأرب، الواقعة شمال شرق اليمن، مسألة بالغة الأهمية لفهم ديناميكيات الصراع في اليمن والمنطقة بشكل عام. فقد تحولت هذه المحافظة إلى "دولة عميقة" للإخوان، مستفيدة من تضاريسها الجغرافية المواتية وتركيبتها الاجتماعية القبلية المعقدة. هذا الوضع جعلها ملاذًا آمنًا للتنظيم، و"صندوقًا أسود" يضم أسرار التنظيم، ومنطلقًا لعملياته المسلحة خارج حدود مأرب، بما فيها تلك الموجهة ضد جنوب اليمن.

ولضمان هذا الوجود، تنتشر في محافظة مأرب ما يقارب من تسعة ألوية عسكرية، يشمل ذلك اللواء ١٤ (احتياط) واللواء ١٨٠ دفاع جوي المتمركزين في منطقة "صحن الجن"، واللواء ١٣ مشاة المتمركز في مقر قيادة المنطقة الثالثة بمدينة مأرب، واللواء ٣١٢ في مديرية صرواح بمنطقة كوفل، واللواء ١٠٧ (احتياط) في صافر، واللواء ٢٣ على خط صافر في منطقة الرويك بوادي عبيدة وحتى العبر. بالإضافة إلى ذلك، يتمركز اللواء ١٩ مشاة في منطقة حريب بيحان، وتوجد كتيبة المهام الخاصة في محيط قيادة المنطقة الثالثة بالمدينة. أما معسكر ماس التدريبي التابع لقوات الاحتياط، فيقع بمنطقة الجدعان وهو المعسكر الذي يسيطر الحوثيون عليه حاليًا، مما يؤكد على استمرار التوتر والسيطرة المتغيرة في هذه المحافظة الاستراتيجية..[٤٦]

<u>التناقض في مأرب: تواجد عسكري مكثف وملاذ آمن للإرهاب</u>

[٤٦]) تنظيم القاعدة: تغير خارطة التحالفات خلال حرب اليمن - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/21000

على الرغم من الوجود العسكري الكبير والمكثف المتمثل في تسعة ألوية عسكرية تنتشر في محافظة مأرب، فإن هذا التواجد لم يتمكن من حسم المعركة ضد التنظيمات الإرهابية. بل على النقيض، يبدو أن هذه القوات تماهت بالكلية مع تلك التنظيمات، لتتحول مأرب فعليًا إلى معقل رئيسي لها ومركز لقيادتها . لقد أصبحت المحافظة نقطة محورية لعقد بيعة العناصر الجديدة، وتدريب مقاتليها، وتأمين مصادر تمويلها، مما يثير تساؤلات جدية حول فعالية هذا الانتشار العسكري ودوره الحقيقي في المشهد الأمني بالمحافظة.

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية استهداف قيادات تنظيم القاعدة في اليمن بسلسلة من الضربات الجوية، مما يعكس تحولاً في استراتيجية التعامل مع التنظيم. في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢، نُفذت أول عملية تصفية من هذا النوع عبر غارة بطائرة بدون طيار استهدفت زعيم التنظيم حينها "أبو علي الحارثي".

تصاعدت هذه العمليات على مر السنين لتشمل قيادات بارزة أخرى. ففي محافظة أبين، قُتل علي بن سعيد بن جميل مع عنصرين آخرين بغارة أمريكية. وفي مطلع عام ٢٠٢١، استهدفت صواريخ أمريكية قاسم الريمي، زعيم التنظيم حينها، في وادي عبيدة بمأرب، المعقل القيادي للقاعدة، مما أدى إلى مقتله. استمرت الاستهدافات في وادي عبيدة خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، حيث قُتل أحمد سيف العدل، نجل زعيم التنظيم، نتيجة حريق في منزله يُعتقد أنه على صلة بعمليات استهداف غير مباشرة. كما قُتل القيادي حسان الحضرمي، مسؤول صناعة العبوات الناسفة، في غارة جوية في ٥ يناير ٢٠٢٣. وفي ٦ فبراير ٢٠٢٤، استهدفت غارة أمريكية حمد بن حمود التميمي، رئيس مجلس شورى التنظيم وأحد أبرز "القضاة الشرعيين"، داخل منزله في نفس المنطقة.

شهد عام ٢٠٢٤ موجة مكثفة من الخسائر لتنظيم القاعدة، شملت اغتيال أحد أبرز صُناع المتفجرات بعملية نفذها مسلح مجهول في وادي عبيدة بمأرب. وفي ٨ مايو ٢٠٢٤، قُتل القيادي الميداني حمزة صالح عبدربه المشدلي ("أبو صالح البيضاني") بغارة أمريكية. كما استُهدف القيادي البارز فواز القصيمي ("أحمد القحطاني")، وهو أجنبي ومن أوائل مؤسسي فرع القاعدة في جزيرة العرب وخبير في المتفجرات، ووُصفت تصفيته بأنها "ضربة مؤلمة" نظرًا لارتباطه بإدارة خلايا نشطة في المهرة وعمليات خارجية. بالإضافة إلى ذلك، فقد التنظيم خمسة من قياداته البارزة: "أبو محمد الهذلي المكي"، "أيوب اللحجي" (أمير ولاية لحج السابق)، "أبو يوسف الحضرمي"، "أبو علي الديسي" (عضو مجلس الشورى وأمير حرب)، و"عمار العولقي" المعروف بلقب "أبو صالح الديولي". أربعة من هؤلاء قُتلوا في غارات جوية أمريكية بطائرات مسيرة في شبوة وأبين، بينما قُتل الخامس في عملية اغتيال بمأرب.

في سياق متصل، نُشر تقرير دولي صادر عن (الوكالة الدولية للصحافة والدراسات الاستراتيجية – فرنسا) بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٩ تحت عنوان "مناطق جديدة من الإرهاب في اليمن"، ركز على انتشار الإرهاب الذي يستعد الإخوان المسلمون باليمن لنشره في محافظة مأرب، معتبرًا إياها "مناطق جديدة للإرهاب". وربط التقرير بين الإرهاب الذي ضرب فرنسا ودول أوروبا وبين الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها الإخوان المسلمون في اليمن. كما ذكر معهد "نيو أميركن فاونديشن" أن عدد الغارات الأمريكية في اليمن تضاعف ثلاث مرات بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، مرتفعة من ١٨ غارة إلى ٥٣ غارة، مما يؤكد تصاعد وتيرة الحملة ضد التنظيمات الإرهابية. [٤٧]

[٤٧]) مقتل ستة عناصر من القاعدة في غارة لطائرة بدون طيار في اليمن **https://www.france24.com/ar/**

تُظهر التقارير الإعلامية الغربية، بما في ذلك "بي بي سي"، ووكالة أسوشيتد برس، وشبكة "سي إن إن"، وصحيفة نيويورك تايمز، أن تنظيم القاعدة في اليمن، بقيادة ناصر الوحيشي ونائبه سعيد الشهري، قد توسع بشكل سريع. هذه التقارير كشفت عن تعاون وثيق بين حزب الإصلاح والتنظيمات الإرهابية، ووصفت وكالة أسوشيتد برس التعاون بين قوات التحالف وهذه التنظيمات بأنه "تماهٍ يصعب معه التفريق بينهما". كما أظهرت "بي بي سي" مجموعات من القاعدة وهي تتواجد في معسكرات الجيش التابع للإصلاح في تعز، حيث صرح أحد الجنود لمراسلتها: "نقاتل سوياً في الجبهة ضد الحوثيين."

وفقًا للمعلومات التي كشفت عنها هذه الوسائل الإعلامية الغربية، فإن المئات من عناصر القاعدة وداعش واصلوا التدفق إلى جبهات مأرب المشتعلة منذ أبريل الماضي. يحظى قادة التنظيمات هناك باحترام كبير، ويتلقون أموالاً من قيادة "الإصلاح"، ويجري ترقيم عناصر منهم ضمن مجاميع "الجيش الوطني". من المتوقع أن يقوم الإصلاح بتعزيز جبهات مأرب بمن فروا من عناصر القاعدة وداعش بعد أن فقدوا معاقلهم الرئيسية في قيفة ويكلا، لتصبح مأرب في شمال اليمن ملاذهم الأخير.[٤٨].

شكلت محافظة مأرب جبهة معقدة في الصراع اليمني، حيث كشفت الأحداث عن تعاون وثيق بين تنظيم القاعدة والقوات المدعومة من حزب الإصلاح والتحالف. فمع انطلاق عملية "البنيان المرصوص" وانهيار خطوط الدفاع الأولى في فرضة نهم ومفرق الجوف، التي وضعت مدينة مأرب على شفا السقوط بيد قوات الحوثي، كان تنظيم القاعدة أول من لبى نداء الاستغاثة لإنقاذ الإصلاح والتحالف حيث وصل حوالي ٣٥٠ عنصرًا من

[٤٨]) هروب عناصر داعش والقاعدة إلى مأرب يفضح خبايا دعم الإرهاب في اليمن -**https://alayyam.info/news/8BAYRQMS-٦٥D**

القاعدة في الأيام الأولى لتعزيز جبهات الإصلاح والتحالف المنهارة حول مدينة مأرب، وفي محافظة الجوف التي سقطت لاحقًا بيد الحوثيين.

لم يقتصر الأمر على الدعم العسكري، بل بثت كل من داعش والقاعدة إصدارات مرئية لعناصر وقيادات التنظيمين، تضمنت اعترافات صريحة بتلقيها الدعم في مأرب ومشاركتها في القتال هناك. الأهم من ذلك، أن هذه الاعترافات أكدّت أنهم كانوا يقاتلون تحت عباءة ما يسمى الجيش الوطني التابع لميليشيات الإصلاح. هذا يكشف عن تداخل خطير بين الأطراف التي يفترض أنّها متحاربة أو منفصلة، ويؤكد على أن مأرب تحولت إلى مركز محوري تتداخل فيه الأدوار والولاءات بطريقة تخدم مصالح التنظيمات الإرهابية وتضمن استمرار وجودها ونشاطها.[٤٩])

تُسلط المعلومات الضوء على الدور المحوري لـالسليماني، أحد القيادات البارزة في تنظيم القاعدة، وتكشف عن جذوره العميقة في محافظة مأرب وعلاقته بقيادات حزب الإصلاح. قدّم السليماني إلى مأرب في أواخر سبعينات القرن الماضي قادمًا من مصر، حيث يُعد أحد المتهمين في اغتيال الرئيس المصري أنور السادات.

وفي مأرب، أسس السليماني في البداية مركزاً دينياً لتدريس الأفكار المتطرفة. واتجه نحو الجانب العسكري والتدريب، حيث أقام معسكرات تدريب سرية للغاية في مزارع عايض الشبواني، وبن غريب، وآل العرادة. الأبرز في هذه المعلومات هو أن عدداً من قيادات الإصلاح البارزة والمرتبطة بتنظيم القاعدة تدربت على يدي السليماني، ومنهم

[٤٩]) هروب عناصر داعش والقاعدة إلى مأرب يفضح خبايا دعم الإرهاب في اليمن https://alayyam.info/news/8BAYRQMS-D655QB-E255#

ناصر مبروك بن رقيب، وأبو مرسل القطراني، وصالح الروسا، ومحمد بن راسية، وسعيد الأفرع.

وظلّ السليماني في البداية بعيداً عن الأضواء وعن الاستهداف، محافظاً على عدم إظهار ارتباطه العلني بتنظيم القاعدة. ومع ذلك، تشير المعلومات إلى أن معظم قيادات التنظيم في اليمن تلقت تدريبها على يديه. مؤخراً، برز السليماني كقائد غير معلن للتنظيم في مأرب، ثم كان أحد المرشحين لخلافة قاسم الريمي قبل أن يتم اختيار خالد باطرفي لخلافته. هذه التفاصيل تكشف عن شبكة علاقات متجذرة وعميقة بين تنظيم القاعدة وبعض قيادات حزب الإصلاح في مأرب، مما يعزز فكرة تحول المحافظة إلى حاضنة استراتيجية للتنظيم.

وتم إدراج غالب عبد الله الزيدي في ٢٢ فبراير ٢٠١٧، بموجب الفقرتين ٣ و ٥ من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، على أنه مرتبط بتنظيم القاعدة أو داعش هذا التصنيف جاء بناءً على مشاركته في تمويل أو تخطيط أو تسهيل أو تحضير أو ارتكاب أنشطة إرهابية بالاشتراك مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، بالإضافة إلى توريد وبيع ونقل الأسلحة والمواد ذات الصلة إليه، وتجنيد عناصر له.

يُعرف الزيدي، وهو شخص يمني، بعمله نيابةً عن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (QAe.١٢٩). لقد قام بتزويد التنظيم بالأسلحة والتمويل، كما شارك في تجنيد أعضاء جدد لصالحه. ويُنسب إليه الفضل في المساعدة على توسيع نفوذ القاعدة ليشمل أجزاء من محافظة مأرب، اليمن. منذ عام ٢٠١٥، عمل الزيدي كقائد في تنظيم القاعدة في جزيرة مأرب، حيث أقسم عناصر التنظيم بالولاء له. وفي العام نفسه، قام الزيدي بتمويل عمليات القاعدة في شبه الجزيرة العربية في مأرب وأذن لأعضائها بتنفيذ عمليات إرهابية. كما حصل على أموال وأسلحة لعناصر القاعدة لاستخدامها في عمليات ضد

الحوثيين. ومنذ عام ٢٠١٤، كان مجمع الزيدي في مأرب بمثابة نقطة انطلاق لعناصر القاعدة في شبه الجزيرة العربية.[٥٠]

حدث هذه الأدلة تجلت في نشر قوات دفاع شبوة فيديو مصور لاعترافات قيادات ميدانية لتنظيم القاعدة تم إلقاء القبض عليها في عملية نوعية. واعترفت القيادات الميدانية الإرهابية كيف جرى قتل واغتيال أبناء محافظة شبوة من منتسبي قوات دفاع شبوة، على يد قيادات تنظيم القاعدة القادمين من خارج الجنوب. محاولات إخوانية حوثية لاختراق التحالف العربي للسيطرة على ثروات الجنوب اليمني وكشفت الخلية الإرهابية أيضاً عن مصادر التمويل المالي والعبوات الناسفة التي قالت إنّ جميعها تأتي لتنظيم القاعدة من محافظات مأرب وصنعاء والبيضاء اليمنية عبر الإرهابي المدعو (أبو الهيجاء الحديدي). كما اعترفت الخلية الإرهابية بأنّ عناصر متحوثة زودتهم بأجهزة التفجير للعبوات الناسفة والتحكم بالطيران المُسيّر في تنفيذ العمليات الإرهابية بمحافظة شبوة، وكشفت عن كيفية استهداف قوات النخبة الشبوانية والمنشآت الحيوية بالمحافظة.

ومن بين هذه العمليات الإرهابية، استهداف منشأة بلحاف التي قالت الخلية الإرهابية في اعترافاتها إنّ الإرهابي المدعو كمال الصنعاني أتى بالصواريخ نوع كاتيوشا من محافظة مأرب، وقد جرى استهداف منشأة بلحاف بـ (٥) صواريخ.

إن أودية مأرب المعقل الرئيس لتنظيم القاعدة والمأوى الأساسي للقيادات الإرهابية. فقد لعبت محافظة دوراً حاسماً في استمرار تنظيم القاعدة في اليمن[٥١]. فكما كانت

---

٥٠) https://main.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1267/aq_sanctions_list/summaries/individual/gh9

٥١) https://www.youtube.com/@aicadentv

المحافظة نقطة انطلاق التنظيم للسيطرة على أبين وأجزاء من شبوة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، استقرت فيها أيضاً أعداد كبيرة من عناصر التنظيم عقب انسحابهم من تلك المناطق منتصف ٢٠١٢. لقد عاد عدد كبير من عناصر التنظيم المنسحبين إلى محافظة مأرب لأنها كانت الأكثر أمانًا بالنسبة إليهم. وفي ذلك الوقت، أصدر التنظيم بيانًا دعا فيه القبائل إلى استقبال عناصره وحمايتهم.[٥٢]

٣- تعز: اختلاط الولاءات – بيئة خصبة للتمدد الخفي

تخضع تعز لحكم القيادي الإخواني عبده فرحان، الملقب بـ"سالم"، وهو مدرس تم تعيينه، بقرار غير معلن، مستشارًا لقائد محور تعز العسكري. ويُعد "سالم" صاحب القرار الأول والأخير في تعز، وتسري قراراته وتوجيهاته على جميع قادة ألوية الجيش وقادة قوات الأمن، وحتى على قائد المحور العسكري نفسه.

تفيد المعلومات أن "سالم"، الذي ينتمي إلى مديرية شرعب السلام في محافظة تعز، شارك في "حرب أفغانستان" ضمن صفوف ما كان يُعرف بـ"المجاهدين". عاد بعدها إلى اليمن، وفي عام ١٩٩٠ كُلف بالعمل في أبين كمدرس إلى جانب مهام تنظيمية وعسكرية سبقت حرب ١٩٩٤. كما تشير المعلومات إلى استمرار "سالم" في العمل بشكل سري كمسؤول أمني/عسكري لـالتجمع اليمني للإصلاح في عدن ولحج وأبين، حتى عام ٢٠١١، قبل أن يعود ليستقر في مدينة تعز ويتولى مسؤولية الجانب العسكري لحزب الإصلاح. وبرز مؤخرًا كحاكم عسكري فعلي لتعز في المناطق المحررة منها.

[٥٢]) اقرأ المزيد: **https://south24.net/news/news.php?nid**=٤١٩٦

في مارس/آذار ٢٠١١، بينما كان التنظيم يستعد لمحاولته الأولى لإدارة أراضٍ معينة كسلطة أمر واقع، اعتُقل باطرفي عند نقطة تفتيش خارج تعز بينما كان يحاول زيارة أسرته. .[٥٣]

وتُسيطر جماعة الإصلاح (الإخوان) على القرار العسكري والمدني في تعز، بينما تظهر مؤشرات على وجود خلايا إرهابية تنشط في الخفاء. فرض حزب الإصلاح نفسه تدريجيًا على معظم تعز عندما أجبر كتائب أبو العباس السلفية على الخروج من المدينة أوائل عام ٢٠١٩.

عقب عملية الاغتيال الغامضة التي استهدفت الجنرال عدنان الحمادي، قائد اللواء ٣٥ مدرع بالقوات الحكومية في ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، سمح مقتل الحمادي لمحور تعز العسكري بالسيطرة على اللواء ومركز عملياته في ريف الحجرية جنوبي محافظة تعز.

أصبحت الحجرية مرتعًا لمعسكرات تدريب المليشيات غير النظامية التابعة للإصلاح التي تعمل خارج الإطار العسكري اليمني. عزز ظهور المليشيات ومحاولة إضفاء الطابع الرسمي عليها (لا سيما في محور طور الباحة العسكري غير الرسمي) من التوترات.

تحولت المنطقة الجغرافية الفاصلة بين محافظتي تعز ولحج إلى بؤرة توتر جديدة قد تؤدي إلى انخراط قوات وفصائل أخرى متمركزة في تعز وساحل البحر الأحمر. ارتفعت وتيرة التحشيدات العسكرية لحزب الإصلاح (الذراع اليمنية لتنظيم الإخوان) الرامية لضرب استقرار محافظات الجنوب، لا سيما العاصمة عدن. يتم ذلك عبر مخططات

[٥٣]) القبض على القيادي القاعدي خالد باطرفي"، ٢٦ سبتمبر نت، ١٧ مارس/آذار ٢٠١١،

https://www.26sep.net/nprint.php?lng=arabic&sid=72181

تستهدف تفكيك قبائل الصبيحة وتأمين منافذ لتهريب السلاح عبر شواطئ محافظة لحج والوصول إلى باب المندب والعاصمة المؤقتة عدن..[٥٤]

وفي منتصف عام ٢٠٢٠، بدأ حزب الإصلاح بتوسيع سيطرته تدريجيًا لتشمل مناطق جنوبية من تعز، بما في ذلك منطقة الحجرية. تُعد هذه المناطق تاريخيًا خارج نطاق النفوذ التقليدي للحزب في المحافظة.

وتزامن هذا التوسع مع اشتباكات عنيفة مع اللواء ٣٥ مدرع. هذه الاشتباكات جاءت بعد تمرد العديد من أفراد اللواء على تعيين عبد الرحمن الشمساني، الموالي للإصلاح، خلفًا للواء الحمادي في يوليو/تموز ٢٠٢٠، وذلك بموجب مرسوم جمهوري.

بحلول أغسطس/آب ٢٠٢٠، تمكنت قوات محور تعز العسكري من إخضاع المتمردين في اللواء ٣٥ مدرع. ومع ذلك، شابت هذه الأحداث انتهاكات لحقوق الإنسان، كان من بينها مقتل أصيل عبد الحكيم الجبزي، نجل رئيس عمليات اللواء ٣٥ مدرع، في أغسطس/آب ٢٠٢٠. وقد أفادت "عدن نيوز" في ٢٣ أغسطس/آب ٢٠٢٠ أن شرطة تعز قد بدأت التحقيق في هذه الواقعة..[٥٥] ومع ترسيخ سيطرته على الهياكل العسكرية الرسمية في تعز، اتجه الإصلاح نحو تشكيل هيكل موازي غير رسمي عبر تشكيل وحدات عسكرية غير نظامية ومعسكرات تدريب في جنوب تعز، على المنطقة الحدودية مع لحج. اختُيرت هذه المنطقة الأخيرة نظرًا لتضاريسها الريفية، ومسافتها المطمئنة من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وقربها من جنوب اليمن وساحل البحر الأحمر.

---

[٥٤]) تفكيك قبائل الصبيحة.. مخطط إخواني لإشعال جنوبي اليمن **https://al-ain.com/article/brotherhood5-plot-strike-stability-souther**

[٥٥]) شرطة تعز تبدأ بالتحقيق في مقتل نجل قيادي في اللواء ٣٥ مدرع،" عدن نيوز، ٢٣ أغسطس/آب ٢٠٢٠، **https://adennews.net/en**/١١٧٢٤١

بعد تشكيل معسكر يفرس التدريبي، استُحدث ثلاثة معسكرات تدريبية جديدة، الأوّل في منطقة راسن بمديرية الشمايتين، والآخر في منطقة الصنة بمديرية المعافر، والثالث في منطقة الفوادع بمديرية المواسط. وبهدف تعزيز الارتباط بين هذه المعسكرات والمناطق التي شُكلت فيها، عُيّن أفراد تابعين لحزب الإصلاح من البلدات نفسها لقيادات القوات غير النظامية عقب انتهاء التدريب.[٥٦]

وتزامن نشر هذه القوات في المناطق الحدودية بين تعز ولحج مع إعلان تشكيل محور طور الباحة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠، وسُمي على اسم المديرية الواقعة في لحج والمحاذية لتعز. اسم المحور يعطي انطباعًا خاطئًا بأنه كيان عسكري رسمي تابع للحكومة اليمنية، الأمر الذي تعزز نظرًا لأن قائد المحور هو أبو بكر الجبولي، الذي يقود اللواء الرابع مشاة جبلي منذ ٢٠١٦. حاول الجبولي فرض المعسكر غير النظامي كواقع على الأرض حيث دمجه مع اللواء الرابع مشاة جبلي المتمركز في مديرية المقاطرة بلحج.

ففي مطلع فبراير/شباط ٢٠٢١، دشن محور طور الباحة رسميًّا ما قال إنها "المرحلة الأولى من العام التدريبي ٢٠٢١، القتالي والعملياتي" وذلك عبر عرض عسكري في طور الباحة. فاقم هذا العرض شكوك المجلس الانتقالي الجنوبي بأن الإصلاح يخطط للتحرك ضد عدن.

واصلت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة لعب دور مهم في جهود مكافحة الإرهاب، حيث مارست سيطرتها على أجزاء كبيرة من عدن وأبين؛ تعرض تنظيم داعش في اليمن لتدهور حاد، ومن المرجح أن العديد من

---

[٥٦] تعز: معقل الميليشيات غير النظامية (https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis

فروعه قد أعادوا دمج أنفسهم في الميليشيات المحلية. ظل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية نشطًا في وسط اليمن، ولا سيما في البيضاء وتعز.

- **<u>الإخوان والتواطؤ التشريعي المكافح للإهاب</u>**

إن اليمن لا تزال تحتضن التنظيمات الإرهابية وتتعامل معهم كأطراف سياسية حيث سهلت لهم التشريعات ان يمارسون انشطتهم السياسية والقتالية والتفاوض والحوار معهم كطرف أساسي في النزاع ويرع ذلك السبب لوجود الإخوان المسلمين الغطاء السياسي الذي يقف أمام التشريع ودعم القضاء إذ أن القانونين التي تجرم الأفعال الإرهابية وتحدد عفويتها اعمالا للمادة (٤٧) من الدستور تنص على أن المسؤولية الجنائية شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو قانوني.

وفي قانون الجرائم المعمول به في اليمن تنص المادة ١٣٢ منه يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ١٠سنوات كل من احتل أو شرع لقيادة أو اختطاف طائرة أو سفينة حربية أو مدنية أو عصيان مسلح أو اثارة حرب أهلية أو حرض على ارتكاب جرائم

وفي ظل غياب " قانون خاص بمكافحة الإرهاب"، إلى هذه اللحظة، تلجا المحاكم اليمنية إلى قانون الجرائم والعقوبات ومكافحة غسيل الأموال والاختطاف والتقطع وهناك قضايا اعترف بها متهمون بالانتماء لتنظيم القاعدة وداعش لكن المحاكم اضطرت إلى إطلاق سراحهم في ظل غياب النص القانوني للحكم عليهم. ونظرًا لعدم وجود غطاء قانوني يجرم الانتماء للتنظيمات الإرهابية حيث تصدر المحاكم أحكاما بأنه لا وجه للدعوى أو حفظ الأوراق.[٥٧]

[٥٧]) اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية

اقرأ المزيد من اليوم الثامن :

رغم الضغوط الامريكية والأوروبية إلا أن النظام اليمن كان وما زال متماهي مع التنظيمات الإرهابية التي هي شريكه في السلطة والحكم وتقاسم الثروة، قدمت وزارة الداخلية بقانون مكافحة الإرهاب وتم عرضه على مجلس النواب في ٤ أغسطس ٢٠٠٨م إلا أن مجلس النواب بم يقره. وتدارك النظام هذا الرفض في عام ٢٠٠٩ حين أصدر قرار محكمة جزائية ابتدائية مختصة في صنعاء وعدن[٥٨] إلا أنه لم يحاكم فيها أحد من عناصر وقيادات التنظيمات الإرهابية، وكان لها دور سلبي وظفت له سياسيا حين فتحت أبوابها لنشطاء الحراك الجنوبي السلمي والكتاب والصحفيين الجنوبيين والحوثيين المناهضين للسلطة. لم تثبت الأحداث أن تلك المحاكم نفذت حكمًا على قياديات التنظيم لاسيما تلك التي اعتقلت وسجنت وفي مقدمتهم عناصر تنظيم الشريعة التي شاركوا في حرب ابين عام ٢٠١٢م[٥٩]

لم يجر اليمن أي تغييرات كبيرة على إطاره القانوني لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٢١. ولا يوجد لدى اليمن تشريعات شاملة لمكافحة الإرهاب يزال مشروع قانون مكافحة الإرهاب قيد النظر في البرلمان منذ عام ٢٠٠٨. وقبل اندلاع النزاع، كان المشروع قيد المراجعة البرلمانية. يُسهّل هذا القانون احتجاز المشتبه بهم ويتضمن أحكامًا إلزامية على العديد من الجرائم المتعلقة بالإرهاب. ولم تُتخذ أي خطوات واضحة لتطبيق هياكل قانونية متوافقة مع قراري مجلس الأمن رقم ٢١٧٨ و٢٣٩٦ المتعلقين بمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وسفر الإرهابيين، على الرغم من أن حكومة الجمهورية اليمنية لا تزال تتخذ بعض التدابير لمكافحة سفر الإرهابيين. وتُشغل رحلات جوية تجارية محدودة

---

https://www.alyoum8.net/posts/94115

[٥٨]) المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٣٩١ لسنة ١٩٩٩م بشأن لنشاء المحاكم المختصة المجلة القضائية العدد ٤١ صنعاء ٢٨ مايو ٢٠٠٣ ص٣

[٥٩]) اثر ظاهرة الإرهاب على الامن القومي اليمني نبيل علي الرازقي مركز عبادي للدراسات والنشر صنعاء ٢٠١٠م ص ٤٤٠

انطلاقًا من مطارات اليمن، ولا تملك الحكومة القدرة أو الموارد اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٢٣٠٩ المتعلقة بأمن الطيران.

قبل عام ٢٠١٥، صاغ جهاز الأمن الوطني اليمني ومكتب الرئيس استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب. راجعت لجنة وزارية المسودة، لكنها لم تتمكن من بلورتها بشكل نهائي بسبب عدم الاستقرار السياسي. وبالتالي، لم تُعتمد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في اليمن أو تُنفذ رسميًا. [٦٠]

- **<u>الإخوان والتواطؤ مع سجناء الإرهاب</u>**

ولم يقف الحد لتنظيم الاخوان هنا؛ بل أنه أجرى حوار هزلي مع قيادات تلك التنظيمات وتم إطلاق سراحهم بدون ضمانات عدم عودتهم دفع وزير الأوقاف والإرشاد السابق، القاضي حمود الهتار، نحو إجراء حوار مع السجناء عام ٢٠٠٢، أدّى إلى إطلاق سراح رجال عادوا للانضمام من جديد إلى صفوف القاعدة رغم إعلانهم نبذ العنف. وتقول شخصيات من القاعدة نفسها إن العملية كان يشوبها الخلل. قال أحد المحتجزين المفرج عنهم "كان الحوار داخل السجن أشبه بمهزلة، كونه يفتقد إلى الظروف الطبيعية لنجاحه، إضافة إلى عدم وجود قناعة لدى القائمين عليه بجدواه، إذ كان كل همهم ينصب على تحقيق مكاسب خاصة من وراء إعلان نجاحه"، مضيفًا أن الهتار كان

[٦٠] تقارير الدول حول الإرهاب ٢٠٢١: اليمن **https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism**

يطلب ببساطة من السجناء إعلان نبذهم العنف خلال الجلسات التي تُعقد داخل السجن .[٦١]

جدول رقم(٣)

يوضح أبرز مظاهر التواطؤ الإخوانية مع العناصر الإرهابية

م	العام	العملية	العدد
1	2006	فرّ عدد من سجن الأمن السياسي في صنعاء بعد أن حفروا نفقاً بلغ طوله ٤٤ متراً	23
	2012	اكبر عملية هروب لعناصر التنظيم من سجون المكلا	63
	2012	هروب عناصر إرهابية من سجن الامن السياسي الحديدة	6
2	2014	فر شخصاً من ناشطي التنظيم من السجن المركزي في صنعاء	29

[٦١]) اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية

اقرأ المزيد من اليوم الثامن :

https://www.alyoum8.net/posts/94115

3	2015	تحرير المئات من المعتقلين من عناصر التنظيم في المكلا	300
4	2022	استطاع تنظيم القاعدة تحرير عناصره المسجونين بالسجن المركزي في مدينة سيئون بحضرموت.	10
5	2025	تهريب القيادي الإرهابي امجد خالد المحكوم عليه بالإعدام من تعز	1
		المجموع	362

- **<u>أدوات الأخوان في تعز والمكاشفة الأخيرة</u>**

برز اسم الإرهابي "أمجد خالد" أثناء فترة الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي حين إعادة تشكيل «ألوية الحماية الرئاسية»، ومن ضمنها تعيين أمجد خالد قائدًا للواء النقل العام، وذلك بدعم كبير من نائب الرئيس السابق علي محسن الأحمر. وظل الرجل في عدن حتى عام ٢٠١٨، عندما شارك في المواجهات إلى جانب تنظيم الإخوان ضد قوات المجلس الانتقالي، التي نجحت في تأمين العاصمة المؤقتة ودحر عناصر التنظيم.

آنذاك، تلقى أمجد خالد هزيمة ساحقة، ففرّ عام ٢٠١٩ إلى مدينة التربة جنوب محافظة تعز، بعد أن وفّر له تنظيم الإخوان ملاذًا آمنًا له ولقواته، التي أعادت تموضعها في مديريات الشمايتين والمقاطرة، التابعة إداريًا لمحافظة لحج (جنوب).

واستغل خالد منصبه العسكري لتوفير مظلة للعناصر الإرهابية، التي ظلت تنطلق من مقراته نحو عدن والمحافظات المحررة، لتنفيذ تفجيرات واغتيالات طالت كبار القيادات

الجنوبية. وأكدت وثائق صادرة عن النيابة العامة المتخصصة في مكافحة الإرهاب، بتاريخ ٢٥ يوليو/تموز، وقوف أمجد خالد وآخرين خلف ٧ عمليات إرهابية، منها التفجير الذي استهدف موكب محافظ عدن أحمد لملس ومرافقيه، وتفجير بوابة مطار عدن الدولي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، الذي أودى بحياة عشرات المدنيين.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣، بثّت شرطة عدن تسجيلات مرئية حصلت عليها من خلية إرهابية، تظهر الرجل وهو يدير عناصر إرهابية ويوجّهها لتنفيذ عمليات ضد قيادات في المجلس الانتقالي. وفي ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٢٤، أطاح المجلس الرئاسي بأمجد خالد من قيادة لواء النقل العام، فيما أصدرت المحكمة المتخصصة بقضايا الإرهاب، في ٢٩ إبريل/نيسان من العام نفسه، حكمًا بإعدامه وأعضاء عصابته، لتورطهم في تنفيذ أعمال إرهابية.

رغم ملاحقته قضائيًا، تمكّن خالد مطلع العام الجاري من العودة إلى مدينة التربة، بعد عام من هروبه خارج البلاد، ما دفع المجلس الرئاسي لإصدار توجيهات بضبطه وتسليمه للسلطات في عدن.

وفي ١١ فبراير/شباط ٢٠٢٥، أوقفت قوات أمنية وعسكرية موالية للإخوان أمجد خالد في التربة جنوب تعز، بناءً على التوجيهات الرئاسية، لكن الرجل تمكّن من الفرار من السجن، بتواطؤ من حزب الإصلاح.

ومطلع يونيو/حزيران الجاري، داهمت قوات أمنية وعسكرية موالية للإخوان مقرات خالد وأتباعه في التربة، ما دفعه للخروج في مقطع مصوّر يهدد فيه بنشر «غسيل» حزب الإصلاح وقياداته، داعيًا الحزب للتدخل واحتواء الأوضاع قبل فوات الأوان.

وقال خالد: «لدي عهود واتفاقات مع الإخوة في حزب الإصلاح، من أكبر كبير إلى أصغر صغير، ومعظم هذه الاتفاقات موثقة...»، داعيًا الحزب إلى «لملمة الأمور

بشكل مستعجل، وإلا فإن لدينا توثيقات وتسجيلات عن لقاءات وتفاهمات كثيرة، سيتم عرضها للناس حتى لا يُعتقد أننا خرجنا عن طوع مشايخنا وقيادتنا، وإلى الآن للأسف لا يوجد أي رد أو تقدر تقول أي تجاوب، يحاولون ساعين، كلام جميل لكن الفعل قبيح، انتهى اليوم بمداهمة منزلي وبيتي وبيوت أصحابنا الذين موجودين في منطقة التربة وسرقة بعض السيارات والمعدات التي تتواجد في حوش البيت "[٦٢]

وقد كشفت اللجنة الأمنية العليا في عدن، للمرة الأولى رسميًا، تورط القيادي العسكري السابق أمجد خالد، المحسوب على حزب (الإصلاح)، في إدارة شبكة إرهابية خطيرة على ارتباط مباشر بميليشيات الحوثي وتنظيمي (القاعدة وداعش)، في تطور يعيد تسليط الضوء على واحد من أكثر الشخصيات المثيرة للجدل في معسكر الإخوان باليمن.

البيان الأمني، الصادر عقب اجتماع رفيع ترأسه رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي في عدن، اتهم أمجد خالد صراحةً بتدبير عدد من العمليات الإرهابية، من بينها اغتيال الموظف الأممي مؤيد حميدي في مدينة التربة، ومحاولة اغتيال محافظ عدن أحمد لملس، فضلًا عن تفجيرات استهدفت مطار العاصمة المؤقتة ومقار أمنية حساسة، عبر خلايا نشطة تدار من مناطق خاضعة لسيطرة حزب (الإصلاح)، تحديدًا من التربة جنوب محافظة تعز.

- تورط أمجد خالد، المحسوب على حزب (الإصلاح)، في إدارة شبكة إرهابية خطيرة على ارتباط مباشر بميليشيات الحوثي وتنظيمي (القاعدة وداعش).[٦٣]

---

[٦٢] (تسجيل صوتي عبر صفحة أمجد خالد

[٦٣]) أمجد خالد.. «مهندس التفجيرات» من معاقل الإخوان إلى أحضان الحوثي-**https://al-ain.com/article/amjad-khaled-bombing-engineer-brotherhood**

- اعتقال أمجد خالد في فبراير الماضي من قبل قوات الجبولي – حليف حزب الإصلاح ثم إطلاق سراحه بضغط من داخل الحزب ذاته.
- مداهمة منزله ومقراته لاحقًا من ذات المحور الذي كان يفترض أنه مأوى له، في خطوة اعتبرها "خيانة" داخلية.
- تراكم ملفات الاتهام ضده، داخليًا وخارجيًا، مما جعله في موقع فقدان الغطاء السياسي[٦٤].
- الخطاب بمثابة بلاغ اعتراف سياسي مبطن بأن أمجد خالد كان يُدار أو يُغطّى أمنياً من قبل قيادة داخل حزب الإصلاح.
- يشير إلى أن معسكرات رسمية تتبع محور الإصلاح في تعز، كانت تشكل ملاذًا آمنًا لنشاط إرهابي منظم يستهدف عدن.
- يكشف عن وجود تنسيق أمني واستخباراتي سري بين أطراف في الإصلاح وأمجد خالد، بما قد يورّط الحزب وأطرافا أخرى قانونيًا وأخلاقيًا، خصوصًا في ظل مزاعم تورطه في عمليات اغتيال لقيادات عسكرية وأمنية جنوبية.[٦٥]

٥ – حضرموت: اختراق استخباراتي وغياب سيطرة فعلية

في ٢ أبريل/نيسان ٢٠١٥، تمكن تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" من فرض سيطرته على مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت وأحد أكبر المراكز الحضرية في اليمن، والتي يبلغ عدد سكانها قرابة ٥٠٠ ألف نسمة. استمر وجود التنظيم في المدينة لمدة ٣٨٧ يومًا، شكل خلالها ملاذًا آمنًا ومصدرًا استراتيجيًا للعائدات والتجنيد.

---

[٦٤] **https://www.marsad.news/new/230161**)

[٦٥] أبعاد أمنية واستخباراتية وراء خطاب أمجد خالد.. هكذا يخططون لإسقاط عدن**https://www.alayyam.info/news/A8OK8KQ5-CT4KKX**-٩٧٣٠

وخلال هذه الفترة، استغل التنظيم تواطئ القوات العسكرية وفراغ السلطة للسيطرة على المرافق الحيوية، بما في ذلك ميناء المكلا والبنك المركزي المحلي، ما أتاح له الحصول على ملايين الدولارات من العائدات، سواء عبر نهب الأموال أو فرض الإتاوات، إلى جانب تجنيد المئات من المقاتلين المحليين ضمن صفوفه. وقد شكّل ذلك التحول نقلة نوعية في تكتيكات التنظيم، حيث سعى إلى ترسيخ نموذج حكم محلي مستند إلى ما يسمى "إمارة إسلامية"، وهو ما يتجاوز الطبيعة التقليدية للخلايا الجهادية المتنقلة.

وتعد سيطرة القاعدة على المكلا المحاولة الثانية لها في السيطرة على أراضٍ جنوبية. فقد سبقتها محاولة أولى في مارس/آذار ٢٠١١، خلال فترة اضطراب ما عُرف بـ"الربيع العربي"، حيث بسط التنظيم نفوذه على مدينتي (جعار في محافظة أبين وعزان في محافظة شبوة). غير أن تلك المحاولة باءت بالفشل لاحقًا، إذ انهزم تحت ضغط العمليات العسكرية، تاركين خلفهم مناطق مدمرة وسكانًا مثقلين بخيبة الأمل وفقدان الثقة بالأطراف المتصارعة.[٦٦]

وفي أبريل/نيسان ٢٠١٥، سقطت فيها مدينة المكلا بيد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب شهدت قيام عناصر التنظيم بتحرير نحو ٣٠٠ سجين من السجن المركزي في المدينة. ويستند هذا الرقم إلى تقديرات الطاقة الاستيعابية للسجن، في حين أن دراسة صادرة عن معهد الولايات المتحدة للسلام في عام ٢٠١٤ قدرت عدد السجناء بنحو ٤٨٣ شخصًا، ما يشير إلى حجم الفوضى التي رافقت اقتحام التنظيم للمدينة.. فعلى الرغم من وجود واجهة عسكرية متمثلة في معسكرات وقواعد تابعة للدولة، إلا أن هذه المعسكرات لم تقم بأي دور فعلي في التصدي للهجوم. وبحسب إفادات وشهادات محلية، فإن معظم هذه

[٦٦] ٣٨٧ يوماً من السلطة.. كيف استولت القاعدة على مدينة يمنية وسيطرت عليها وفقدتها في النهاية**https://alsharaeanews.com**/٢٠٢١/٠١/٠٨/٢٨١٣٨/#:~

المعسكرات كانت خاضعة لسيطرة قادة عسكريين يدينون بالولاء للواء علي محسن الأحمر المحسوب على تيار الإخوان المسلمين، والذين امتنعوا عن إصدار أي أوامر للمواجهة أو الرد العسكري[٦٧]

جدول رقم(٤)

يوضح المعسكرات المتواجدة داخل وحول المكلا التابعة للسلطات اليمنية وجماعة الاخوان بقيادة المنطقة العسكرية هي:

٤ م	اسم المعسكر	القائد	الولاء
1	معسكر قوات الأمن المركزي	اللواء ركن عبدالوهاب سيف الوائلي.	محايد
2	اللواء ٢٧ ميكا المتمركز في الريان	توفيق الحربي	الموالي لعلي محسن الأحمر
3	حرس القصر الرئاسي	خالد الكازمي الذي ينحدر من أبين	الموالي لعلي عبدالله صالح
4	اللواء ١٩٠ دفاع جوي	حسين عمران	الموالي لعلي محسن الأحمر
5	مقر المنطقة العسكرية الثانية.	محسن ناصر	

ورغم امتلاك القوات النظامية لتفوق عددي وتسليحي واضح مقارنة بمقاتلي القاعدة، إلا أن غياب التنسيق والتوجيه، وربما التواطؤ السياسي، أدى إلى انهيار سريع للدفاعات. إذ

[٦٧]) ٣٨٧ يوماً من السلطة.. كيف استولت القاعدة على مدينة يمنية وسيطرت عليها وفقدتها في النهاية**https://alsharaeanews.com**/٢٠٢١/٠١/٠٨/٢٨١٣٨/#:~

لم تسجّل أي مقاومة تُذكر من تلك المعسكرات، بل سُمح لبعض الجنود بالمغادرة، بل وأخذ رواتبهم وأسلحتهم الشخصية معهم، ما يعكس حالة من الاستسلام غير المبرر عسكريًا.

وعلى الصعيد المدني، كانت المكلا – كما هو حال العديد من مدن حضرموت – قد أنشأت لجانًا أهلية للمساعدة في ضبط الأمن وتوفير الخدمات، إلا أن هذه اللجان لم تكن مسلحة أو مؤهلة لمواجهة تنظيم مدجج بالسلاح، ما جعلها عاجزة تمامًا أمام سرعة التمدد العسكري للتنظيم..[٦٨]

في ١٣ أبريل/نيسان أبلغ خالد باطرفي، أحد أبرز قادة تنظيم القاعدة، الزعماء المحليين في حضرموت بأن التنظيم مستعد للسماح لهم، إلى جانب الشخصيات الدينية، باختيار مجلس محلي (المجلس الأهلي الحضرمي) يتكون من أبناء المحافظة لتولي إدارة المؤسسات الحكومي.

وشكّل القادة المحليون، بإشراف عمر بن شكل الجعيدي – وهو شخصية قبلية مقربة من حزب الإصلاح – وعبد الحكيم محفوظ، رئيس جمعية الحكمة اليمانية الخيرية، مجلسًا محليًا لإدارة شؤون المدينة. وقد تولّى هذا المجلس مسؤولية إدارة عدد من المرافق والخدمات العامة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، وخدمات المياه والكهرباء وتوزيع الوقود، في محاولة لإضفاء طابع محلي على سلطة الأمر الواقع التي فرضها التنظيم .[٦٩]

---

[٦٨]) أحد فروع تنظيم القاعدة يستولي على مدينة يمنية كبرى ويطرد الجيش"، سعيد البطاطي، كريم فهيم، " نيويورك تايمز. ٣ أبريل/نيسان ٢٠١٥، **https://www.nytimes.com/2015/04/04/world/middleeast**

[٦٩]) القيادي بالقاعدة باطرفي : مشينا خطوات كبيرة في عملية تسليم مدينة المكلا للمجلس الأهلي ولا خلاف مع بلعيدي"، سند بايعشوت،" حضارم نت، ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، **http://hadarem.com/m/index.php?ac=3&no=17096K**

على الرغم من السماح للقادة المحليين والدينيين بتشكيل مجلس مدني لإدارة شؤون مدينة المكلا، احتفظ تنظيم القاعدة – بقيادة خالد باطرفي – بالتحكم الكامل في الجوانب الأمنية والعسكرية، بما في ذلك تشكيل المجالس العسكرية والإشراف على الدفاع عن المدينة.

ومن أبرز المؤشرات على وجود تواطؤ أو تقصير على مستوى القيادة السياسية والعسكرية، ما رافق عملية سقوط المكلا، حيث اتسم أداء محافظ حضرموت آنذاك، عادل باحميد – الذي عُيِّن بقرار من الرئيس عبد ربه منصور هادي – بالتباطؤ واللامبالاة. فقد بقي في المدينة خلال الأيام الأولى من استيلاء القاعدة عليها، قبل أن يُسمح له لاحقًا بالمغادرة إلى الرياض دون أي مساءلة أو مواجهة.

وتمكن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، خلال فترة سيطرته على مدينة المكلا وميناءيها الحيويين في المكلا والشحر، من تحويل الميناءين إلى مصدر تمويل استراتيجي. فقد فرض التنظيم رسومًا وضرائب على السفن التجارية، بما في ذلك ضرائب على شحنات الوقود المهرب، الأمر الذي وفر له إيرادات يومية تتراوح بين ٢ إلى ٥ ملايين دولار. كما قام بنهب السيولة النقدية المتراكمة في البنك المركزي فرع المكلا، والتي قُدّرت بنحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي، مما مكّنه من تأمين تمويل عملياته العسكرية والإدارية لعدة سنوات متتالية، دون الحاجة لأي دعم خارجي مباشر.[٧٠]

[٧٠] تقرير خاص–القاعدة تخرج من حرب اليمن.. أقوى وأغنى، يارا بيومي ونوح براونينج ومحمد الغباري
https://www.reuters.com/article/world/--

وتمثل المنطقة العسكرية الأوّلى معبراً أساسياً في عمليات تهريب السلاح إلى جماعة الحوثيين، وتمتد هذه المنطقة عبر وادي حضرموت وصحرائه الواسعة، حيث تسمح التضاريس المفتوحة وقلة نقاط التفتيش بتسهيل تحركات المهربين دون اعتراض فعّال. وقد أدّى غياب الرقابة المحكمة إلى تحويل المنطقة إلى نقطة عبور رئيسية لتهريب السلاح من خارج اليمن إلى داخله.

المسار الصحراوي إلى الجوف: في الجانب اليمني، يعتبر طريق تهريب الأسلحة عبر صحراء الرويك من أبرز الطرق التي تستخدمها المليشيات الحوثية. يمر هذا الطريق عبر الأراضي العمانية وصولًا إلى مناطق سيطرة الحوثيين في الجوف، وهي محافظة كبيرة في شمال اليمن.

طريق صحراء الرويك: الطريق الصحراوي عبر الرويك إلى الجوف يعتبر تحديًا لسلطات الأمن، حيث لا تتمكن القوات العسكرية من رصد كل تحركات التهريب في هذه المناطق الوعرة. هذه الطرق الصحراوية تُستخدم لنقل الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية من عمان أو من مناطق أخرى في الخليج العربي.

[منفذ الوديعة – السعودية]

↓

[صحراء الوديعة → الربع الخالي]

↓

[دخول إلى وادي حضرموت (سيئون، شبام، السوم)]

↓

[مرور خفيف أو دعم ضمني من وحدات المنطقة العسكرية الأولى]

↓

[تنقل عبر طرق صحراوية سرية (عبر صحراء العبر وحرض)]

↓

[الجوف / مأرب / البيضاء]

↓

[مناطق سيطرة الحوثيين في صنعاء أو ذمار أو صعدة]

تبدأ مسارات تهريب السلاح غالبًا من منفذ الوديعة الحدودي مع المملكة العربية السعودية، مروراً بالصحراء إلى وادي حضرموت، يعتمد المهربون على إخفاء الشحنات داخل قوافل تجارية أو نقلها عبر طرق صحراوية نائية بعيداً عن أعين السلطات. ويعزز ضعف الإمكانيات الرقابية في المنطقة العسكرية الأولى قدرة المهربين على التحرك بحرية نسبية عبر هذه الطرق.

تسهم بعض الخلايا المرتبطة بالحوثيين في تسهيل عبور الأسلحة واستلامها في المناطق المستهدفة. بعد عبور وادي حضرموت، تتجه شحنات السلاح إلى محافظات مأرب والجوف والبيضاء، قبل وصولها إلى مناطق الحوثيين، يتم نقل الشحنات بسرية عالية، وغالباً عبر مسارات فرعية معقدة تتجنب مراكز السيطرة الأمنية، مما يصعب عمليات الرصد والتعقب. وتستخدم هذه الشحنات لدعم الجبهات الحوثية بمعدات قتالية متطورة وأسلحة نوعية.

ساهم استمرار التهريب عبر المنطقة العسكرية الأوّلى في تعزيز القدرات القتالية للحوثيين وإطالة أمد النزاع اليمني، ورصدت تقارير دولية وأممية دلائل على تورط شبكات تهريب منظمة في تسهيل هذه العمليات، وسط غياب واضح للإجراءات الرادعة والحاسمة. ويشكل استمرار هذه الظاهرة تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي والاستقرار السياسي في اليمن.

المسار الثاني: الترابط بين البحر الأحمر والطريق البري: هناك تكامل بين الطرق البحرية والبريّة في تهريب الأسلحة. على سبيل المثال، الأسلحة التي تصل إلى ميناء الصليف عبر البحر الأحمر قد تُنقل إلى الداخل اليمني عبر الطرق البرية، خاصة إلى مناطق مثل الجوف، أو إلى مناطق أخرى تحت سيطرة الحوثيين.

أصدرت وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية هذا التقرير لتعزيز الفهم العام لأنشطة إيران الخبيثة ولتقديم نظرة ثاقبة حول قضايا وزارة الدفاع والأمن القومي. يساعد هذا التقرير مساعي المخابرات الأمريكية لإظهار الروابط الواضحة بين الأسلحة الإيرانية والأسلحة المستخدمة في هجمات الحوثيين.

ويقدم التقرير، الذي يحمل عنوان "ضبط في البحر: أسلحة إيرانية مهربة إلى الحوثيين"، دليلاً مرئيًا على أن الأسلحة ومكونات الأسلحة التي تم اعتراضها أثناء نقلها إلى الحوثيين يومي ١١ و ٢٨ من يناير هي إيرانية الصنع، مما يدل على دعم إيران للأعمال العدوانية التي يقوم بها الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر.

واعترضت الولايات المتحدة وشركاؤها ما لا يقل عن ٢٠ سفينة تهريب إيرانية، وصادرت مكونات صواريخ باليستية وصواريخ كروز وصواريخ أرض جو، وصواريخ موجهة مضادة للدبابات، وطائرات مسيرة بدون طيار، وغيرها من الأسلحة غير المشروعة المتوجهة إلى الحوثيين.[٧١]

وأوضحت لجنة الأمم المتحدة أنها "لا تستطيع تحديد الجهة المقصود توصيل الأسلحة المكتشفة إليها، ولكن مواقع عمليات المصادرة التي تشمل أيضاً خليج عدن والمياه الباكستانية والصومالية، وصفتها الولايات المتحدة سابقاً على أنها "طرق عبور الشحنات

[٧١]) ضبط في البحر: أسلحة إيرانية مهربة إلى الحوثيين**https://ye.usembassy.gov**

الإيرانية للحوثيين.[٧٢] وتراجعت عمليات التهريب عبر سواحل شبوة بعد تحريرها من الحوثيين وغالباً ما كان يجري تهريب شحنات محدودة عبر نافذين يتكفّلون باستقبالها وتهريبها إلى الميليشيا في أطراف المحافظة الشمالية الغربية قبل تحريرها ومن ثم تتكفّل هي بإيصالها إلى وجهتها النهائية.

وتؤكد المعلومات أن الإيرانيين هم من يتولون تهريب شحنات الأسلحة في المرحلة البحرية الأولى، فيما يتولّى استقبالها في المرحلة الأخيرة (بالقرب من سواحل اليمن) قيادات حوثية تنتمي إلى محافظة صعدة، وهم من يشرفون أيضاً على تهريبها براً داخل المحافظات اليمنية.

٦- المهرة: بين التهريب والإرهاب – حدود رخوة ومسارات خفية

يعد سواحل محافظة المهرة ممرًا رئيسًا لتهريب السلاح للمليشيات الإيرانية وبالتعاون والتنسيق مع مليشيات الاخوان في المحافظة، فقد أعلنت الأجهزة الجمركية والأمنية أكثر من مرة القبض على عدد من الأسلحة والعصابات التهريب في منفذ صرفيت بمحافظة المهرة شرق اليمن، وكان أخرها إحباط محاولة تهريب كمية كبيرة من مكونات الطائرات المُسيّرة كانت في طريقها إلى مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي، مضيفاً أن الأجهزة المختصة تمكّنت من ضبط ٨٠٠ مروحة طيران مُسيّر[٧٣].

وتشير معلومات موثوقة إلى تورط عدد من القيادات في السلطة الشرعية بالعاصمة المؤقتة عدن، في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة إلى جماعة الحوثي المصنفة إرهابيًا. وبحسب التقارير، فإن بعض المسؤولين استغلوا مواقعهم الوظيفية لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية، عبر تسهيل مرور شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية

[٧٢] https://asharq.com/politics/)

[٧٣] https://aawsat.com/%D8%A(

بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويُعد هذا الفعل انتهاكًا جسيمًا للواجبات الوظيفية ومساسًا خطيرًا بالأمن القومي، يرتقي إلى مستوى الخيانة الوطنية. عليه، تقتضي الضرورة اتخاذ إجراءات قانونية عاجلة، تتمثل بفتح تحقيقات شفافة ومستقلة، وتوقيع العقوبات المنصوص عليها قانونًا بحق كل من يثبت تورطه، دون تمييز أو حماية سياسية، ضمانًا لاستعادة هيبة الدولة وحماية السلم والأمن العام.

وتمثل سلطنة عمان نقطة عبور استراتيجية في عمليات تهريب الأسلحة إلى اليمن، رغم موقفها الرسمي المحايد في النزاع اليمني. تقارير متعددة تشير إلى وجود طرق تهريب عبر أراضي سلطنة عمان، لا سيما في المناطق الحدودية مع اليمن، حيث تعتبر هذه الحدود منطقة استراتيجية للتهريب. وتشير بعض التصريحات والمعلومات المتوفرة إلى أن عمليات التهريب تتم عبر الحدود العمانية اليمنية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك معلومات مؤكدة حول تورط بعض المسؤولين العمانيين في تسهيل هذه العمليات، بسبب العلاقات الوطيدة مع إيران أو بسبب علاقاتهم التجارية معها.

كما أشار الحوثيون إلى أن سلطنة عمان تمثل حليفًا لهم، وليس عدواً، حيث توجد علاقات قوية بين بعض القيادات الحوثية والسلطات العمانية. هذا التعاون يساهم في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود المشتركة بين البلدين.

أحد مسارات التهريب الهامة يمر عبر منطقة الشحن، التي تعد منطقة "أرض حرام" بين البلدين، حيث تعتبر منفذًا لدخول الأسلحة إلى محافظة المهرة في اليمن. تمتد الحدود اليمنية العمانية على طول ٢٨٨ كيلومترًا، ورغم أن هذه المنطقة تحت السيطرة الرسمية للسلطات الحكومية اليمنية، إلا أنها تُعد طريقًا معروفًا لعمليات التهريب، إذ تضعف فيها السلطة المركزية وتزداد فرص تسلل المهربين عبر الحدود.

ويشير البعض إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد غضّت الطرف عن عمليات تهريب الأسلحة عبر المعابر الحدودية، وذلك بسبب العلاقات الوطيدة بين واشنطن ومسقط، وأهمية الدور الذي تلعبه عمان في المفاوضات المتعلقة بالسلاح النووي مع إيران. وبالرغم من تقارير متعددة تشير إلى وجود شبكات تهريب أسلحة عبر الحدود العمانية، تجنبّت الولايات المتحدة توجيه انتقادات علنية للموقف العماني، إدراكًا منها للدور الذي تقوم به عمان كوسيط تاريخي في الاتفاق النووي الإيراني.

وقد صرحت الولايات المتحدة بأن "هنالك عمليات تهريب واسعة للأسلحة تضطلع بها شبكات دولية وإقليمية يصعب تتبعها، وتُعتبر إحدى صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية"، مما يعكس حجم وتعقيد عمليات التهريب وارتباطها بشبكات معقدة تتجاوز الحدود التقليدية، بما في ذلك سلطنة عمان.

***

وتشير المؤشرات الواقعية إلى أن مناطق التماس بين الحوثيين والإخوان لا تمثل فقط خطوط مواجهة عسكرية، بل هي بؤر ملائمة لنشوء ملاذات آمنة للتنظيمات الإرهابية، نتيجة خلل مركب في المنظومة السياسية والأمنية. لذلك، فإن أي استراتيجية وطنية أو إقليمية لمكافحة الإرهاب في اليمن يجب أن تبدأ أولًا بفك شيفرة هذه التحالفات الضمنية، وإعادة فرض السيطرة المؤسسية للدولة على مناطق التماس الهشة.

المبحث الخامس:
المناطق المستهدفة وأنماط العمليات.

يعكس هذا المبحث التوسع للعمليات الإرهابية في المناطق المستهدفة وتطور أنماط العمليات قدرة التنظيمات المسلحة في اليمن على التكيف، وتطوير تكتيكاتها، واستغلال الظروف المعقدة في البلاد. هذا التطور يضع تحديات إضافية أمام أي جهود لإحلال

السلام والاستقرار في اليمن. وتمتد مسارح عمليات التنظيمات المسلحة من المناطق النائية إلى المدن الكبرى، وتشمل الأنشطة التالية:

١. استهداف المصالح الأجنبية.
٢. الاغتيالات والتفجيرات ضد قيادات أمنية ومحلية (كما في عدن وحضرموت).
٣. الاستيلاء على مرافق حيوية مؤقتًا، مثل ما حدث في المكلا.
٤. الاشتباك مع جماعة الحوثي في البيضاء ومأرب، بدوافع عقدية وصراعية.
٥. خطف أجانب للحصول على الفدية، كما في عمليات القاعدة خلال العقد الماضي.
٦. تنفيذ هجمات انتحارية في مراكز تدريب عسكرية ومدنية جنوبية.

فمنذ حادث استهداف المدمرة الأمريكية كول بميناء عدن، وما تلاها من عمليات انتحارية نجد أنها تركزت جميعها في محافظات الجنوب، والقليل منها جدا وقع في العاصمة صنعاء على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

يوضح البيئات المستهدفة من العمليات الإرهابية في اليمن للفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠٢٤م

م	مسرح العمليات	عدد العمليات	النسبة
1	المحافظات الشمالية (صنعاء، البيضاء، مارب، تعز، اب)	47	1.29%

2	المحافظات الجنوبية	3620	98.71 %
المجموع		3667	100%

يوضح الجدول المقدم توزيع العمليات الإرهابية في اليمن بين المحافظات الشمالية والجنوبية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤. يكشف هذا التوزيع عن نمط مثير للدهشة، حيث يشير إلى تركز ساحق للنشاط الإرهابي في المحافظات الجنوبية.

أبرز الملاحظات والأنماط:

- التركز الساحق للعمليات في المحافظات الجنوبية: تُظهر الأرقام أن المحافظات الجنوبية استُهدفت بـ ٣٦٢٠ عملية إرهابية، وهو ما يمثل نسبة هائلة تبلغ ٩٨.٧١% من إجمالي العمليات. هذه النسبة المرتفعة جدًا تُبرز أن الجنوب كان المسرح الرئيسي والأكثر نشاطًا للعمليات الإرهابية على مدى ما يقرب من ربع قرن.
- عدد محدود جدًا من العمليات في المحافظات الشمالية: في المقابل، شهدت المحافظات الشمالية (صنعاء، البيضاء، مأرب، تعز، إب) ٤٧ عملية إرهابية فقط، بنسبة لا تتجاوز ١.٢٩% من إجمالي العمليات. هذا العدد الضئيل يثير تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء هذا التباين الكبير، خاصة بالنظر إلى الكثافة السكانية في الشمال ووجود صراعات عنيفة فيه.
- مجموع العمليات الكبير: يبلغ إجمالي العمليات الإرهابية المسجلة خلال هذه الفترة ٣٦٦٧ عملية. هذا الرقم يعكس حجم التحدي الإرهابي الذي واجهته وتواجهه اليمن على مدار ما يقرب من ٢٥ عامًا.

يشير هذا التوزيع إلى عدة دلالات مهمة:

- الجنوب كـ "بيئة مستهدفة" رئيسية للإرهاب: يُعتبر الجنوب بشكل واضح الساحة الرئيسية لتنفيذ العمليات الإرهابية. هذا يعني أن المحافظات الجنوبية هي الأهداف المفضلة للتنظيمات الإرهابية لتنفيذ هجماتها. قد يعود ذلك إلى أهميتها الاستراتيجية (مثل كون عدن العاصمة المؤقتة، أو وجود الموانئ والمنشآت النفطية)، أو استغلال الفراغ الأمني وضعف السيطرة في فترات معينة بعد الصراعات، أو محاولة إرباك جهود الحكومة الشرعية وتقويض أي استقرار نسبي فيها.
- ملاذات وبيئات حاضنة في الشمال: على النقيض، تشير البيانات وتحليلات أخرى إلى أن محافظات مثل البيضاء، مأرب، وتعز، خاصة تلك التي تضم معسكرات تابعة لأطراف معينة كالإخوان المسلمين، تعمل كـ "بيئات حاضنة" وملاذات آمنة للإرهابيين. هذه المناطق توفر لهم فرص التمركز، والتخطيط، والتجنيد، والانطلاق لتنفيذ العمليات التي تستهدف بالدرجة الأولى المحافظات الجنوبية.

- تحدي أمني كبير في الجنوب: يُشكل هذا التركيز عبئًا أمنيًا هائلاً على السلطات المحلية في الجنوب وأي جهود دولية لمكافحة الإرهاب في هذه المناطق.

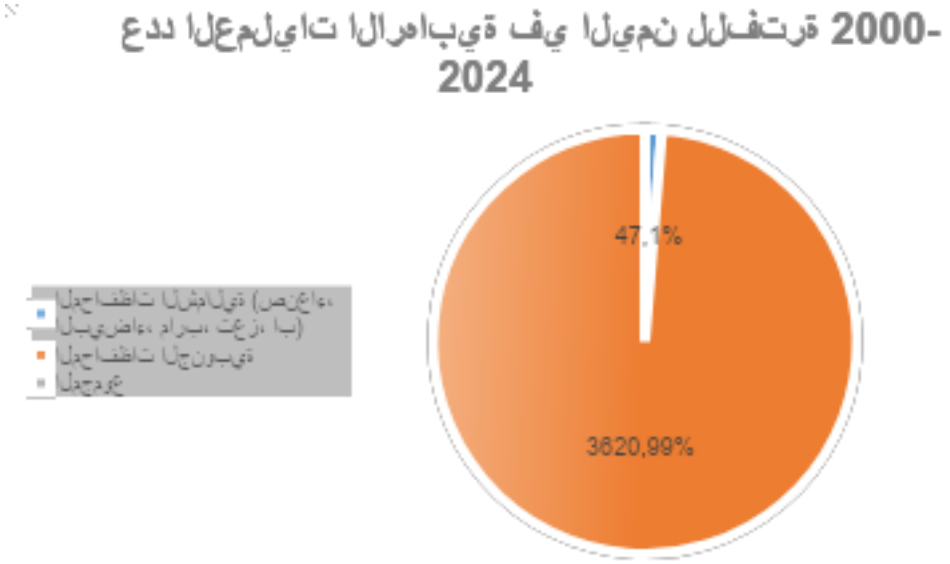

وممكن أن نقسم تلك العمليات الإرهابية إلى ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: استهداف المصالح الأجنبية

في هذه المرحلة والتي امتدت من عام ٢٠٠٠ إلى نهايات العام ٢٠١٠، تركّزت العمليات والأنشطة الإرهابية في أطراف اليمن كحضرموت ومأرب، بعيداً عن صنعاء، العاصمة السياسية المركزية لقوى وحدة ٢٢/أيار مايو. ومن أهم تلك العمليات التالي:

جدول رقم(٦)

يوضح أبرز العمليات التي استهدف المصالح الأجنبية

م	العام	العملية	المكان
1	أكتوبر ٢٠٠٠	تفجير المدمرة الأمريكية كول ومقتل ١٦ بحارا أمريكيا	ميناء عدن.

2	أكتوبر ٢٠٠٢ ،	الهجوم على •ناقلة تخزين النفط الفرنسية ليمبورج Limburg:	ميناء "الضبة"
3	ديسمبر ٢٠٠٢	مقتل ٣ عمال أمريكيين في مستشفى جبلة	اب
4	يوليو ٢٠٠٧	تفجير انتحاري يتسبب بمقتل ٨ سياح إسبان وسائقين يمنيين	مارب
5	يناير ٢٠٠٨	مقتل سائحين بلجيكيين ومواطنين	حضرموت .
6	سبتمبر ٢٠٠٨م	مقتل ١٩ شخصا جراء استهداف السفارة الأمريكية	صنعاء

يوضح الجدول المقدم فترة حرجة شهدت فيها اليمن تصاعدًا في العمليات الإرهابية التي استهدفت المصالح الأجنبية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨. هذه العمليات، التي بلغ مجموع ضحاياها ٥٢ شخصًا، لم تقتصر على منطقة جغرافية واحدة بل امتدت لتشمل عدن، شبوة، إب، مأرب، حضرموت، وصنعاء، مما يدل على اتساع نطاق وقدرات الجماعات الإرهابية.

تنوعت الأهداف بشكل لافت، حيث استهدفت هذه الجماعات مصالح عسكرية (مثل المدمرة الأمريكية كول)، واقتصادية (ناقلة النفط الفرنسية ليمبورج)، وإنسانية (مستشفى جبلة)، وسياحية (سياح إسبان وبلجيكيون)، ودبلوماسية (السفارة الأمريكية في صنعاء). هذا التنوع يشير إلى استراتيجية واضحة لزعزعة الأمن، تقويض الاقتصاد، وعزل اليمن دوليًا.

وتبرز عملية استهداف السفارة الأمريكية في صنعاء عام ٢٠٠٨ كواحدة من أشد العمليات دموية بـ ١٩ ضحية، مما يؤكد تصاعد الجرأة في استهداف الأهداف الحساسة. بشكل عام، تعكس هذه العمليات سعي الجماعات الإرهابية لإحداث أكبر قدر ممكن من الضرر المادي والبشري، وترهيب الأجانب، وتقويض استقرار اليمن وعلاقاته الدولية.

المرحلة الثانية: تصفية الحسابات بين طرفي السلطة في صنعاء

بين الأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٥، انتقلت العمليات الإرهابية إلى المركز بدلاً عن الأطراف، بعد تصدّع قوى الوحدة إلى معسكرين، وهما معسكر المؤتمر بقيادة الرئيس الراحل صالح، ومعسكر حزب الإصلاح الإخواني بقيادة علي محسن صالح الأحمر، والأخير حاول الإطاحة بصالح بعد ركوبه موجة ثورة الشباب والربيع العربي في اليمن[٧٤]. أُعتُبرت العمليات الإرهابية التي قام بها تنظيم القاعدة في صنعاء ضمن الحرب الدائرة بين معسكري الوحدة، استعمل فيها معسكر الإخوان المسلمين الإرهاب لتغطية عملياته، وشهدت هذه الفترة عمليات إرهابية واسعة كان أبرزها:

[٧٤]) اقرأ المزيد: **https://south24.net/news/news.php?nid**=٨٢٩

جدول رقم (٧)

يوضح أبرز العمليات التي وقعت في صنعاء أثناء حكم الرئيس هادي

م	العام	العملية	المكان	عدد الضحايا
1	٢١ مايو ٢٠١٢م:	تفجير انتحاري يستهدف جنود الأمن المركزي في ميدان السبعين	صنعاء	120
2	٢٧ يوليو ٢٠١٢م:	تفجير انتحاري يستهدف طلاب كلية الشرطة في العاصمة صنعاء.	صنعاء	37
3	56	مسلحون بلباس عسكري يقتحمون مجمع وزارة الدفاع في صنعاء.	صنعاء	56
5	٥ ديسمبر ٢٠١٣م:	انتحاري في ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء	صنعاء	47
		المجموع		260

مما سبق يظهر وجود تواطؤ وتلاعب بملف القاعدة، ووجود قدرة لدى طرفي الصراع في صنعاء إدارة القاعدة وتوجيهها نحو الوجهة التي يرغبون. وتركزت هذه العمليات بشكل واضح على استهداف الأجهزة الأمنية والعسكرية للدولة، فلقد استهدفت تفجيرات انتحارية جنود الأمن المركزي وطلاب كلية الشرطة، في محاولة واضحة لإضعاف قدرات الدولة وقواتها. كما مثّل اقتحام مجمع وزارة الدفاع في ديسمبر ٢٠١٣ تصعيدًا خطيرًا للغاية، مؤكدًا استهداف قلب المؤسسة العسكرية.

تظهر هذه العمليات اعتمادًا كبيرًا على التفجيرات الانتحارية كوسيلة لإحداث أكبر قدر من الخسائر والفوضى، واستهدفت تجمعات بشرية سواء عسكرية أو مدنية (كما في ميدان التحرير).

المرحلة الثالثة: تمكين التنظيمات الإرهابية في مدن الجنوب

إن دراسة عوامل صعود التطرف العنيف والإسلاموية في بمحافظات الجنوب، له تفسيرات ترتبط بنظرية توافر الحواضن الآمنة التي يفرّ ينطلق منها تلك العناصر، إثر سقوط الدولة اليمنية في مطلع٢٠١١م، وشرح الأسباب الدافعة نحو اهتمام التنظيم الإرهابي بمواقع حساسة في الخريطة اليمنية ليسهل لها تنفيذ أنشطتها وتضمن بديمومتها.

خريطة رقم(٨)

توضح سيطرة التنظيم ونفوذه خلال الأعوام ٢٠١٢- ٢٠١٩

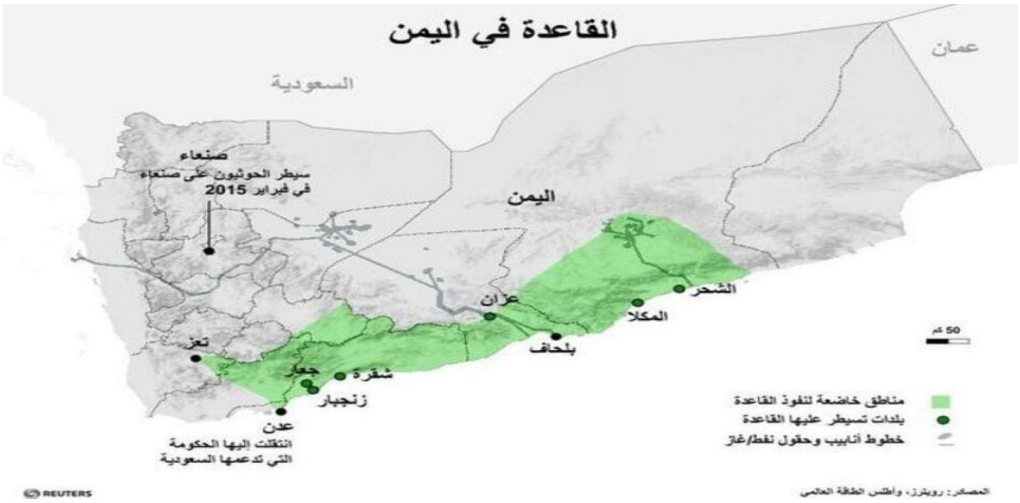

تتداخل عوامل سياسية واجتماعية ودينية تعقِّد فهم الظاهرة الإرهابية، وتعدد الولاءات فيها، وصلتها بمسألة الدولة؛ مما يجعل دراسة السياقات المحلية وجذورها الممتدة إلى ما

قبل عصر الدولة الحديثة مهماً، مع استصحاب سيرة التنظيمات في فضائها الداخلي، واعتبار العوامل الخارجية المشكلة لها، وظروف التدافع أو التجاذب بين تلك التنظيمات.

وانتقلت بؤرة الأنشطة الإرهابية في اليمن بشكل لافت إلى مدينة الجنوب منذ عام ٢٠١٥ وحتى الآن. هذا التحول تزامن مع إعلان ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية أو "داعش" عن "ولاية اليمن". يُعد "داعش" تنظيمًا إرهابيًا متطورًا عن تنظيم القاعدة، رغم وجود اشتباكات عديدة بينهما.

لقد كانت العمليات الإرهابية في مدن الجنوب، وخاصةً في العاصمة عدن، هي الأكثر دموية وعنفًا على الإطلاق في هذه الفترة. وقد تصاعد هذا العنف بشكل ملحوظ عقب اغتيال محافظ عدن، اللواء جعفر محمد سعد. هذا الاغتيال البارز يشير إلى استهداف قيادات الدولة ومحاولة إغراق المدينة في الفوضى والعنف.

يعكس هذا التطور استراتيجية جديدة للجماعات الإرهابية تهدف إلى:

- زعزعة الاستقرار في المناطق الجنوبية التي أصبحت مركزًا شبه محرره.
- استغلال الفراغ الأمني أو ضعف السيطرة في بعض المناطق بعد التغيرات السياسية والعسكرية.
- تصفية القيادات المحلية المؤثرة لعرقلة جهود استعادة الدولة وبناء المؤسسات.
- توسيع نفوذ تنظيمات مثل داعش في مناطق حيوية وموانئ استراتيجية مثل عدن.

هذا التحول في بؤرة الأنشطة الإرهابية من أطراف اليمن إلى قلب الجنوب، وتحديدًا عدن، يُمثل تحديًا أمنيًا كبيرًا، ويستدعي تكثيف الجهود لمواجهة هذه التنظيمات وحماية المدنيين والمؤسسات الحكومية.

جدول رقم (٩)

يوضح عدد العمليات الإرهابية في محافظات الجنوب خلال عام ٢٠٠٠- ٢٠٢٤

المحافظة	عدد العمليات	النسبة	عدد الضحايا
عدن	277	40.9%	2081
أبين	195	28.8%	832
شبوه	116	17.1%	291
حضرموت	44	6.4%	213
لحج	28	4.1%	114
الضالع	15	2.2%	69
المجموع	677	100%	3600
المصدر: إعداد الباحث			

يوضح الجدول المقدم حجم ونطاق العمليات الإرهابية في محافظات جنوب اليمن خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢٤. تظهر البيانات تركزًا كبيرًا للنشاط الإرهابي في بعض المحافظات، وتكشف عن الأثر البشري المدمر لهذه العمليات.

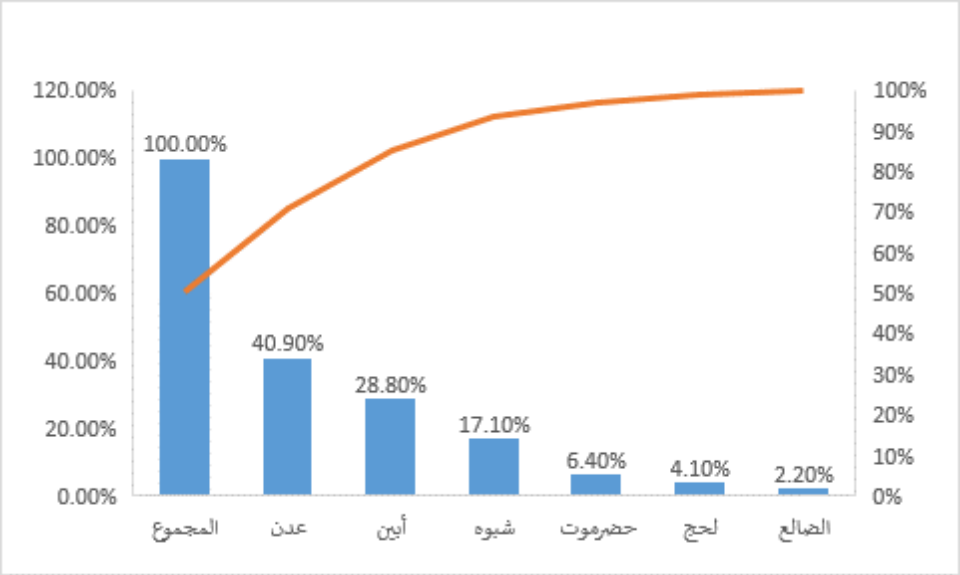

أبرز الملاحظات والأنماط:

- السيطرة المطلقة لعدن في عدد العمليات والضحايا: تتصدر عدن قائمة المحافظات الأكثر تضررًا من الإرهاب، حيث استأثرت بـ ٢٧٧ عملية إرهابية، ممثلة ٤٠.٩% من إجمالي العمليات. والأكثر إثارة للقلق هو عدد الضحايا الذي بلغ ٢٠٨١ ضحية، وهو ما يشكل نسبة هائلة من إجمالي الضحايا البالغ عددهم ٣٦٠٠، مما يؤكد أنها بؤرة رئيسية للعمليات الإرهابية الأكثر دموية. هذا يشير إلى أن عدن، بصفتها العاصمة المؤقتة ونقطة محورية، كانت هدفًا رئيسيًا لزعزعة الاستقرار.
- أبين في المرتبة الثانية من حيث الخطورة: تأتي أبين في المرتبة الثانية من حيث عدد العمليات (١٩٥ عملية، ٢٨.٨%) وعدد الضحايا (٨٣٢ ضحية). هذا يعكس استمرار أبين كمنطقة نشطة للجماعات الإرهابية، ربما بسبب طبيعتها الجغرافية التي توفر ملاذات آمنة أو لوجود نزاعات تاريخية فيها.
- توزيع نسبي للعمليات والضحايا في شبوة وحضرموت: تظهر شبوة (١١٦ عملية، ١٧.١% و٢٩١ ضحية) وحضرموت (٤٤ عملية، ٦.٤% و٢١٣

ضحية) مستويات أقل من العمليات، لكنها لا تزال مناطق نشطة. عدد الضحايا في حضرموت، على الرغم من قلة العمليات مقارنة بشبوة، يشير إلى أن بعض العمليات فيها كانت أكثر فتكًا (متوسط ٤.٨ ضحايا/عملية في حضرموت مقابل ٢.٥ في شبوة)، مما قد يدل على استهداف أهداف ذات قيمة عالية.

- مستوى أقل للنشاط في لحج والضالع: تسجل لحج (٢٨) عملية، ٤.١% و١١٤ ضحية والضالع ((١٥ عملية، ٢.٢% و٦٩ ضحية أدنى مستويات العمليات والضحايا في محافظات الجنوب. هذا قد يعكس سيطرة أمنية أكبر أو اهتمامًا أقل من قبل الجماعات الإرهابية بهذه المناطق، أو ربما طبيعة العمليات التي كانت أقل دموية.
- العدد الإجمالي الكارثي للضحايا: خلال ٢٤ عامًا، بلغ العدد الإجمالي للضحايا في محافظات الجنوب ٣٦٠٠ ضحية جراء ٦٧٧ عملية إرهابية. هذا العدد الكبير يؤكد الأثر المدمر للإرهاب على الحياة البشرية في هذه المناطق، ويبرز الحاجة الماسة لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب.

***

مما سبق تبين أن معظم العمليات والضحايا تتمركز في محافظتي عدن وأبين، ما يدل على أن هاتين المحافظتين تمثلان البؤرتين الأكثر نشاطًا للتنظيمات الإرهابية في الجنوب. بينما المحافظات الأخرى مثل شبوة وحضرموت ولحج والضالع، رغم تسجيلها أعداد أقل، إلا أنها لا تزال تشكل مناطق خطرة تستدعي تعزيز الجهود الأمنية والاستخباراتية. وتبين ارتفاع أعداد الضحايا نسبة لعدد العمليات في بعض المحافظات قد يشير إلى العمليات الإرهابية ذات الطابع النوعي أو الهجمات التي تستهدف المدنيين بشكل مباشر.

المبحث السادس:
استراتيجيات مكافحة الإرهاب في اليمن: الفرص والتحديات

تُعد مكافحة الإرهاب في اليمن مسعى معقدًا يواجه تحديات جمة، لكنه يحمل في طياته أيضًا فرصًا يمكن استغلالها. تتطلب فعالية هذه الاستراتيجيات مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد لا تقتصر على الجانب الأمني والعسكري فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

تجد الأفكار المطروحة لتطوير الحرب على الإرهاب جذورها في نظرية الحرب السياسة (political warfare) التي طورها عالم السياسة الأمريكي جورج كينان بعد الحرب العالمية الثانية لتصبح فيما بعد الأساس في استراتيجية التعامل مع الإتحاد السوفييتي وسياسة الإحتواء (containment). وتعتمد الحرب السياسية على مهاجمة استراتيجية الخصم والحط من شأنها وبيان فسادها بهدف فض ساحة أنصارها والمؤيدين لها إلى أبعد حد ممكن. وفيما يتعلق بالحرب السياسية على التنظيمات الإرهابية فإنها تتطلب:[٧٥]

٤-مهاجمة الأسس الإيديولوجية للجهاد العالمي.

٥-العمل على قطع الروابط (الأيديولوجية واللوجيستية وغيرها) بين التنظيمات والجماعات الإرهابية المحلية وبين الجهاد العالمي.

٦-حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذات الآمنة.

[٧٥] الحرب السياسية على الإرهاب: العقيدة الفاسدة، واستهداف مصادر القوة الناعمة

السبت ٣٠/سبتمبر/٢٠١٧ - https://acrseg.org/40599?utm_source=cha

٧- تطوير قدرات الحرب على الإرهاب في الدول الواقفة على خط المواجهة المباشر في الحرب، بما في ذلك قدرات الحرب ضد الإرهاب العالمي وضد الجماعات الإرهابية ذات الطابع المحلي.

هذه هي الأسس الأربعة التي تقوم عليها الحرب السياسية ضد الإرهاب العالمي. ويحتاج كل من المقومات أو الأسس الأربعة للحرب السياسية على الإرهاب إلى الكثير من الدراسات والتطوير وإلى استخلاص الكثير من القواعد التنظيمية والعملياتية لشن حرب سياسية فعالة وناجحة ضد الإرهاب، تثمر في نهاية الأمر مناخا يجعل التنظيمات الإرهابية كيانات منبوذة ومن الأشخاص المنتمين إليها عناصر شاردة ومطاردة ليس فقط بقوة القانون ولكن أيضا بقوة الوعي لدى المواطنين.

ومن المنطقي أن نؤكد هنا أن نجاح الحرب السياسية على الإرهاب يتوقف على تقديم النموذج الصحيح للحكم والإدارة الذي يحرم التنظيمات الإرهابية من عناصر القوة المعنوية ومن القدرة على النفاذ إلى عقول الناس وقلوبهم باستثمار فساد الحكم أو سوء الإدارة.

- الاستراتيجية الامريكية

كان اليمن مسرحاً رئيسياً لعمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية منذ العام ٢٠٠٠، وهي جهود مدفوعة أساساً بهجوم المدمرة (يو إس إس كول)، وتوجه السياسة الخارجية لواشنطن نحو "الحرب على الإرهاب" عقب هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول الإرهابية في نيويورك وواشنطن العاصمة.[٧٦]

[٧٦]) القاعدة في اليمن: الانسحاب الاستراتيجي - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7326#utm_source=chatgpt.com

وانحصرت أهداف الولايات المتحدة في اليمن ضمن إطار حماية مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي، إلى جانب الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع تمدد تنظيم "القاعدة" في شبه الجزيرة العربية. وقد تبنّت واشنطن في هذا السياق ما يُعرف بـ"النموذج اليمني"، والذي ارتكز أساسًا على تنفيذ عمليات عسكرية مباشرة باستخدام الطائرات بدون طيار (الدرونز). غير أن هذه الاستراتيجية، وعلى الرغم من استمرار تطبيقها، أغفلت معالجة الأسباب الجذرية لانتشار التنظيمات الإرهابية، بما في ذلك العوامل المحلية، والملاذات الآمنة، والديناميات الاجتماعية والسياسية التي تسهم في تصاعدها.

وبرغم إخفاق هذه الاستراتيجية في تحقيق الاستقرار، خاصةً بعد اندلاع الثورات العربية وتدهور الوضع في اليمن، فإن المقاربة الأمريكية لم تشهد تغييرًا جوهريًا، ولا تزال تعتمد على الأدوات الأمنية والعسكرية ذاتها.

وعلى نهجٍ موازٍ، سار التحالف العربي، ولا سيما المملكة العربية السعودية، التي سعت إلى ضمان استقرار المشهد السياسي اليمني من خلال دعم مرحلة انتقالية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبدعم من مجلس التعاون الخليجي. وقد رُوّج آنذاك لإشراك الفواعل المحلية في العملية السياسية، في محاولة لاحتواء الأزمة وتجنب فراغ السلطة .[٧٧]

- **<u>دولة الامارات العربية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي</u>**

دعمت الإمارات العربية المتحدة المجلس الانتقالي الجنوبي في تأسيس وتجنيد وتدريب قوات جنوبية أمنية وعسكرية، مثل قوات الحزام الأمني في عدن وأبين ولحج و"قوات

[٧٧]) استراتيجية أمريكية لهزيمة الجهاديين في اليمن **https://futureuae.com/chosen.php/Mainpage/Item**/٦٨٩

النخبة" في حضرموت وشبوة والمهرة، وخاضت هذه القوات – إلى جانب وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لجهاز الأمن في عدن – اشتباكات عسكرية مباشرة مع القاعدة، وسعت إلى منع عودة ظهور التنظيم في المناطق التي تم إخراجه منها، كما قدمت دعماً لجمع المعلومات الاستخباراتية للتحالف الدولي والحلفاء الإقليميين، ووفرت وظائف ومنافذ للشبان العاطلين عن العمل، وهم الديموغرافيا الرئيسية التي تستقطب القاعدة مجنديها منها.

سعت الإمارات إلى تحصيل موافقة القبائل على هذا الترتيب الأمني الجديد، ومساعدة المقاتلين المحليين في إخراج القاعدة من مختلف المناطق، من خلال إعادة بناء البنية التحتية وتقديم البرامج الاغاثية والتنموية، وكان تحرير عدد من المدن والمناطق الجنوبية إنجازاً جنوبيا إماراتياً مشتركاً.

ففي فبراير/ شباط ٢٠١٧، شنت القوات الجنوبية عمليتين ضد القاعدة في المناطق الواقعة غرب المكلا، والمناطق الجنوبية من محافظة شبوة وأجزاء من أبين. وأعقب ذلك حملات في مديرية دوعن في عمق حضرموت في شهر مايو/ أيار، ومديرية عزان في محافظة شبوة في شهر أغسطس/ آب، ومديرية المحفد، آخر معقل للقاعدة في محافظة أبين، في نوفمبر/ تشرين الثاني، وكانت استعادة المدن الرئيسية في شبوة بحلول أغسطس/ آب ٢٠١٧، وسيطرة القوات التابعة للحكومة على جميع مناطق المحافظة تتم لأول مرة منذ سنوات. استمرت القوات الجنوبية فئات الشعب في الجنوب في تنفيذ حملات مكافحة الإرهاب خلال عام ٢٠١٨، واستهدفت جيوب القاعدة في أبين وشبوة وحضرموت، وعلى وجه الخصوص، في مديرية مودية بمحافظة أبين، حيث أطلقت قوات الحزام الأمني عملية "الانتقام الساحق" في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، فيما

كانت قوات النخبة تنفذ عمليات ضد القاعدة في مديرية الصعيد بشبوة، ومناطق غربي حضرموت.

أطلق المجلس الانتقالي عملية "سهام الشرق" في محافظة أبين يوم ٢٢ أغسطس ٢٠٢٢، لتأمينها من العناصر الإرهابية. كما أطلق يوم ١٠ سبتمبر الجاري عملية بمحافظة شبوة تحت اسم "سهام الجنوب"، لتطهيرها من التنظيمات الإرهابية أيضاً. وأعلنت القوات الجنوبية، في ١٨ سبتمبر الجاري، سيطرتها على معسكر عومران الاستراتيجي في أبين، وهو أكبر معاقل تنظيم القاعدة يعكس تطور الوضع الأمني والسياسي في أربع محافظات جنوبية رئيسة (عدن، لحج، المكلا، أبين شبوة) خلال فترة تمتد من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٤، مع التركيز على حالة كل منطقة من حيث كونها ملاذًا آمنًا أو منطقة مستهدفة أو خاضعة للتطهير، بالإضافة إلى الجهة التي تسيطر على النفوذ الأمني والسياسي في كل محافظة.

- العاصمة عدن:

بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ كانت محافظة عدن تُعتبر "ملاذًا آمنًا" تحت نفوذ قوات الإخوان المسلمين. لكن بدايةً من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٢، تحولت المحافظة إلى مناطق "مستهدفة"، حيث شهدت حالة صراع وتأرجح في السيطرة بين قوات الإخوان والمجلس الانتقالي الجنوبي، مما يعكس توترًا أمنيًا وسياسيًا حادًا. في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، دخلت عدن مرحلة "تطهير" تحت سيطرة القوات الجنوبية، وهو ما يدل على جهود مكثفة لاستعادة الأمن والسيطرة بعد سنوات من الفوضى والصراعات بين الفواعل المختلفة

- محافظة لحج:

خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦، كانت محافظة لحج تُعتبر منطقة "مستهدفة"

تحت نفوذ قوات الإخوان المسلمين. مع بداية عام ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٤، شهدت لحج مرحلة "تطهير" تحت سيطرة القوات الجنوبية، ما يشير إلى استقرار نسبي وتحول في السيطرة لصالح القوات الجنوبية، إلى جانب تقليل تدريجي للتهديدات الأمنية في المحافظة.

-مدينة المكلا:

في عام ٢٠١٤، كانت المكلا تُعتبر "بيئة آمنة" تحت نفوذ قوات الإخوان. إلا أن الوضع الأمني تغير في الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٤، حيث انتقلت المكلا إلى مراحل "مستهدفة" ثم "تطهير" تحت سيطرة القوات الجنوبية، مما يعكس تحولات في السيطرة الأمنية وتطورات مستمرة في فرض الأمن ومكافحة الإرهاب في المحافظة.

- مدينة سيئون

مازالت بيئة آمنة للتنظيمات الإرهابية

-محافظة شبوة:

شهدت شبوة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ وضعًا كـ"ملاذ آمن" تحت نفوذ قوات الإخوان المسلمين. لكن من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٣، تحولت إلى مناطق "مستهدفة" مع استمرار نفوذ الإخوان، مما يشير إلى استمرار حالة التوتر والصراع الأمني. وفي عام ٢٠٢٤، بدأت شبوة مرحلة "تطهير" مع سيطرة القوات الجنوبية، في محاولة لإعادة فرض النظام والاستقرار الأمني.

هذا التحول من سيطرة الإخوان إلى القوات الجنوبية يعكس تحولات سياسية وعسكرية هامة في المشهد اليمني الجنوبي، كما يؤكد تداخل النزاعات السياسية مع الأبعاد الأمنية، إذ ترتبط السيطرة على المحافظات بمدى تأثير التنظيمات الإرهابية ونجاح حملات التطهير.

نتائج وتوصيات الدراسة:

أولا: النتائج:

١-كشفت الدراسة أن العديد من مناطق اليمن، خصوصًا مناطق التماس بين جماعة الحوثيين وحزب الإصلاح، تشهد فراغًا مؤسسيًا حادًا نتيجة غياب الدولة المركزية وازدواجية السلطة، ما أدى إلى خلق بيئة مناسبة لعودة وانتشار التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيما "القاعدة" و"داعش".

٢-بينت الدراسة أن حالة "اللاسلم واللاحرب" المستمرة بين جماعة الحوثي وحزب الإصلاح، خصوصًا في محافظات مثل مأرب والبيضاء، أسهمت في تشكّل "مساحات رمادية" خارجة عن السيطرة الفعلية لأي من الطرفين، الأمر الذي مكّن الجماعات الإرهابية من إعادة التموضع، والتجنيد، والتحرك بحرية نسبية.

٣-تشير الأدلة التي رصدتها الدراسة إلى وجود حالات من التغاضي، بل والتعاون الظرفي أو تبادل المصالح، بين بعض الفاعلين المحليين والتنظيمات الإرهابية، خاصة في المناطق التي شهدت انسحابات مفاجئة وُصفت بأنها "تكتيكية"، ما مهّد الطريق أمام تلك التنظيمات للتوسع.

٤-أوضحت الدراسة أن الطبيعة الجغرافية الوعرة لبعض المناطق مثل صحراء البيضاء، المهرة، ووادي وصحراء حضرموت، إضافة إلى تفكك مؤسسات الأمن والجيش، وفّرت ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية تُستخدم كمراكز تدريب، وتخزين، وتحضير لعمليات إرهابية مستقبلية.

٥-لاحظت الدراسة أن كلًا من جماعة الحوثي وحزب الإصلاح يوظفان خطابًا تعبويًا دينيًا يُسهِم في خلق بيئة حاضنة للعنف الديني، ويعمل على شرعنة سلوكيات الجماعات الإرهابية أو تبرير وجودها في وعي بعض الفئات الاجتماعية.

٦-كشفت الدراسة أن غياب التنسيق الفعّال بين القوى الأمنية اليمنية المناهضة للإرهاب – على المستويين المحلي والإقليمي – أضعف من قدرة الدولة اليمنية والمجتمع الدولي على تتبع تحركات الجماعات الإرهابية، ما أتاح لها فرصًا للاستقرار النسبي في بعض المناطق دون تدخل حاسم.

٧-تؤكد الدراسة أن أنماط تموضع الجماعات الإرهابية في اليمن تتسم بالديناميكية المستمرة لإعادة الانتشار، مستفيدة من العوامل البنيوية والهيكلية غير المتغيرة، مثل ضعف الدولة، والانقسام السياسي، والجغرافيا المعقدة.

٨-تخلص الدراسة إلى أن حزب الإصلاح، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن، يُعد من أخطر الأغطية التي تتحرك من خلالها التنظيمات الإرهابية، مستفيدًا من موقعه داخل الحكومة اليمنية الشرعية، وهو ما يوفر للتنظيمات المتطرفة مظلة "شرعية" تمكّنها من المناورة والتمدد.

٩-رسمت الدراسة خريطة وظيفية وجغرافية دقيقة للإرهاب في اليمن، وأكدت أن الإرهاب بات ظاهرة معقدة تُغذّيها التشققات العميقة في بنية الدولة، وتناقضات الفاعلين المحليين والدوليين، فضلًا عن تعقيدات الجغرافيا، وفوضى الأزمات السياسية والاجتماعية.

١٠- بيّنت الدراسة أن "الملاذات الآمنة" تُعد أداة استراتيجية أساسية في تكتيك الجماعات الإرهابية، تتيح لها الاستمرار، وإعادة التمركز، وتنظيم الهجمات، في ظل غياب الحوكمة الأمنية وتعدد القوى المسلحة غير المنضبطة. وتُجسّد الحالة اليمنية نموذجًا معقدًا لهذا النمط من التمركز الإرهابي.

١١- توصلت الدراسة إلى وجود "تواطؤ غير معلن" أو توظيف سياسي واضح من قبل بعض الفواعل المحلية المسلحة – خصوصًا الحوثيين وحزب الإصلاح – تجاه

الجماعات الإرهابية، وذلك لتحقيق مكاسب ميدانية أو عسكرية. وتعمل تلك الجماعات وفق خرائط دقيقة تستند إلى الجغرافيا والتوازنات المحلية والفجوات الأمنية والاجتماعية.

١٢- حددت الدراسة محافظات البيضاء، مأرب، وسيئون كبؤر صراع متعددة الأطراف، وملاذات آمنة طويلة الأمد لكل من الحوثيين والقاعدة، وأحيانًا داعش، بفضل مواقعها الجغرافية الاستراتيجية وتداخل النفوذ فيها.

١٣- كشفت الدراسة عن علاقات براغماتية مثيرة للقلق بين الحوثيين وكل من القاعدة وداعش، تمثّلت في إطلاق سراح المئات من عناصر تلك الجماعات من سجون صنعاء عام ٢٠١٤، إضافة إلى سلسلة من صفقات تبادل الأسرى التي جرت غالبًا في البيضاء بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣، ما يشير إلى تفاهمات ضمنية أو تنسيق غير مباشر بين الطرفين.

١٤- أظهرت الدراسة أن محافظة مأرب قد تحولت إلى "دولة عميقة" لجماعة الإخوان المسلمين، مستفيدة من جغرافيتها القبلية وتضاريسها الوعرة. كما أصبحت مركزًا حيويًا لعمليات التنظيم المسلحة، رغم وجود تسعة ألوية عسكرية، إلا أن البيانات تشير إلى حالة من التماهي بين هذه القوات وبعض الجماعات الإرهابية.

١٥- تُظهر البيانات أن المحافظات الجنوبية كانت المسرح الأكثر نشاطًا للعمليات الإرهابية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤، حيث نُفذت فيها نحو ٣٦٢٠ عملية، بنسبة ٩٨.٧١% من مجمل العمليات الإرهابية، وتصدرت عدن القائمة بـ٢٧٧ عملية و٢٠٨١ ضحية، تلتها محافظة أبين.

١٦- أكدت الدراسة أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، خلال سيطرته على مدينة المكلا وموانئها، استطاع تحويلها إلى مصدر تمويل استراتيجي من خلال فرض

ضرائب ورسوم على السفن وشحنات الوقود المهرب، محققًا عوائد يومية بين ٢ و٥ ملايين دولار، فضلًا عن استيلائه على نحو ١٠٠ مليون دولار من فرع البنك المركزي بالمكلا.

١٧- تشير الدراسة إلى أن المنطقة العسكرية الأولى، المنتشرة في وادي حضرموت وصحرائه، باتت معبرًا حيويًا لعمليات تهريب الأسلحة إلى جماعة الحوثيين، عبر طرق صحراوية مثل طريق الرويك – الجوف، مستفيدة من قلة الرقابة الأمنية، وسهولة التنقل في تضاريسها المفتوحة.

ثانيا: التوصيات:

1. تعزيز سيادة السلطات المحلية وتوحيد المؤسسات الأمنية لمواجهة تنظيم القاعدة واجتثاثه في محافظات الجنوب، يجب توفير بيئة مواتية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

٢. تصنيف كل من الحوثيين والإخوان المسلمين كمنظمات إرهابية وحظر أنشطتهما في مدن الجنوب. هذا الإجراء يهدف إلى تجريم تعاملاتهم وقطع أي غطاء سياسي أو اجتماعي قد يستفيدون منه في هذه المناطق.

٣. محاسبة المتورطين في دعم الإرهاب، يجب على التحالف العربي ومجلس القيادة الرئاسي اتخاذ موقف واضح وصريح تجاه الإرهاب القادم من محافظات مثل تعز والبيضاء ومأرب. يتضمن ذلك سرعة إقالة المتورطين في دعم ورعاية وتمويل الإرهابيين، وتجريدهم من مناصبهم، وإحالتهم إلى التحقيق والمحاكمة لضمان المساءلة.

٤. تفكيك معسكرات الإرهاب، في كل من تعز ومأرب والبيضاء والمهرة وحضرموت. فقد أصبحت هذه المعسكرات منطلقًا لحشد العناصر الإرهابية المدعومة من الإخوان

والحوثي صوب وادي حضرموت وعدن وشبوة وأبين والجنوب بشكل عام. تفكيكها سيقطع شريان الإمداد البشري واللوجستي عن التنظيمات الإرهابية.

٥. وقف تشكيل الكيانات العسكرية غير النظامية، ورفض إرسال أي تعزيزات إلى المناطق المتاخمة لمحافظات الجنوب. هذا يهدف إلى منع تفاقم الفوضى الأمنية وتقويض جهود بناء جيش وأمن وطني موحد.

٦. الضغط الدولي والإقليمي لتطهير المحافظات من التنظيمات الإرهابية.

٧. سن القوانين والتشريعات لمكافحة الإرهاب وتمويله، يجب سن القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة الإرهاب وتمويله.

مقترحات الدراسة: استراتيجية المواجهة

بناءً على النتائج والتوصيات العلمية التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح استراتيجية المواجهة التالية، التي تعتمد على التوصيات المباشرة للبحث:

تستند هذه الاستراتيجية إلى فهم معمق لطبيعة الإرهاب في اليمن، ودور الملاذات الآمنة، وتورط الفاعلين المحليين، وتهدف إلى مقاربة شاملة ومتعددة الأوجه:

١-تعزيز سلطة الدولة المحلية والشرعية وتوحيد الجبهة الأمنية:

- الأساس من النتائج: أظهرت الدراسة أن انهيار المؤسسات وتشرذم هياكل الدولة هي عوامل رئيسية تمكّن الإرهاب وتساعد على انتشار الملاذات الآمنة.
- عنصر الاستراتيجية: يجب العمل على ترسيخ سيادة السلطات المحلية وتوحيد المؤسسات الأمنية تحت قيادة مركزية قوية وشرعية، خاصة في المحافظات الجنوبية. يهدف هذا إلى بناء جهاز أمني متماسك وقادر على مواجهة التنظيمات الإرهابية واجتثاثها، وتوفير بيئة مستقرة طاردة للإرهاب.

٢-تجريم وتصنيف الكيانات الداعمة للإرهاب:

- الأساس من النتائج: كشفت الدراسة عن "تواطؤ غير معلن أو توظيف سياسي" من قبل فاعلين محليين مثل الحوثيين والإخوان المسلمين، الذين يوفرون غطاءً أو دعمًا ضمنيًا للجماعات الإرهابية.
- عنصر الاستراتيجية: من الضروري تصنيف كل من الحوثيين والإخوان المسلمين كمنظمات إرهابية وحظر أنشطتهما في المدن الجنوبية. هذا الإجراء سيجرم تعاملاتهم ويقطع عنهم أي غطاء سياسي أو اجتماعي قد يستغلونه لدعم الإرهاب، وبالتالي يعزل التنظيمات الإرهابية عن حاضناتها السياسية والاجتماعية.
- الأساس من النتائج: تشير الدراسة إلى ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب لداعمي الإرهاب.

٣-عنصر الاستراتيجية: يجب على التحالف العربي ومجلس القيادة الرئاسي اتخاذ موقف حازم وواضح تجاه الإرهاب ومن يدعمه، خاصة القادم من محافظات مثل تعز، البيضاء، ومأرب. يتضمن ذلك الإقالة الفورية للمتورطين في دعم ورعاية وتمويل الإرهابيين، وتجريدهم من مناصبهم، وإحالتهم إلى التحقيق والمحاكمة

تفعيل المحاسبة القانونية وفرض الردع:

- لضمان المساءلة وبناء ردع قوي يمنع تكرار هذه الممارسات.

٤-تفكيك الملاذات الآمنة ومعسكرات الإرهاب:

- الأساس من النتائج: أكدت الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لـ "الملاذات الآمنة" وحددت مناطق معينة (تعز، مأرب، البيضاء، المهرة، حضرموت) كمواقع لمعسكرات إرهابية.

- عنصر الاستراتيجية: يتطلب ذلك تفكيكًا منهجيًا لهذه المعسكرات في المحافظات المذكورة. هذه المعسكرات تُعد نقاط انطلاق لحشد العناصر الإرهابية المدعومة من الإخوان والحوثي لاستهداف مناطق الجنوب (وادي حضرموت، عدن، شبوة، أبين، إلخ). تفكيكها سيقطع شريان الإمداد البشري واللوجستي لهذه الجماعات ويحد من قدرتها العملياتية.

تهدف هذه الاستراتيجية المتكاملة إلى معالجة جذور الإرهاب في اليمن، ليس فقط من خلال المواجهة العسكرية، بل أيضًا من خلال تجفيف منابع الدعم السياسي والمالي، وفرض سيادة القانون، وتوحيد الجهود الأمنية لمواجهة شاملة.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

١) أساس البلاغة. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (١٩٧٩). (ص ١٨١). دار المعرفة.

٢) الإرهاب السياسي. العكرة، أدونيس. (١٩٩١). (ط١). دار الطليعة.

٣) الإرهاب في القانون الجنائي. محب الدين، مؤنس. (١٩٨٣). (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.

٤) الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية. سويدان، أحمد حسين. (٢٠٠٥). (ط١). منشورات الحلبي الحقوقية.

٥) التعاون الدولي ومكافحة الإرهاب. الزهر، عبدالمغني جبران يناير–يونيو (مقال في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، ١٠،٢٢ .

٦) تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية. الخشن، محمد عبد المطلب. (٢٠٠٧). (ط١، ص ٣٦). دار الجامعة الجديدة.

٧) القاعدة في اليمن والسعودية. البكر، بشير. (٢٠١٠). دار الساقي.
٨) لسان العرب. ابن منظور، أبو الفضل. (١٩٩٣). (ط٣، مجلد ١، مادة رهب). دار صادر.
٩) مسؤولية أهل اليمن تُجاه مقدّسات المسلمين وثرواتهم. أبو مصعب السوري، عمر عبد الحكيم. (١٩٩٩).
١٠) المنجد في اللغة والأعلام. معلوف، لويس. (١٩٦٩). (ص ٢٨). دار المشرق.
١١) موسوعة السياسة. (١٩٨٥). (ج١، ط٢). الموسوعة العربية للدراسات والنشر.

ثانيا: الكتب المترجمة

1) Buzan, Barry & Wæver, Ole. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishers.
2) Hough, Peter. (2004). *Understanding Global Security*. Routledge.
3) Kirschbaum, Stanislav J. (2004). *Terrorisme et sécurité internationale*. Bruylant – Bruxelles. (p. 3

ثالثا: المجلات العلمية:

٦- انقلابات الإخوان الفاشلة (١٩٤٨-٢٠٢٤) عقيدة الفوضى وتنظيمات العنف. أبو السعد، طارق. (٢٠٢٥). مركز المسبار للدراسات والبحوث (الكتاب التاسع عشر بعد المئتين، مارس/آذار).
٧- تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية على السياسة العالمية: تحدّ للدول القومية. أتامان، مصطفى. (٢٠٠٣). المجلة التركية للعلاقات الدولية، ٢(١).

٨- الدول الهشة والفاشلة: وجهات نظر نقدية حول المفاهيم الهجينة. ناي، أوليفييه. (٢٠١٣). مجلة العلوم السياسية الدولية، ٣٣(٣).

٩- الدول الهشة": تقديم مفهوم سياسي. جريم، سونيا؛ ليماي-هيبرت، نيكولا؛ ناي، أوليفييه. (٢٠١٤). مجلة العالم الثالث، ٣٥(٢).

١٠- دور الاخوان المسلمين في الثورة اليمنية الدستورية عام ١٩٤٨م الجزء الثاني. فريح، وجدان كارون. (٢٠٢١). مجلة وميض الفكر للبحوث والدراسات، (٢١).

١١- ما وراء "الدولة الفاشلة": نحو بدائل مفاهيمية. كول، تشارلزت. (المجلد ١٧، العدد ٢).

https://doi.org/10.1177/1354066109353137

ثانيا: الكتب المترجمة

4) Buzan, Barry & Wæver, Ole. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishers.

5) Hough, Peter. (2004). *Understanding Global Security*. Routledge.

6) Kirschbaum, Stanislav J. (2004). *Terrorisme et sécurité internationale*. Bruylant – Bruxelles. (p. 3

ثالثا: المصادر الإلكترونية الموثقة:

١. "انقلابات الإخوان الفاشلة (١٩٤٨-٢٠٢٤) عقيدة الفوضى وتنظيمات العنف". (تاريخ النشر غير محدد). مركز المسبار للدراسات والبحوث. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.almesbar.net/

٢. "قصة الحوثيين". السرجاني، راغب. (تاريخ النشر غير محدد). الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=483

٣. "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" في اليمن الجنوبي: بين الأمس واليوم". أحمد، سمر. (تاريخ النشر غير محدد). معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. [ملاحظة: الرابط المقدم هو لصفحة بحث Google، يرجى تقديم الرابط المباشر للمقالة على موقع المعهد.]

٤. "الأفغان العرب (١٩٧٩-١٩٩٤).. دورهم في تصدير التنظيمات الإرهابية إلى البلدان العربية (دراسة تحليلية)". العلوي، صبري عفيف. (تاريخ النشر غير محدد). اليوم الثامن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://alyoum8.net/posts/94388

٥. "الحرب المستمرة على تنظيم القاعدة في اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). مركز ترينذز للبحوث والاستشارات. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://trendsresearch.org/ar/insight/

٦. "محافظة البيضاء... الثقب الأسود في حرب اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis

٧. "صفقة غامضة بين الحوثيين والقاعدة لتبادل ١٠٠ أسير في محافظة البيضاء وسط البلاد". (تاريخ النشر غير محدد). الأيام. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alayyam.info/news/9A

٨. "اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية". (تاريخ النشر غير محدد). اليوم الثامن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alyoum8.net/posts/9411

٩. "تنظيم القاعدة: تغير خارطة التحالفات خلال حرب اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://sanaacenter.org/ar/publications

١٠. مقتل ستة عناصر من القاعدة في غارة لطائرة بدون طيار في اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). فرانس ٢٤. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.france24.com/ar/

١١. "هروب عناصر داعش والقاعدة إلى مأرب يفضح خبايا دعم الإرهاب في اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). الأيام. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://alayyam.info/news/8BAYRQMS-D655

١٢. الأمم المتحدة، مجلس الأمن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://main.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1267

١٣. "القبض على القيادي القاعدي خالد باطرفي". (٢٠١١، ١٧ مارس). ٢٦ سبتمبر نت. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.26sep.net/nprint.php?lng=arabic&sid=7

١٤. "تفكيك قبائل الصبيحة.. مخطط إخواني لإشعال جنوبي اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). العين الإخبارية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://al-ain.com/article/brotherhood5-plot-strik

١٥. "شرطة تعز تبدأ بالتحقيق في مقتل نجل قيادي في اللواء ٣٥ مدرع". (٢٠٢٠، ٢٣ أغسطس). عدن نيوز. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://adennews.net/en/117241

١٦. "تعز: معقل الميليشيات غير النظامية". (تاريخ النشر غير محدد). مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://sanaacenter.org/ar/publications

١٧. "اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية". (تاريخ النشر غير محدد). اليوم الثامن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alyoum8.net/posts/9411

١٨. "تقارير الدول حول الإرهاب ٢٠٢١: اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). وزارة الخارجية الأمريكية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism

١٩. "اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية". (اليوم الثامن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alyoum8.net/posts/94

٢٠. "أمجد خالد.. «مهندس التفجيرات» من معاقل الإخوان إلى أحضان الحوثي". العين الإخبارية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://al-ain.com/article/amjad-khaled-bombing-engineer-brotherhood

٢١. "أبعاد أمنية واستخباراتية وراء خطاب أمجد خالد.. هكذا يخططون لإسقاط عدن". الأيام. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alayyam.info/news/A8OK8KQ5-CT4KKX-9

٢٢. "٣٨٧ يوماً من السلطة.. كيف استولت القاعدة على مدينة يمنية وسيطرت عليها وفقدتها في النهاية". (٢٠٢١، ٨ يناير). الشرعية نيوز. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://alsharaeanews.com/2021/01/08/28138/#:~

٢٣. "أحد فروع تنظيم القاعدة يستولي على مدينة يمنية كبرى ويطرد الجيش". البطاطي، سعيد؛ فهيم، كريم. (٢٠١٥، ٣ أبريل). نيويورك تايمز. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.nytimes.com/2015/04/04/world/middlee

٢٤. "القيادي بالقاعدة باطرفي : مشينا خطوات كبيرة في عملية تسليم مدينة المكلا للمجلس الأهلي ولا خلاف مع بلعيدي". بايعشوت، سند. (٢٠١٥، ٤ سبتمبر). حضارم نت. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. http://hadarem.com/m/index.php?ac=3&no=17096

٢٥. "تقرير خاص-القاعدة تخرج من حرب اليمن.. أقوى وأغنى". بيومي، يارا؛ براونينج، نوح؛ الغباري، محمد. (تاريخ النشر غير محدد). رويترز. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.reuters.com/article/world/-

٢٦. "ضبط في البحر: أسلحة إيرانية مهربة إلى الحوثيين". (تاريخ النشر غير محدد). سفارة الولايات المتحدة في اليمن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://ye.usembassy.gov

٢٧. الشرق الأوسط. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥.
https://asharq.com/politics/
٢٨. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥.
https://south24.net/news/news.php?nid=829
٢٩. "استراتيجية أمريكية لهزيمة الجهاديين في اليمن". (المستقبل للدراسات المتقدمة. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥.
https://futureuae.com/chosen.php/Mainpage/Item/689
رابعا: فيديوهات وتسجيلات
١-يوتيوب https://www.youtube.com/@aicadentv
٢-سجيل صوتي عبر صفحة أمجد خالد
٣-https://www.marsad.news/new/230161

دراسة تحليلية في ديناميات الفواعل المحلية والملاذات الآمنة والمناطق المستهدفة

د. صبري عفيف العلوي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل علمي معمّق لظاهرة الإرهاب في اليمن، مسلطةً الضوء على التداخل المركّب بين الجغرافيا، والبيئة الاجتماعية، والهشاشة الأمنية، والذي حوّل البلاد إلى مسرح مفتوح لنشاط التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها "القاعدة في جزيرة العرب" و"تنظيم داعش"، وأنصار الشريعة، خصوصًا بعد عام ٢٠١١.

وتوضح الدراسة أن البنية الجغرافية الوعرة، وتفكك المؤسسات الأمنية، وتضارب المصالح السياسية، شكّلت بيئة خصبة؛ لتكوين ما يمكن تسميته بـ"الملاذات الآمنة الإرهاب"، التي تُعدّ أداة استراتيجية في تمكين هذه الجماعات من التمركز، وإعادة الانتشار، وشنّ هجمات نوعية. كما تكشف الدراسة عن أوجه "التواطؤ غير المعلن" و"التوظيف السياسي" لبعض الفاعلين المحليين في تسهيل عمل هذه الجماعات، سواء؛ لتحقيق مكاسب عسكرية آنية، أم لإضعاف خصومهم في المعادلة الداخلية.

وتتناول الدراسة محافظات (البيضاء ومأرب، وتعز، وسيئون والمهرة) كنماذج بارزة على المناطق التي تشكّل بيئات حاضنة للتنظيمات المتطرفة. وتُبرز كيف أصبحت تلك المناطق نقطة ارتكاز لعمليات القاعدة وداعش، بدعمٍ مباشر وغير مباشر من بعض الفاعلين، وسُجلت خلالها حالات إفراج وتبادل منافع بين هذه الجماعات والحوثيين، ما يعكس تحالفات تكتيكية عابرة للاصطفافات العقائدية؛ مشكلة ملاذًا آمنًا لعناصر الإصلاح والقاعدة، مع وجود مراكز تدريب وتجنيد، وسط مؤشرات على تماهي بعض الوحدات العسكرية مع هذه الجماعات.

وتُظهر الإحصائيات أن محافظات الجنوب، ولا سيما عدن وأبين، تحمّلت العبء الأكبر من العمليات الإرهابية، حيث سُجّل ما يزيد عن ٣٦٠٠ ضحية جراء ٦٧٧ عملية إرهابية خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٤، نفذت معظمها باستخدام سيارات مفخخة وتفجيرات انتحارية، بما يعكس تصاعد الخطر الممنهج الذي يستهدف النسيج المجتمعي والاستقرار المؤسسي في الجنوب.

وبناءً على هذه المعطيات، توصي الدراسة بما يلي:

١. اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب، تركز على توحيد الأجهزة الأمنية وتفعيل دور السلطات المحلية في الجنوب.

٢. تصنيف جماعتي الحوثيين والإخوان المسلمين كتنظيمين إرهابيين، وحظر أنشطتهما في المحافظات الجنوبية.

٣. ملاحقة جميع المتورطين في دعم وتمويل وتسهيل نشاط التنظيمات الإرهابية، وإحالتهم إلى القضاء المختص.

٤. تفكيك معسكرات الإرهاب في تعز، ومأرب، والبيضاء، والمهرة، وحضرموت، والتي تُستخدم كمنصات انطلاق نحو شبوة وأبين ووادي حضرموت وسائر مناطق الجنوب.

تمثل هذه التوصيات خطوة حيوية لإغلاق المساحات الرمادية التي تتغذى منها التنظيمات الإرهابية، وتوفير بيئة آمنة تُمكّن مؤسسات الدولة من استعادة دورها، وضمان أمن واستقرار الجنوب واليمن عمومًا.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب، اليمن، الخرائط الجغرافية للإرهاب، الخرائط الوظيفية، الفواعل المحلية، الملاذات الآمنة، المناطق المستهدفة.

Abstract

The Geographical and Functional Mapping of Terrorism in Yemen: An Analytical Study on the Dynamics of Local Actors, Safe Havens, and Targeted Areas

Dr. Sabri Afif Al-Alawi

This study aims to provide an in-depth scientific analysis of the phenomenon of terrorism in Yemen, highlighting the complex interplay between geography, social environment, and security fragility—factors that have turned the country into an open arena for terrorist activity, particularly since 2011. At the forefront of this threat are Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP) and the Islamic State (ISIS).

The study demonstrates that the country's rugged terrain, the fragmentation of security institutions, and conflicting political interests have created fertile ground for what can be termed "terrorist safe havens." These havens serve as strategic tools enabling extremist groups to establish strongholds, regroup, and launch targeted attacks. The research also exposes forms of tacit collusion and political exploitation by some local actors, who have facilitated the operations of these groups either for short-term military gains or to weaken rivals in the internal political landscape.

The analysis focuses on key governorates—Al-Bayda, Marib, Taiz, Sayoun, and Al-Mahrah—as prominent examples of environments conducive to the entrenchment of extremist organizations. These areas have become operational hubs for AQAP and ISIS, often with indirect support from political and tribal actors. The study documents cases of prisoner releases and exchanges of benefit between these groups and the Houthi movement, indicating tactical alliances that transcend ideological divides. It also highlights how regions such as Marib have served as safe zones for Al-Islah Party and AQAP elements, hosting recruitment and training centers, amid signs of partial alignment between some military units and extremist factions.

Statistical data reveal that the southern governorates—especially Aden and Abyan—have borne the brunt of terrorist attacks. Between 2000 and 2024, more than 3,600 casualties were recorded across 677 terrorist operations, most of which involved car bombings and suicide attacks. These figures reflect the escalating and systematic threat posed to social cohesion and institutional stability in southern Yemen.

In light of these findings, the study proposes the following key recommendations:

1. Adopting a comprehensive national strategy for counterterrorism, focusing on unifying security forces and empowering local authorities in the South.
2. Officially designating the Houthi and Al-Islah movements as terrorist organizations and banning their activities in southern governorates.

3. Prosecuting all individuals involved in supporting, financing, or facilitating terrorist activity, and referring them to the competent judiciary.
4. Dismantling terrorist training camps in Taiz, Marib, Al-Bayda, Al-Mahrah, and Hadramawt, which are used as launchpads for operations toward Shabwah, Abyan, Wadi Hadramawt, and the broader southern region.

These recommendations represent a crucial step toward eliminating the grey zones exploited by terrorist networks and ensuring a secure environment that enables the restoration of state authority and lasting stability in Yemen—particularly in its southern regions.

Keywords: Terrorism, Yemen, Geographical Mapping of Terrorism, Functional Mapping, Local Actors, Safe Havens, Targeted Areas.

مقدمة"

تمثل ظاهرة الإرهاب في اليمن أحد أبرز ملامح التفكك الأمني والسياسي الذي تعيشه البلاد منذ عقود، لكنها تفاقمت بشكل غير مسبوق بعد عام ٢٠١١، إذ باتت خريطة اليمن أشبه بـ"مسرح مفتوح" للعمليات الإرهابية، حيث تندمج فيه الجغرافيا المعقدة، والأزمات السياسية، والاحتقان الاجتماعي، لتنتج بُنى مرنة وخفية للتمركز والتوسع الإرهابي.

وفي قلب هذه الظاهرة، تبرز "الملاذات الآمنة" كأداة استراتيجية تمكّن الجماعات الإرهابية من الصمود، وإعادة التموضع، وتنظيم هجماتها، مستفيدة من التناقضات الداخلية للدول، ومن البيئة الطاردة للحوكمة الأمنية.

وتتجلى خصوصية الحالة اليمنية بوصفها نموذجًا شديد التركيب لتموضع الإرهاب وتوسّع الملاذات الآمنة، حيث اجتمع الانهيار المؤسسي للدولة، وتعدد الفاعلين المحليين المسلحين، وانفتاح الجغرافيا الوعرة، والتدخلات الإقليمية والدولية، لتشكّل معًا بيئة مواتية لنشاط الجماعات

المتطرفة مثل تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" و"داعش"، و"أنصار الشريعة" وتحوّل أجزاء من البلاد إلى فضاءات خارجة عن السيطرة، تنشط فيها الجماعات المتطرفة بحرية نسبية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها أحد أكثر الجوانب إشكالية في هذا السياق، وهو "التواطؤ المعلن وغير المعلن أو التوظيف السياسي" الذي تمارسه بعض الفواعل المحلية تجاه الجماعات الإرهابية، من أجل مكاسب عسكرية أو نفوذ ميداني. وقد تم اختيار جماعة الإخوان المسلمين (حزب الإصلاح) وجماعة الحوثيين كنموذجين؛ لتحليل هذا النوع من التفاعل الرمادي والمعقد، نظرًا لمّا تتمتع به كل منهما من حضور جغرافي واسع، وقوة سياسية وعسكرية مؤثرة في مجريات الحرب اليمنية.

ومن خلال التتبع الزمني والمكاني للأنشطة الإرهابية، يتضح أن الجماعات المسلحة — سواء تلك المصنفة رسميًا إرهابية مثل تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" و"داعش"، أو تلك التي تمارس أساليب مشابهة كالإخوان والحوثيين— لا تعمل عشوائيًا، بل تنشط وفق خرائط دقيقة تستند إلى عناصر الجغرافيا، التوازنات السياسية، والفجوات الأمنية والاجتماعية.

هذه الدراسة لا تسعى إلى تقديم سرد إخباري عن العمليات الإرهابية، بل تهدف إلى تفكيك البنية العميقة لخرائط الإرهاب عبر تحليل المكونات الثلاثة التالية:

١-الفواعل المحلية.

٢- الملاذات والممرات الآمن.

٣-المناطق المستهدفة.

المبحث الأوّل:

الإطار الاجرائي للدراسة

تُعد هذه الدراسة محاولة منهجية لتحليل "الإرهاب كظاهرة مركّبة" تتغذى من التصدعات العميقة في بنية الدولة اليمنية، ومن التناقضات بين اللاعبين المحليين والدوليين. فهي تفتح بابًا لفهم

كيف تتحول الجغرافيا إلى عامل حاسم في تمكين الجماعات الإرهابية، وكيف تتفاعل السياسات الداخلية (التحالفات، الانقسامات، الفساد) مع العوامل الاجتماعية (الفقر، التهميش، الجهل) لإنتاج بيئة وظيفية حاضنة للإرهاب.

- الإشكالية البحثية:

كيف تتشكل خرائط الإرهاب في اليمن من خلال شبكة الفواعل المحلية والملاذات والممرات الآمنة والمناطق المستهدفة؟

السؤال الرئيسي للدراسة:

كيف تتشكل خرائط الإرهاب في اليمن من خلال شبكة الفواعل المحلية والملاذات والممرات الآمنة والمناطق المستهدفة؟

الأسئلة الفرعية:

١. كيف ساهمت الفواعل المحلية المسلحة، وتحديدًا جماعتي الإخوان المسلمين (الإصلاح) والحوثيين، في نشوء أو توسّع الملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية في اليمن، عبر أنماط من التواطؤ أو التوظيف السياسي أو التغاضي؟
٢. ما هي أبرز المناطق التي تشكّل ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية في اليمن؟ وما الخصائص الجغرافية والسياسية التي تساعد على ذلك؟
٣. ما طبيعة الممرات التي تستخدمها الجماعات الإرهابية بين الملاذات والمناطق المستهدفة؟ وكيف يتم تأمينها لوجستيًا؟
٤. ما أنماط العمليات الإرهابية التي تنفذها الجماعات المسلحة في المناطق المستهدفة؟ وما دوافع اختيار تلك المناطق؟
٥. إلى أي مدى تسهم العوامل السياسية (مثل الانقسامات، ضعف الدولة، التنافس المحلي) في تعزيز حضور الجماعات الإرهابية؟

٦. كيف تؤثر الفجوات الأمنية والتضارب بين الأجهزة الأمنية والعسكرية في تكوين هذه الخرائط الإرهابية؟

٧. ما الفرق بين خرائط الإرهاب في الشمال والجنوب اليمني؟ وهل هناك فروقات في أنماط التمركز والتحرك والاستهداف؟

٨. ما الاستراتيجيات الفاعلة التي يمكن تبنيها لإضعاف هذه الخرائط وتفكيك البنى الحاضنة للإرهاب؟

- فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أنَّ تمدد الإرهاب في اليمن ليس مجرد نتيجة لعوامل أمنية تقليدية، بل هو نتاج تفاعلٍ معقّد بين الفراغات السياسية والضغوط الاجتماعية واختلال التوازنات العسكرية، وهو ما يجعل من ظاهرة "خرائط الإرهاب" بنية ديناميكية قابلة للتغير والتكيف.

١. أن الفواعل المحلية المسلحة في اليمن، وفي مقدمتها الإخوان والحوثيون، قد أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج بيئة ملائمة للجماعات الإرهابية، إما عبر التنسيق الظرفي، أو من خلال التغاضي المتعمد، أو بتوفير مظلات ميدانية، بهدف تعزيز موقعها العسكري أو السياسي.

٢. أن التوزيع الجغرافي للملاذات الآمنة في اليمن مرتبط بتضاريس معقدة وفراغات أمنية مستمرة.

٣. أن الممرات بين المحافظات تُستخدم استراتيجيًا كشبكة لوجستية للجماعات الإرهابية بسبب غياب التنسيق الأمني بين القوى المتنازعة.

٤. أن المناطق المستهدفة تُحدّد بناء على رمزيتها السياسية أو هشاشتها الأمنية.

- أهداف الدراسة:

١-معرفة سلوك الفاعلين المحليين تجاه الجماعات الإرهابية من حيث التحالف، التواطؤ، أو المواجهة، وتحليل أثر هذا السلوك على توازن القوى في اليمن.

٢-تقديم خريطة تحليلية مفصلة لمراكز تواجد الجماعات الإرهابية في اليمن.

٣-تحليل ديناميكيات انتقال الجماعات بين الملاذات والمناطق المستهدفة.

٤-فهم العوامل المحلية (الاجتماعية والسياسية والأمنية) التي تسهم في تعقيد الظاهرة.

٥-تقديم تصنيف وظيفي للمناطق الجنوبية من حيث درجة تعرضها للخطر الإرهابي.

٦-اقتراح معالجات استراتيجية تُراعي الطابع المركّب للبيئة اليمنية.

- منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج التحليلي المركب (Mixed Analytical Approach)، ويشمل:

١-التحليل الوثائقي للتقارير الأمنية والتقارير الأممية.

٢-تحليل الخرائط الجغرافية للعمليات الإرهابية خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٥).

٣-المقارنة الزمنية والمكانية للهجمات.

٤-تحليل كيفي لتصريحات شهود، وأهالي مناطق النزاع، وخبراء أمنيين.

٥-الربط بين المؤشرات الاجتماعية والانتشار الجغرافي للظاهرة.

تعريفات إجرائية للمفاهيم والمصطلحات

١- الخرائط الجغرافية للإرهاب: تُعرف الخرائط الجغرافية للإرهاب بأّنها تمثيلات مكانية دقيقة تُستخدم لتحليل وتوضيح توزيع الجماعات الإرهابية وأنشطتها عبر مناطق جغرافية محددة داخل اليمن. وتشمل هذه الخرائط المواقع التي تتم فيها العمليات الإرهابية، مناطق النفوذ، ومراكز التمركز، مما يتيح فهم الأبعاد الجغرافية للظاهرة وتحليلها بطريقة علمية[٧٨].

[٧٨]) ينظر: **Link: https://www.jstor.org/stable/**٢٦١٩٥٤٣٢ صفحات (٤٦-٥٢) وتعريف مماثل ورد في: **Newman, E. (2006). Exploring the 'Root Causes' of Terrorism. Studies in Conflict & Terrorism**، ٢٩(٨)، ٧٤٩-٧٧٢.

٢- الخرائط الوظيفية: تشير الخرائط الوظيفية إلى التمثيلات التي توضح الأدوار والوظائف المتنوعة التي يؤديها الفاعلون المختلفون ضمن منظومة الإرهاب. وتشمل هذه الأدوار التمويل، التدريب، التجنيد، والعمليات التنفيذية، مما يساعد في فهم كيفية تفاعل هذه العناصر لتشكيل شبكة إرهابية متكاملة من حيث الوظائف والعلاقات.[٧٩]

٣- الفواعل المحلية: يقصد بالفواعل المحلية جميع الأطراف والأفراد والمنظمات التي تنشط ضمن الحدود الوطنية لليمن، وتمارس تأثيرًا مباشرًا على المشهد الأمني والسياسي المحلي. وتشمل هذه الفواعل الجماعات المسلحة، الفصائل السياسية، وأجهزة الدولة أو غيرها من الكيانات ذات الصلة التي تلعب دورًا في تعقيد أو تهدئة المشهد الأمني.

٤- الملاذات الآمنة: طبقاً لمّا تم التوافق على تعريفه بواسطة مؤسسات البحث المتخصصة في دراسات الإرهاب بما في ذلك مؤسسة راند الأمريكية فإن الملاذ الآمن هو مكان مادي لتنفيذ أعمال القيادة والسيطرة والتدريب وتخطيط العمليات وبناء الشبكات. وبمعنى آخر فإن الملاذ الآمن يتمثل في الموقع الذي يتم فيه تعبئة الإمكانات والمحفزات المالية والميدانية والدعائية لتسهيل تنفيذ العمليات الإرهابية.[٨٠] وتعرف الملاذات الآمنة بأنها مناطق جغرافية أو مواقع محددة توفر بيئة محمية نسبياً للجماعات الإرهابية، حيث تسمح لهم بالاختباء، التدريب، التخطيط، وإعادة التنظيم بعيدًا عن رقابة السلطات الأمنية. وتتميز هذه المناطق بضعف وجود الدولة أو بطبيعتها الجغرافية الوعرة التي تسهل حماية تلك الجماعات.[٨١]

---

[٧٩] **Link: https://cup.columbia.edu/book/inside-terrorism/**٩٧٨٠٢٣١١٢٦٩٩٧(انظر: الفصل الخامس: " **The Structure and Function of Terrorist Networks**"، صفحات (١٠٠-١٢٥)

[٨٠]) إرهاب الملاذات الآمنة" في أفريقيا وارتباطه بفشل الدولة المؤسساتي**https://www.almesbar.net/**

[٨١]) الحرب السياسية على الإرهاب: العقيدة الفاسدة، واستهداف مصادر القوة الناعمة **https://acrseg.org/40599?utm_source=chatgpt.co**

٥- المناطق المستهدفة: تشير المناطق المستهدفة إلى المواقع الجغرافية التي تتعرض لعمليات الجماعات الإرهابية، سواء كانت عسكرية أو تفجيرية أو عمليات تجنيد وتمويل. ويتم اختيار هذه المناطق لأسباب استراتيجية أو رمزية أو اقتصادية بهدف تحقيق أهداف التنظيمات الإرهابية.[٨٢]

- هيكل الدراسة:

لقد اشتملت الدراسة على ستة فصول رئيسية، تم توزيعها على النحو الآتي: الفصل الأول: الإطار الإجرائي للدراسة، ويتضمن تحديد مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وتساؤلاتها، والفرضيات، بالإضافة إلى المنهجية المستخدمة ومجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات. والفصل الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري، ويعرض المفاهيم والمصطلحات الرئيسة ذات الصلة، ويقدم الخلفيات النظرية والنماذج التفسيرية التي اعتمدت عليها الدراسة في تحليل الظاهرة المدروسة.

وجاء الفصل الثالث: طبيعة الفاعلين المحليين (الإخوان والحوثيين)؛ ليتناول هذا الفصل النشأة والتطور التنظيمي لكل من جماعة الإخوان المسلمين وحركة الحوثيين، إضافة إلى تحليل أنماط انتشارهم ومستوى تأثيرهم في المشهد اليمني. والفصل الرابع: الملاذات والممرات الآمنة للإرهاب في اليمن، ويبحث في الجغرافيا الأمنية التي تستغلها التنظيمات الإرهابية، وأنواع الملاذات الآمنة، ودور بعض الفاعلين في توفير الحماية أو التغطية لهذه الكيانات.

أما الفصل الخامس: المناطق المستهدفة وأنماط العمليات الإرهابية، ويستعرض أبرز المناطق التي كانت مسرحًا لعمليات التنظيمات الإرهابية، ويحلل أنماط وأساليب الهجمات، وأهدافها الاستراتيجية والتكتيكية. واختتمت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات ومرصد بأهم المصادر والمراجع والملاحق.

---

[٨٢]) الإرهاب في اليمن نشأته ومراحل تطوره.. ودوافعه ومصادر تمويله **https://perimjournal.com/1448/?utm_source=**

المبحث الثاني:

الإطار المفاهيمي والنظري

أولا: الإرهاب، مفهومه والتشريعات الدولية لمكافحته

الإرهاب هو ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد تتجاوز مجرد استخدام العنف أو التهديد به. يُعرف الإرهاب عموماً بأنه أسلوب تستخدمه جماعات غير حكومية تستهدف المدنيين أو مؤسسات الدولة بهدف تحقيق مكاسب سياسية أو أيديولوجية عبر بث الرعب والخوف في المجتمعات. تتنوع دوافع الإرهاب بين سياسية، دينية، اجتماعية، واقتصادية، وتتراوح أساليبه بين الهجمات المسلحة المباشرة، التفجيرات الانتحارية، عمليات الخطف، وحتى الحرب

النفسية والإعلامية التي تهدف إلى التأثير في الرأي العام. ويرتبط الإرهاب ارتباطًا وثيقًا بالتحديات الأمنية غير التقليدية، خصوصًا في مناطق الصراعات الداخلية والدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتها، حيث يوفر هذا السياق بيئة ملائمة لنمو التنظيمات الإرهابية وانتشارها.

١- الإرهـاب لغة:

إنّ لفظة "إرهاب" كان يقصد بها في بدايات القرن الثامن عشر، الأعمال والسياسات الحكومية، التي تستهدف زرع الرعب بين المواطنين، وصولًا إلى تأمين خضوعهم لرغبات الحكومة، ليصل اليوم إلى أن يتعدى هذا التحديد السياسي للمصطلح، ويكون ذاك الوصف للأعمال التي يقوم بها الأفراد والمجموعات وحتى الدول؛ لأسباب وغايات متعددة بعضها إيديولوجي فكري، وبعضها الآخر عقائدي ديني وبعضها ذا أبعاد إجرامية بحتة.

إنّ كلمة أو لفظة: " إرهاب" أو"إرهابي" أو " إرهابية " عمومًا مصطلح حديث الاستعمال في اللغات الحيّة في عالم اليوم لا يتعدى تاريخ بدء استعماله القرن الثامن عشر. يرجع مصدر كلمة "إرهاب" في اللغة الإنجليزية إلى الفعل اللاتيني Ters الذي اشتقت منه كلمة (Teroor)، ومعناه الرعب أو الخوف الشديد. ويعرف قاموس أكسفورد الإنجليزي الإرهاب بأنه: "استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أغراض سياسية". وتتكون كلمة "إرهاب" في اللغة الإنجليزية بإضافة المقطع "ISM" إلى الاسم "Teroor" بمعنى فزع ورعب وهول، ويستخدم منها الفعل "Terrorize" بمعنى يرعب ويفزع.

وفي قاموس السياسة الحديثة " modern Politics A dictionary of " فإن كلمة إرهابي تستخدم في وصف الجماعات السياسية التي تستخدم العنف للضغط على الحكومات لإجبارها على تأييد الاتجاهات المنادية أو المطالبة بالتغييرات الاجتماعية الجذرية، وتدور التعريفات الأخرى في القواميس الإنجليزية حول المعنى السابق ذكره.

وتدور معاني كلمة "إرهاب" في القواميس العربية، والعالمية حول معاني الخوف، أو الرهبة، أو الفزع الشديد. وقد بات هذا المصطلح الأكثر شيوعًا في الخطاب الرسمي والإعلامي الدوليين والمحليين على السواء. وتحقق ذلك نتيجةً لطبيعية الأحداث الإجرامية المتصاعدة، بما تشكّله من خطورة، هذا بالإضافة للممارسات السياسية للدول– وخصوصا الكبرى منها – والتي تملك الوسائل الإعلامية التي تتحكم في توجيه الخطاب الإعلامي بتكويناته وتحيين مفرداته".[٨٣]

ومما لا شك فيه أن الإحاطة بمفهوم الأعمال الإرهابية يبدأ بمعرفة الحقيقة اللغوية لكلمة "إرهاب"، ومعرفة مدى التباين أو الاتفاق لمعناها بين اللغات الحية، ولعله من أهم الأهداف الأساسية لهذه الدراسة، هو الوصول إلى مقاربة معرفية، تعرف بها الأعمال الإرهابية تعريفًا موضوعيًّا وقانونيًّا مبرّأة من الاعتبارات السياسية والشخصية، ويمكن الوصول إلى هذا الهدف كلما تطابق المعنى اللغوي لكلمة "إرهاب" في اللغات المعاصرة.

[٨٣] (ينظر: تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية، محمد عبد المطلب الخشن، الطبعة –١، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٣٦.

إذا بدأنا بالتعريف اللغوي لكلمة (إرهاب) في اللغة العربية نجد أن المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة (إرهاب) أو (إرهابي)، ويرجع بعضهم ذلك إلى أنها كلمات حديثة الاستعمال ولم تكن معروفة في الأزمنة القديمة، والأصل اللغوي لكلمة "إرهاب" في اللغة العربية هو الفعل "رهب" أي خاف، وأرهبه، واسترهبه، أي أخافه، والراهب هو المتعبد، ومصدره "الرهبة" و«الرهبانية» بفتح الراء و"الترهب" هو التعبد.

ورد في لسان العرب في مادة (رهب): رهب بالكسر، يرهب رهبة ورهبا بالضم، ورهبا، أي خاف، ورهب الشيء رهبا ورهبة: خافه[٨٤]. وقد أقر المجمع اللغوي كلمة الإرهاب ككلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها "رهب" أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل "أرهب"، وأرهب بمعنى خوف.

وقد أطلق مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط على "الإرهابيين" أنه وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية. [٨٥]

وفي قاموس المنجد ورد أن " الرهب" و"المرهوب" هو ما يخاف منه، والفعل الثلاثي هو "رهب" أي خاف، وهي مشتقة من المصدر، وهو " الإرهاب" ويعرف المنجد "الإرهابي "بأنه: (من يلجأ للإرهاب لإقامة سلطته)[٨٦]. وقد ورد على لسان الزمخشري أن كلمة "رهيب" في أساس البلاغة تعني الرجل المرهوب الذي عدوة منه مرعوب[٨٧]. وفي القاموس السياسي، فكلمة إرهاب تعني (محاولة نشر الذعر والفزع؛ لتحقيق أغراض سياسة، والإرهاب وسيلة تستخدمها الحكومة الاستبدادية لإرغام الشعب على الخضوع والاستسلام) وفي الموسوعة السياسية يعني الإرهاب استخدام العنف أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاغتيال والتشويه، والتعذيب، والتخريب، والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين،

---

[٨٤]) لسان العرب أبو الفضل ابن منظور، دار صادر بيروت، ط٣ ،١٩٩٣، مجلد أول، مادة رهب ص٤٣٦ ٤٣٧

[٨٥]) الإرهاب الدولي، نبيل أحمد، ص ١٩-٢٠.

[٨٦]) قاموس المنجد، طبعة دار الشروق ١٩٦٩ص٢٨٢

[٨٧]) أساس البلاغة، دار المعرفة، ١٩٧٩، بيروت، ص ١٨١، نقلا عن: محمد عبد المطلب الخشن، مرجع سابق، ص:٤٠

مثل كسر روح المقاومة، وهدم معنويات الأفراد، والمؤسسات أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية، أو لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية.[٨٨]

إن فكرة الإرهاب ترتكز على استعمال القوة غير المشروعة، فالإرهاب هو: "كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة. وبذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة للقانون الدولي، ومن هنا يقع مرتكبوها تحت طائلة العقاب طبقًا لقوانين سائر الدول.

٢- الإرهـاب اصطلاحًا:

والإرهاب هو اصطلاحًا جريمة دولية سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضًا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول. إلا أن الإرهاب هو "اصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف (حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن، أكان ذلك في صورة اختطاف للأشخاص أو أخذ للرهائن – وخاصة منهم الممثلين الدبلوماسيين– وقتلهم ووضع متفجرات أو عبوات ناسفة في أماكن تجمع المدنيين أو وسائل النقل العامة، والتخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة.

ويرى نبيل حلمي أن الإرهاب هو "الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبًا يعرض للخطر أرواحًا بشرية أو يهدد حريات أساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما.[٨٩]

إن نظرة فاحصة لمجمل التعاريف السابقة للإرهاب تبين أنها جميعها تتقاطع في عناصر ثلاث:

١. استخدام غير مشروع للعنف أو التهديد به ضد مدنيين أبرياء يشكلون ضحية واسطية (وسيلة لإيصال الرسالة).

---

[٨٨]) موسوعة السياسة، ج١، ط٢، الموسوعة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص: ١٣٥

[٨٩]) الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية، أحمد حسين سويدان، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة –١– ٢٠٠٥، ص ٤٢..

٢. إشاعة جو من الرعب والخوف العام لدى الجهة المستهدفة.

٣. استغلال جو الخوف والفزع للضغط على الجهة المستهدفة بقصد الحصول منها على مطالب وأهداف سياسية أو إيديولوجية أو دينية أو أثنية.

لقد كانت أهم المحاولات الفقهية لتعريف الإرهاب، تلك التي بذلت عام ١٩٣٠م في أثناء المؤتمر الأول لتوحيد القانون الجنائي الذي انعقد في مدينة وارسو في بولندا. ومن هذه التعاريف الفقهية للإرهاب ما ذكره "سوتيل" بأنه: " العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف محدد".

يعرف والتر " Walter " العمل الإرهابي أو الإرهاب بأنه: " عملية إرعاب تتألف من ثلاث عناصر: فعل العنف أو التهديد باستخدامه، وردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات خوف الضحايا أو الضحايا المحتملين، والتأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه والخوف الناتج عن ذلك".[٩٠]

أما الفقيه (أشميد) فقد حاول أن يضع تعريفًا جامعًا للإرهاب وذلك عن طريق جمع (١٠٩) تعريفات عدة لعدد من الباحثين والفقهاء في مختلف أبواب المعرفة، ثم استخرج أهم العناصر التي تتضمنها تلك التعاريف وصاغها في التعريف الآتي: "الإرهاب هو أسلوب من أساليب الصراع الذي تقع فيه الضحايا جزافًا كهدف عنف فعال وتشترك هذه الضحايا الفعالة مع جماعة أو طبقة في خصائصها مما يشكل أساسًا لانتقائها من أجل التضحية بها". وقد ارتكز هذا التعريف على العناصر الآتية:

- الإرهاب أسلوب للقتال.
- المستهدفون في العنف أشخاص يتم اختيارهم عشوائيا.
- المنفذون ليس بالضرورة أن يكونوا بين الضحايا.
- الرأي العام والحكومة هدفان ثانويان.

[٩٠]) الإرهاب في القانون الجنائي، مؤنس محب الدين رسالة دكتوراه، كلية الحقوق– جامعة المنصورة، مصر١٩٨٣، ص ٧٣.

- خدمة مصالح عاجلة وآنية.[٩١]
- خلط بين التعريف في حد ذاته بوصفه مفهومًا مجردًا وبين الأسلوب والباعث والطريقة لدى من يتعاملون بالإرهاب.
- التناقض الواضح في عرضه لعناصر تعريفه في وصف الضحية. [٩٢]

كما عرف العمل الإرهابي بأنه: عبارة عن عنف مادي، وهو بوصفه ظاهرة معاصرة، خاصة بالمجتمعات المؤمنة، وطريقة عمله غير مسبوقة، وهو لا يكون فعالا إلا في المجتمعات التي يكون فيها العنف محرمًا أو منبوذًا[٩٣]

٣- التشريعات الدولية لمكافحة الإرهاب[٩٤]

لقد تُرجمت كثير من المفاهيم الفقيه للإرهاب إلى نصوص واتفاقات دولية وإقليمية، بل تشريعات داخلية، تكوّن المرجعية التشريعية لتجريم مرتكبي الأعمال الإرهابية وعقابهم، ومن ثمة الوصول إلى خطوة مهمة في طريق مكافحتها، ولعل نصوص الاتفاقية هي أحسن وسيلة لتحقيق هذا الهدف.

إن المعاهدات والبرتوكولات الدولية الخاصة بالأعمال الإرهابية عديدة تتجاوز الثلاثة عشر اتفاقية وبرتوكول، هي كالآتي:

اتفاقية عام ١٩٦٣ الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات .اتفاقية سنة ١٩٧٠ لمكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات .اتفاقية سنة ١٩٧١ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني، .اتفاقية سنة ١٩٧٣ لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها .اتفاقية سنة ١٩٧٩ لمناهضة أخذ الرهائن .اتفاقية سنة ١٩٨٠ للحماية المادية للمواد النووية، بروتوكول سنة

---

[٩١]) التعاون الدولي ومكافحة الإرهاب/ د، عبد المغني جبران الزهر/ مجلة العلوم الاجتماعية الانسانية جامعة عدن، المجلد العاشر/ العدد الثاني والعشرين/ يناير يونيو ٢٠٧٧ ص ٢١٠

[٩٢]) الارهاب السياسي، د ادونيس العكرة ار الطليعة، القاهرة ، ١٩٩١، ط١ ص٤

[٩٣] (–Stanislav. J. Kirschbaum,"terrorisme et sécurité internationale ", –bruylant – bruxellas F1, 2004, P 03

[٩٤] الإرهاب مفهومه والجهود التشريعية العربية والدولية لمكافحته**https://perimjournal.com/1436/**

١٩٨٨ المتعلقة بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، التكميلي لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني .اتفاقية سنة ١٩٨٨ لقمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة الملاحة البحرية .بروتوكول سنة ١٩٨٨ المتعلق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري .اتفاقية سنة ١٩٩١ لتمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها. الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، لسنة ١٩٩٧. الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، لسنة ١٩٩٩ .الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لسنة ٢٠٠٥. وثلاث اتفاقيات مرجعية تتعلق الأولى منها باتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧، وتتعلق الثانية بالاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧، وتتعلق الثالثة بالاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لعام ١٩٩٨.

٤- قرارات تصنيف الإرهاب في اليمن

إن مجلس الأمن يشير إلى إدراج تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومن يرتبط به من أفراد في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التي وضعتها اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٩٨٩ (٢٠١١)، وإذ يشدد في هذا الصدد على ضرورة التنفيذ الصارم للتدابير الواردة في الفقرة ١ من القرار ٢٠٨٣ (٢٠١٢) باعتباره أداة هامة في مكافحة الأنشطة الإرهابية في اليمن، إذ يدين جميع الأنشطة الإرهابية، والهجمات التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية للنفط والغاز والكهرباء والسلطات الشرعية، بما فيها تلك التي تهدف إلى تقويض العملية السياسية في اليمن، وإذ يؤكد من جديد قراره ٢١٣٣ (٢٠١٤) ويهيب بجميع الدول الأعضاء إلى منع الإرهابيين من الاستفادة بشكل مباشر أو غير مباشر من مبالغ الفدية أو من التنازلات السياسية وتأمين الإفراج عن الرهائن بشكل آمن.[٩٥]

٥- التنظيمات الإرهابية في اليمن

[٩٥]) مشروعية القرارات الصادرة عن مجلس الامن واليات الرقابة عليها لحفظ السلام واامن الدوللين راجح يزيد بلال ٢٠١٣م بدون دار نشر ص١٢١

- تنظيم "القاعدة :

تم تأسيس تنظيم القاعدة في جزيرة العرب عام ٢٠٠٩، وتركزت القاعدة في المحافظات المجاورة شبوة وأبين اللتان زادت رقعة نشاطها فيها نظرًا للدعم الآتي لها من المكلا، مستغلة غياب أو عدم جاهزية مؤسسات الدولة سيطر عناصر التنظيم على مدينة المكلا الساحلية، عاصمة محافظة حضرموت في أبريل ٢٠١٥، ويمتلك بها عدة معسكرات تدريب لعناصره، والمستجدين فيه، بالإضافة لامتلاكه مخزونًا كبيرًا من العتاد والآليات العسكرية، تصنفه الأمم المتحدة وعديد من الدول.

وأبرز قيادات تنظيم القاعدة في اليمن أبو علي الحارثي أوّل من قتل في عملية، طائرة بدون طيار داخل اليمن في نوفمبر ٢٠٠٢، قاسم الريمي، المكنى ب"أبو هريرة الصنعاني" شغل منصب القائد العسكري للتنظيم منذ تأسيسه، إبراهيم العسيري، المعروف بـ"صانع القنابل" لتنظيم القاعدة. ويمتلك التنظيم مبالغ مالية ضخمة تقدر بعدة مليارات من الريالات اليمنية تم الحصول عليها من خلال السطو على عدد من فروع البنك المركزي باليمن، وهو يستخدمها في تمويل عملياته العسكرية، كذلك استولى على آليات وعتاد عسكري ضخم ومبالغ مالية وخصوصاً في مدينة المكلا، مركز محافظة حضرموت، وتهريب النفط والإتجار بالأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها في الشواطئ اليمنية، كذلك عمليات الخطف وطلب الفدية.

تبنى التنظيم في أكتوبر ٢٠١٧ هجومًا على موقع عسكري في جنوب اليمن، وفجر تنظيم القاعدة في سبتمبر ٢٠١٧ مركز عسكري لقوات النخبة الحضرمية في محافظة حضرموت شرق اليمن، واستهدف تنظيم القاعدة في مايو ٢٠١٦ معسكر للقوات الجنوبية بمدينة المكلا جنوب شرق البلاد ومقر قائد المنطقة العسكرية الثانية في حضرموت، كما فجّر في يناير ٢٠١٦ مقرًا للشرطة في محافظة لحج.[٩٦]

- تنظيم "داعش"

ظهر تنظيم داعش في اليمن العام بعد ٢٠١٤ بعد مبايعة جلال بلعيدي مع مجموعة من رفاقه في تنظيم القاعدة "أنصار الشريعة" زعيم "داعش" أبو بكر البغدادي وكان يعد ذلك إعلاناً رسميا لدخول تنظيم

[٩٦]) التطرف والإرهاب في اليمن.. خريطة الحواضن، https://www.europarabct.com/

"داعش" إلى اليمن، وانتشر التنظيم في عدة محافظات جنوبية، أبين، لحج، حضرموت، شبوة، ويضم التنظيم المئات من المقاتلين الأجانب من عدة جنسيات أجنبية كالأميركية، والكندية، والبريطانية، والفرنسية، والأسترالية، وبلدان شرق آسيا، وجنوب القارة الأفريقية، بالإضافة لعدة جنسيات عربية يسكنون في أماكن تسمى "المأوى" ويتخذون منها دور دعوة لنشر الفكر المتطرف عبر لقاءات عما يسمونه "الجهاد"، وعرض أفلام مسجلة بمناطق يسيطر عليها التنظيم في دول كالعراق وسوريا، وكذلك إعداد مقاتليهم، والتجهيز لعملياتهم.

وقد برزت عدد من القيادات في هذا التنظيم نحو(جلال بلعيدي الملقب ب "أبو حمزة الزنجباري"، ناصر محمد الحربي المسئول عن تجنيد واستقطاب الجهاديين، "صالح ناصر فضل الباخشي" أمير ولاية عدن أبين في التنظيم المتطرف والملقب بالرجل الحديدي.

وقد تلقى التنظيم تمويلاً كبيراً، عن طريق تبرعات مجهولة، وتعدّ عائدات الاتجار في المخدرات، من أهم مصادر التمويل، والتي تقوم أيضاً بتوفير مسارات التهريب، كذلك جباية أموال الزكاة والضرائب والأتاوات المفروضة، وسرقة البنوك والقواعد العسكرية وبيوت المسؤولين الحكوميين فيها، وتباع البضائع والمواد غير العسكرية في أسواق محلية لبيع المسروقات، كما يسمح لمسلحي التنظيم بشراء هذه البضائع بنصف قيمتها المعروضة.

وأبرز العمليات الإرهابية التي تبناها تنظيم "داعش" في ٦ ديسمبر ٢٠١٥ استهدافه محافظ عدن "جعفر محمد سعد"، بسيارة مفخخة بمنطقة فتح. وأعلن مسؤوليته عن عمليات انتحارية متزامنة استهدفت مطلع اكتوبر ٢٠١٥ فندق القصر في عدن مقر الحكومة، ومقر العمليات العسكرية الإماراتية والسعودية في عدن وفي عام ٢٠١٦، وظهر تنظيم داعش بطريقة أكثر دموية؛ حيث قام بعددٍ من العمليات الانتحارية ضد تجمعات الجنود في معسكراتهم، خاصةً في مدينة عدن.[٩٧]

- أنصار الشريعة

[٩٧]) التطرف والإرهاب في اليمن.. خريطة الحواضن، https://www.europarabct.com/

يعد تنظيم "أنصار الشريعة" فرعًا لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب (AQAP)، بالتوسع والسيطرة على مناطق واسعة. اتُهم نظام صنعاء، بتسهيل سقوط بعض هذه المدن بيد أنصار الشريعة، وذلك بهدف إظهار نفسه كشريك أساسي للغرب في "الحرب على الإرهاب" وكسب الدعم الدولي في مواجهة الاحتجاجات ضده.

وفي ٢٧ مارس ٢٠١١: أعلن التنظيم محافظة أبين "إمارة إسلامية" أطلق عليها اسم "إمارة وقار"، وجعل من جعار عاصمة لها. لم تقتصر سيطرة التنظيم على جعار وزنجبار فحسب، بل امتدت لتشمل مناطق أخرى في أبين. كما أُفيد بأن التنظيم أعلن إمارات أخرى.

أبرز قيادات "إمارة وقار" وتشكيلة التنظيم، خالد عبد النبي، وطارق الفضلي: يُعتبران من أبرز القيادات القبلية التي انضمت إلى التنظيم، ومن قبلهم كان أبو حسن المحضار، وباسل النقار وتتكون غالبية مقاتلي أنصار الشريعة من يمنيين، لكن تقارير أشارت إلى وجود مقاتلين أجانب من العراق والمغرب والصومال والسعودية. كما لوحظ أن مقاتلي أنصار الشريعة كانوا يتعرفون ببعضهم عبر الشعر الطويل واللحية، وحمل أعلام ولافتات التنظيم.[٩٨]

واستمرت سيطرة "أنصار الشريعة" على أبين لأكثر من عام. واجه التنظيم مواجهات عنيفة مع القوات الحكومية اليمنية، خاصة بعد شن حملة "السيوف الذهبية" في منتصف عام ٢٠١٢، بدعم جوي أمريكي. هذه الحملة أدّت إلى طرد التنظيم من جعار وزنجبار وبقية مناطق أبين. ومع ذلك، لم ينتهِ خطر التنظيم بشكل كامل، حيث استمر في شن الهجمات وتنفيذ العمليات الإرهابية في مناطق مختلفة من اليمن.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية أدرجت "أنصار الشريعة" في اليمن كاسم مستعار لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب في أكتوبر ٢٠١٢، مؤكدة على العلاقة الوثيقة بينهما.

ثانيا: النظريات المفسرة فهم العلاقة بين الفواعل المحلية والملاذات الآمنة:

[٩٨]) الإرهاب والتنظيمات المسلحة في اليمن وفقا لقواعد القانون الدولي العام، تنظيم أنصار الشريعة نموذجا، د. مجد علي البدي، مجلة بحوث جامعة تعز، ديسمبر ٢٠١٩، العدد (٢١) ص: ٣٢

تعتمد الدراسة على ثلاثة أطر نظرية رئيسة تساعد على فهم العلاقة بين الفواعل المحلية والملاذات الآمنة:

١- نظرية الدولة الهشة **(Fragile State Theory)**

تشير هذه النظرية إلى الدول التي تعاني من ضعف مؤسساتها الحكومية وعدم قدرتها على فرض سيادتها بشكل كامل على جميع أنحاء أراضيها[٩٩]. وغالبا ما تتعرض الدول الهشة لفجوات متعددة في بنيتها المؤسساتية والأمنية والسياسية، يمكن تصنيفها بشكل رئيسي إلى فجوات القدرات، وفجوات الأمن، وفجوات الشرعية، فجوات القدرات تشير إلى النقص في الموارد والإمكانات اللازمة للدولة لأداء وظائفها الأساسية، مثل توفير الخدمات العامة، وإنفاذ القانون، وإدارة الموارد، فجوات الأمن تتعلق بعدم قدرة الدولة على توفير الأمن والاستقرار، مما يؤدي إلى انتشار العنف والفوضى، وظهور فواعل مسلحة غير حكومية. أما فجوات الشرعية فهي تعبر عن فقدان الدولة لقبول المواطنين لها، سواء بسبب تدهور الحوكمة، أو غياب المشاركة السياسية، أو استبداد السلطة، مما يفضي إلى أزمة ثقة بين الحاكم والمحكوم[١٠٠].

غالبًا ما لا تتطابق هذه الفجوات الثلاث في بلد معين، فمثلاً قد تمتلك دولة ما قدرات مؤسسية نسبية لكنها تعاني من ضعف في الشرعية، أو تكون دولة أخرى تفتقد للأمن بالرغم من شرعيتها المحلية. بالتالي، فإن الاستجابات المنطقية لكل فجوة من هذه الفجوات تختلف بشكل كبير، ويستلزم الأمر إدارتها بشكل متوازن لتجنب تفاقم الأزمات. فعلى سبيل المثال، معالجة فجوة القدرات تتطلب دعم مؤسسات الدولة وتعزيز مواردها، بينما معالجة فجوة الشرعية تقتضي إصلاحات سياسية وتوسيع المشاركة المجتمعية. أما فجوات الأمن فتستلزم تدخلات عسكرية وأمنية مدروسة مع مراعاة الحقوق المدنية.

[٩٩] الدول الهشة والفاشلة: وجهات نظر نقدية حول المفاهيم الهجينة، ناي، أوليفييه. (٢٠١٣). مجلة العلوم السياسية الدولية، ٣٣(٣)، ٣٢٦-٣٤١.

[١٠٠] ينظر: ما وراء "الدولة الفاشلة": نحو بدائل مفاهيمية، تشارلزت كول المجلد ١٧ ، العدد ٢

https://doi.org/10.1177/1354066109353137

في سياقات الدول الهشة مثل اليمن، حيث تتقاطع هذه الفجوات وتتعقد، يشكل إدارة التوترات بين هذه الفجوات تحديًا جوهريًا لضمان استقرار الدولة ومنع ظهور الملاذات الآمنة للفواعل غير الدولتية والجماعات الإرهابية.

في اليمن، تجسدت هذه الحالة بشكل واضح جراء الحرب المستمرة وتفكك مؤسسات الدولة، مما أدى إلى ضعف كبير في الأجهزة الأمنية والقضائية. على سبيل المثال، مناطق مثل مأرب وتعز شهدت تنافسًا بين الفواعل المحلية المتعددة مثل الحكومة الشرعية، جماعة الإخوان، والحوثيين، بالإضافة إلى وجود خلايا إرهابية، مما يعكس هشاشة السيطرة الحكومية. هذا الفراغ الأمني سمح لجماعات مثل تنظيم القاعدة وداعش بالاستقرار وإنشاء ملاذات آمنة، حيث استغلت غياب الدولة لنشر نفوذها، والتخطيط لعمليات إرهابية، وتجنيد المقاتلين، الأمر الذي يصعب معه تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية.

تُعد نظرية الدولة الهشة إطارًا حاسمًا لفهم كيف تشكلت الملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية[١٠١]. إذ يُظهر الواقع اليمني كيف أن انهيار مؤسسات الدولة على خلفية النزاع المسلح أدى إلى تآكل قدرة الحكومة على فرض سيادتها الأمنية والقانونية على معظم الأراضي، خاصة في محافظات مثل البيضاء، مأرب، وتعز. هذه الحالة خلقت فراغًا أمنيًا استغله تنظيم القاعدة وداعش ليؤسسوا ملاذات آمنة، حيث ينجحون في التنقل بحرية، وإعادة بناء قواعدهم، والتخطيط لعمليات إرهابية. العديد من الدراسات الميدانية تؤكد أن هذه الجماعات لا تعمل بمعزل عن الفواعل المحلية التي تستغل هشاشة الدولة لتشكيل تحالفات أو شبكات دعم، سواء بدوافع سياسية أو مادية، وهو ما يتوافق تمامًا مع فرضيات نظرية الدولة الهشة التي تربط ضعف الدولة بزيادة النفوذ غير الرسمي للفواعل المسلحة.

٢- مقاربة الأمن غير التقليدي **(Non-Traditional Security)**

في إطار توسيع مفهوم الأمن وتجاوز النظرة التقليدية التي تقتصر على الحروب والتهديدات العسكرية، قدم بوزان ووافير (١٩٩٨) في كتابهما "الأمن: إطار جديد للتحليل" تحليلًا شاملاً يدمج فئات أمنية

[١٠١]) الدول الهشة": تقديم مفهوم سياسي، جريم، سونيا؛ ليماي-هيرت، نيكولا؛ ناي، أوليفييه. (٢٠١٤). " مجلة العالم الثالث، ٣٥(٢)، ١٩٧-٢١٦.

متعددة مثل الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، والأمن البيئي. أكدا على ضرورة إدراج الأمن غير التقليدي الذي يتناول تهديدات متنوعة تشمل الإرهاب، الفقر، والتغيرات المناخية، ما يمكّن من فهم أعمق للتحديات التي تواجه الدول والمجتمعات في العصر الحديث[١٠٢].

من جهته، يعرض هوغ (٢٠٠٤) في كتابه "فهم الأمن العالمي" صورة واضحة لتطور مفهوم الأمن في سياق العولمة والصراعات الجديدة، مسلطًا الضوء على قضايا الإرهاب الدولي، النزاعات الداخلية، وانتشار الأسلحة غير التقليدية. ويؤكد هوغ على أهمية تبني مقاربات شمولية للأمن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الإنسانية والاجتماعية، مما يعزز قدرة الدول على التعامل مع تهديدات العصر الحديث بفعالية[١٠٣].

تُعتبر هذه الدراسات من الركائز الأساسية التي ساهمت في صياغة مفهوم الأمن غير التقليدي، وهو الإطار النظري الذي تعتمد عليه هذه الدراسة في تحليل ظاهرة الملاذات الآمنة والإرهاب في اليمن، خاصة في ظل الدولة الهشة وتداخل الفواعل المحلية غير الحكومية.

الأمن غير التقليدي يتجاوز المفهوم العسكري التقليدي ويركز على مجموعة أوسع من التهديدات التي تؤثر على استقرار المجتمعات والأفراد .[١٠٤]

وفي اليمن، الإرهاب يعد أحد هذه التهديدات، لكنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأزمات أخرى مثل الفقر المدقع، النزوح الكبير، وانهيار الخدمات الأساسية بسبب الحرب. على سبيل المثال، المناطق التي تشهد نزوحًا كثيفًا، مثل بعض مناطق حضرموت أو شبوة، تصبح أكثر عرضة لاستغلال الجماعات المسلحة لوضعها الاجتماعي والاقتصادي الضعيف. لذا، لم يعد الأمن مقتصرًا على المواجهات العسكرية، بل يتطلب حلولًا شاملة تتضمن تقديم الدعم الإنساني، إعادة بناء البنية التحتية، وتعزيز سبل العيش، حتى يتم تقويض بيئات الإرهاب والتمرد.

---

[١٠٢] **Buzan, Barry & Wæver, Ole. (1998). Security: A New Framework for Analysis. Lynne Rienner Publishers.**

[١٠٣] **Hough, Peter. (2004). Understanding Global Security. Routledge.**

[١٠٤] **Buzan, Barry & Wæver, Ole. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*.Lynne Rienner Publishers. Hough, Peter. (2004). *Understanding Global Security*.**

تُبرز مقاربة الأمن غير التقليدي أهمية النظر إلى ظاهرة الإرهاب في اليمن ضمن سياق أوسع من التهديدات الأمنية. فالإرهاب لا ينشأ فقط من دوافع أيديولوجية أو سياسية، بل يتغذى على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مثل الفقر، النزوح، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، التي أثرت على مناطق عدة في اليمن مثل وادي حضرموت وشبوة.

الدراسات الميدانية تظهر أن الجماعات الإرهابية تستغل هذه الظروف الإنسانية الصعبة لتجنيد الأفراد من الفئات المهمشة، كما تستفيد من ضعف البنية التحتية الأمنية والاقتصادية في بناء شبكاتها. لذا، فإن أي معالجة فعالة للملاذات الآمنة يجب أن تتضمن جهودًا تنموية وإنسانية إلى جانب الجهود الأمنية، لتقليل جذور الإرهاب وفق مقاربة الأمن البشري.

٣- الفاعلون من غير الدول **(Non-State Actors)**[١٠٥]

في اليمن، الفاعلون من غير الدول هم اللاعبون الأساسيون في المشهد الأمني والسياسي. جماعة الحوثيين تمثل نموذجًا بارزًا لفاعل غير دولتي يتحكم بمناطق واسعة في شمال اليمن، ويملك أذرعًا عسكرية وإدارية، ويخوض صراعات مسلحة مع أطراف أخرى داخل البلاد. بالمقابل، التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمين) يمثل فاعلًا محليًا آخر له حضور سياسي وعسكري في مناطق مثل مأرب وتعز، ويرتبط بعلاقات مع مجموعات مسلحة مختلفة. كما توجد خلايا تنظيم القاعدة وداعش التي تعمل بصورة مستقلة لكنها تستفيد من التوازنات السياسية والفراغات الأمنية التي تتركها الفواعل الأخرى. هذه الفواعل لا تقتصر على العنف فحسب، بل تستخدم أيضًا القوة الناعمة مثل الإعلام والتحالفات السياسية لتعزيز موقعها، مما يجعل المشهد اليمني معقدًا ومتعدد الأبعاد.

يشكل مفهوم الفاعلين من غير الدول مفتاحًا لفهم تعقيدات المشهد اليمني، حيث تظهر الجماعات الإرهابية كجزء من شبكة واسعة من الفواعل المحلية وغير المحلية. دراسات ملاذات الإرهابيين في اليمن تشير إلى أن التنظيمات الإرهابية لا تستفيد فقط من ضعف الدولة، بل تبني تحالفات تكتيكية مع فواعل محلية مثل

[١٠٥] (تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية على السياسة العالمية: تحدٍّ للدول القومية". أتامان، مصطفى. (٢٠٠٣). "تأثير الجهات، المجلة التركية للعلاقات الدولية ، **15-28.،2(1)**

الحوثيين والإخوان المسلمين، أو تستغل الخلافات السياسية والمذهبية بين هذه الفواعل لتعزيز موقعها. على سبيل المثال، الحوثيون يستخدمون أحيانًا بعض الخلايا الإرهابية كورقة في مواجهة خصومهم، بينما تستفيد جماعة الإخوان من العلاقات المتشابكة مع بعض الفواعل المسلحة في مأرب لتعزيز نفوذها.

هذه الشبكات المتشابكة توضح أن الفاعلين من غير الدول يتجاوزون كونهم مجرد مجموعات معزولة، ليصبحوا فواعل مؤثرة في إعادة تشكيل خرائط النفوذ الأمنية والسياسية، مما يعقد جهود مكافحة الإرهاب ويدفع إلى البحث عن حلول شاملة تراعي هذه الديناميات.

المبحث الثالث:

طبيعة الفاعلين المحليين (الإخوان والحوثيين) من حيث النشأة والتنظيم، والانتشار، والتأثير؟

إنّ نشوء التنظيمات الإرهابية وانتشارها في البيئات المضطربة لا يكون بالضرورة ناتجًا فقط عن انهيار الدولة، بل غالبًا ما يكون نتاج تفاعل خفي بين الإرهاب والفعل السياسي المحلي، خصوصًا عندما تسعى الفواعل المحلية لاستخدام العنف الديني كأداة تكتيكية لإعادة ترتيب النفوذ أو إزاحة الخصوم.

في الحالة اليمنية، لعبت جماعات سياسية ذات طابع أيديولوجي (الإخوان المسلمون – الحوثيون) أدوارًا مفصلية في إعادة تشكيل الجغرافيا الأمنية وتغذية الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر. هذه الجماعات لم تكتفِ بالمشاركة السياسية، بل تسللت إلى أجهزة الدولة، واستثمرت في الفجوات الأمنية والاجتماعية؛ لإنتاج ما يمكن تسميته بـ"البيئة المناسبة لنمو التطرف وبناء الفراغات الأمنية" واستثمارها سياسيًا وعسكريًا من قبل جماعات سياسية نافذة، ساهمت في تكوين حواضن ملائمة لنمو التنظيمات الإرهابية مثل القاعدة وداعش وأنصار الشريعة، إما عن طريق التواطؤ المباشر أو التحالفات غير المعلنة أو استغلال مؤسسات الدولة لأجندات حزبية. وسيتناول هذا المبحث تحليلاً لدور كل من:

١. جماعة الإخوان المسلمين في اليمن (حزب الإصلاح).

٢. جماعة الحوثيين (أنصار الله).

وذلك ضمن منظور تفكيكي للعلاقة بين الفاعل السياسي وتكريس البيئة الحاضنة للإرهاب.

أولًا: جماعة الإخوان المسلمين في اليمن (حزب الإصلاح)

١-النشأة والتسلل الأيديولوجي المبكر

لقد أثبت الوقائع أن وسائل تنظيم الإخوان منذ بداية تشكيل حركة الإخوان المسلمين في الوطن العربي مبنية على العنف والتكفير والتطرف للوصول إلى السلطة عن طريق الانقلابات، للبحث عن مشروع بديل للخلافة الإسلامية بعد سقوط الخلافة العثمانية في عام ١٩٢٦م.

وقد شهدت اليمن أوّلى ملامح التغلغل الفكري الإخواني في أربعينيات القرن الماضي، حين حاول مؤسس الجماعة حسن البنّا كسب ود الإمام يحيى حميد الدين. وكانت تلك المبادرات تعكس سياسة "البحث عن الحواضن التنظيمية" في أنظمة دينية محافظة.

ولم يكن التقرّب من الإمام يحيى نابعًا من توافق مذهبي، بل من حاجة التنظيم إلى مأوى إقليمي يوفّر له الحماية من الضغوط الداخلية المصرية. ومع ذلك، واجه هذا التقرّب عوائق أيديولوجية بسبب الفوارق بين الزيدية الحاكمة والإخوانية السنية الحركية .[١٠٦]

٢-محاولة الانقلاب في ١٩٤٨: المؤامرة الخارجية الأولى

شهدت اليمن في ١٩٤٨ محاولة انقلابية عُرفت بثورة الدستور، تلك المحاولة الانقلابية التي حملت شعارات إصلاحية جمهورية، لم تكن مجرد فعل محلي يمني الطابع، بل تداخلت فيه تيارات فكرية وتنظيمية إخوانية جاءت من خارج البلاد. ومن بين أبرز الأسماء التي ارتبطت بهذه المحاولة، برز اسم "الفضيل الورتلاني" – أحد القادة الجزائريين المنضوين تحت عباءة الإخوان – الذي يُعد الذراع الأيمن لحسن البنّا في الخارج، وخاصة في اليمن.

الفضيل الورتلاني، الذي أوفده البنّا لليمن كمبعوث غير رسمي، لعب دورًا تنظيميًا وفكريًا حاسمًا في تمهيد الأرضية الانقلابية ضد الإمام. وقد نُسبت إليه وثيقة شهيرة تُعرف باسم "الميثاق المقدس"، وهي وثيقة أيديولوجية تُرجّح بعض الدراسات أنها كانت تمثل رؤية الإخوان المسلمين لبناء الدولة اليمنية على أسس

[١٠٦]) ينظر: دور الاخوان المسلمين في الثورة اليمنية الدستورية عام ١٩٤٨م الجزء الثاني، وجدان كارون فريح، مجلة وميض الفكر للبحوث والدراسات العدد ٢١ لسنة عام ٢٠٢١م،ص ١٥٦

دينية حديثة، تمزج بين الشرعية الإسلامية والتنظيم الحركي. كان هذا الميثاق بمثابة وثيقة تأسيسية لمحاولة نقل الحكم من يد الإمامة الزيدية التقليدية إلى نظام أكثر قربًا من التصور الإخواني.

غير أن المحاولة فشلت سريعًا، وقُتل الإمام يحيى في سياق الفوضى السياسية التي أعقبت الانقلاب، لكن الدولة الزيدية تمكنت من استعادة سيطرتها بقيادة ابنه الإمام أحمد بن يحيى حميد الدين. وسرعان ما قامت السلطات بملاحقة العناصر المشاركة في المحاولة، وأُعدم معظم القيادات المرتبطة بالانقلاب، بما فيهم رجال دين ومثقفون، فيما فرّ بعض الداعمين الخارجيين، ومنهم الفضيل الورتلاني، الذي تمكن من مغادرة اليمن قبل أن تطاله يد الإمام الجديد.

وقد شكّلت هذه التجربة، بكل ما رافقها من إخفاقات، نقطة تحوّل مهمة في علاقة الإخوان باليمن. فمن جهة، كشفت عن الطموحات التوسعية المبكرة للجماعة وسعيها إلى فرض رؤاها السياسية عبر "التنظيم داخل الدولة"، ومن جهة أخرى، كشفت للدولة اليمنية مخاطر التغلغل الأيديولوجي الخارجي، ما جعل العلاقة بين الطرفين تتسم بالحذر والعداء لعقود لاحقة، خصوصًا في عهد الإمام أحمد.[١٠٧]

في خمسينيات القرن الماضي، التحق مئات الطلاب اليمنيين بالجامعات المصرية، فتأثروا بمختلف التيارات السياسية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين التي استقطبت عددًا منهم، أبرزهم عبد المجيد الزنداني. أسّس الزنداني مع آخرين "مجموعة الحياد بين الأحزاب" في طنطا، وأصدروا مجلة حائطية باسم "البناء". ومع حظر نشاط الجماعة في جنوب اليمن بسبب الاحتلال البريطاني، واشتداد التضييق بعد ثورة ١٩٥٦ في مصر، انتقل بعض القيادات اليمنية الإسلامية، منهم الزنداني والمخلافي والزبيري وكرمان، إلى العراق لمواصلة نشاطهم.

في عام ١٩٥٥ كانت هناك محاولة انقلابية بقيادة المقدم أحمد الثلايا ضد الإمام أحمد ومحاصرة قصرة في تعز، ولكن القبائل هاجمت الضباط وافشلت الانقلاب وأعدم الثلايا وضباط الإنقلاب. كما قام عدد من مشايخ حاشد وقادة من الجيش بـ «تمرد ١٩٥٩ في اليمن» ضد الإمام أحمد يحيى حميد الدين الذي كان

[١٠٧]) انقلابات الإخوان الفاشلة (١٩٤٨-٢٠٢٤) عقيدة الفوضى وتنظيمات العنف»، طارق أبو السعد مركز المسبار للدراسات والبحوث (الكتاب التاسع عشر بعد المئتين، مارس(آذار) ٢٠٢٥)،ص ١٥- ٤٣

يعالج في إيطاليا، بدعم من نجله البدر، ولكن فشل التمرد بعد أن عاد الإمام أحمد من رحلته وألقى خطاب في الحديدة هدد فيه قادة الانقلابين.[١٠٨]

ومع مطلع الستينيات، تنامت قوة مجموعة "الحياد بين الأحزاب" بقيادة عبد المجيد الزنداني، واتسع نفوذها وسط الطلاب اليمنيين في الجامعات المصرية. وقد تغيّر توجه الزنداني بعد لقائه بزميله عبده محمد المخلافي في الأزهر، لتتحول المجموعة لاحقًا إلى "كتلة العمل الطلابي". وفي عام ١٩٦١، نفذ بعض الضباط الأحرار محاولة فاشلة لاغتيال الإمام أحمد في مستشفى الحديدة، وهو ما دفع عددًا من القيادات الطلابية اليمنية، منهم الزنداني، المخلافي، عبد اللطيف الشيباني وآخرون، إلى الاجتماع مطلع ١٩٦٢ في منزل أحمد الويسي بالقاهرة، حيث التقوا بالقيادي الإخواني محمد محمود الزبيري، وطرحوا عليه قيادة نشاطهم السياسي والتنظيمي.

٣-مرحلة ما بعد ١٩٦٢: التمكين تحت عباءة الجمهورية

أعقبت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ مرحلة جديدة مكنت الإخوان من دخول مؤسسات الدولة. استفادوا من تحالفهم مع بعض الضباط ومن البيئة القبلية لتأسيس قواعد اجتماعية وتعليمية، خصوصًا عبر المدارس والمعاهد.

تعزيز حضورهم الرسمي من خلال:

- تأسيس مكتب التوجيه والإرشاد الإسلامي، ووضع على رأسه الشيخ عبد المجيد الزنداني.
- إنشاء الهيئة العلمية اليمنية، التي تولّى إدارتها تنظيم الإخوان بنسبة شبه كاملة.

رفع الرئيس الحمدي شعار "الحفاظ على الدين" ضمن رؤيته لبناء دولة مدنية قائمة على القانون والتنمية، لكنه سرعان ما اصطدم بواقع تعقيد العلاقات داخل الجماعة، وفشل في احتوائهم كليًا أو إخضاعهم لمشروعه.

[١٠٨] انقلابات الإخوان الفاشلة (١٩٤٨-٢٠٢٤) عقيدة الفوضى وتنظيمات العنفhttps://www.almesbar.net/%B١

ومثّل هذا التوسع بداية لتكوين "شبكة تربوية–دعوية" موازية للدولة. فقد قدمت الجماعة نفسها كـ"بديل آمن" في مواجهة التيار القومي، مدعومة برموز قبلية مؤثرة مثل آل الأحمر.

٤- علاقة الجماعة بنظام صالح: من التحالف إلى الاحتواء

شهدت علاقة الجماعة بالدولة تحولات بين الشراكة والاحتواء، كما في عهد إبراهيم الحمدي، ثم التحالف الوثيق مع علي عبدالله صالح بعد ١٩٧٨.

- تمكين الإخوان في مؤسسة "المعاهد العلمية" منذ مطلع الثمانينات.
- استخدامهم كخط دفاع أيديولوجي ضد الجنوب الاشتراكي والمد اليساري.

هذه المرحلة أفرزت أكبر مشروع للتعليم الديني المسيس في اليمن، وزرعت بذور التطرف، حيث أُنتجت أجيالٌ ذات خطاب تعبوي، في ظل غياب رقابة وطنية على المناهج والكوادر.

خلال الثمانينيات، مُنح الإخوان الضوء الأخضر لإدارة شبكة المعاهد العلمية التي خرّجت آلاف الطلاب بعقيدة متشددة. كما تمكّنوا من السيطرة على الأوقاف، ومناهج التربية الإسلامية، ووسائل الإعلام الديني.

هذه السيطرة على بنية الوعي الديني أدت إلى نتائج مزدوجة:

١. نشر الخطاب الإقصائي ضد الطوائف والمذاهب المخالفة (الصوفية، الزيدية، الشيعة).

٢. تكوين شبكات ناعمة مكنت الجماعة من تعبئة اجتماعية طويلة الأمد في صفوف القبائل والطلبة.

وفي عام ١٩٨١ تقرر تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة حسين المقدمي، وقد شكل الإخوان المسلمين ٢٥ % من أعضاء اللجنة. وقامت اللجنة بصياغة الميثاق الوطني الذي خرج بصيغة وافق عليها الإخوان خاصة وأن القيادي البارز والسابق عبدالملك منصور كان له بصمات واضحة في الصياغة.[١٠٩]))

أشار تقرير معهد واشنطن (٢٠٠٩) إلى أن نسبة كبيرة من أعضاء القاعدة في اليمن هم من خريجي المعاهد العلمية التي كانت تحت إشراف الإخوان وفي المقابل، كانت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية،

١٠٩

الرواية التي لم تُقرأ.. إخوان اليمن

اقرأ المزيد :

https://alyoum8.net/articles/83804

التي تأسست بعد الاستقلال من بريطانيا عام ١٩٦٧، تسير في اتجاه مغاير تمامًا. فقد تبنّى النظام الجديد بقيادة "الجبهة القومية" و"الحزب الاشتراكي" فكرًا ماركسيًا صارمًا، وبدأ في تفكيك المؤسسات الدينية، وإغلاق المدارس الإسلامية، وملاحقة الدعاة، ومن بينهم متعاطفون مع فكر الإخوان. وقد وُوجه أي نشاط إسلامي منظم بالقمع والملاحقة، وتم تهجير أو سجن عدد من النشطاء الدينيين الذين لم يخضعوا للرؤية الفكرية الجديدة.

هكذا تشكل مساران متناقضان للإسلاميين:

- شمال جمهوري منفتح نسبيًا على العمل الدعوي والاجتماعي.
- جنوب اشتراكي مغلق واجه كل تعبيرات التدين السياسي بالعنف والاستئصال.

وقد ساهم هذا الانقسام في بلورة تباين حاد بين البنى الدينية والتعليمية والثقافية في الشمال والجنوب، وهو ما سيُلقى بظلاله لاحقًا بعد إعلان مشروع الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، حين دخل الإخوان المعترك السياسي في ظل التعددية، بينما كان الجنوب يعاني من تفكك منظومته الإسلامية بفعل عقود من القطيعة.

٥-من التنظيم إلى الحزب: الإصلاح شريكًا في السلطة

مع إعلان الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، أعلن الإخوان حزبهم السياسي "التجمع اليمني للإصلاح"، بدعم وتشجيع من الرئيس صالح، لتكوين توازن ضد الحزب الاشتراكي. وانضم إليها من فعاليات سياسية إسلاموية، وشيوخ قبائل، وضباط، وعسكريين. ويقول الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في مذكراته: " تم تأسيس الحزب بطلب من الرئيس على عبدالله صالح، بعد الوحدة، وذلك ليكون رديفاً للمؤتمر، ويضم مجموعة الاتجاه الإسلامي، وذلك في مواجهة الحزب الاشتراكي، الذي -بعد دخوله الوحدة - سيضم إليه الأحزاب اليسارية في الشمال من ناصريين وبعثيين، وسيشكلون كتلة واحدة أمام المؤتمر، ولهذا فلا بد من وجود كتلة مقابلة شمالية".[١١٠]

ويستمر لحمر في سرد هذه الاحداث قائلا" وبالنسبة لنا، المشائخ والعلماء، كان توقعنا أن الحزب الاشتراكي دخل الوحدة وسيضم إليه الأحزاب اليسارية في الشمال من ناصريين وبعثيين وتلك المسميات

[١١٠] مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف (صنعاء: دار الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٦ – ٢٥٧.

الأخرى، حزب عمر الجاوي مثلاً، وسيشكلون كتلة واحدة، وكنا جميعاً في المؤتمر الشعبي العام. ولهذا لا بد لنا من إنشاء أحزاب تكون رديفة للمؤتمر، وطلب الرئيس منا بالذات مجموعة الاتجاه الإسلامي وأنا معهم أن نكون حزباً في الوقت الذي كنا لا نزال في المؤتمر. قال لنا: كونوا حزباً يكون رديفاً للمؤتمر ونحن وإياكم لن نفترق وسنكون كتلة واحدة، ولن نختلف عليكم وسندعمكم مثلما المؤتمر، إضافة إلى أنه قال: إن الاتفاقية تمت بيني وبين الحزب الاشتراكي وهم يمثلون الحزب الاشتراكي والدولة التي كانت في الجنوب، وأنا أمثل المؤتمر الشعبي والدولة التي في الشمال، وبيننا اتفاقيات لا أستطيع أتململ منها، وفي ظل وجودكم كتنظيم قوي سوف ننسق معكم بحيث تتبنون مواقف معارضة ضد بعض النقاط أو الأمور التي اتفقنا عليها مع الحزب الاشتراكي وهي غير صائبة ونعرقل تنفيذها، وعلى هذا الأساس أنشأنا التجمع اليمني للإصلاح في حين كان هناك فعلاً تنظيم وهو تنظيم الإخوان المسلمين الذي جعلناه كنواة داخلية في التجمع لديه التنظيم الدقيق والنظرة السياسية والأيديولوجية والتربية الفكرية"[١١١]

وخاضت القوى اليمينة (السياسية والقبلية والدينية) مواجهة مع شركاء مشروع الوحدة القادمين من عدن، وكانت أول مواجهة ضد الاستفتاء على دستور مشروع دولة الوحدة بوصفه دستوراً علمانياً، لكنهم بعد ذلك عادوا إلى التحالف مع الرئيس صالح في مواجهة الحزب الاشتراكي ودخلوا في حكومة ائتلاف ثلاثي بعد انتخابات برلمان ١٩٩٣م، وبعد انتخابات مجلس النواب اليمني في أبريل ١٩٩٣، دخلت الأحزاب السياسية الثلاثة الكبرى في البلاد آنذاك في حكومة ائتلاف ثلاثي، وهي:

١. حزب المؤتمر الشعبي العام: حصل على ١٢٢ مقعدًا.

٢. التجمع اليمني للإصلاح الذراع السياسي والدعوي للإخوان المسلمين، حصل على ٦٢ مقعدًا.

٣. الحزب الاشتراكي اليمني، حصل على ٥٦ مقعدًا.

ومع تسارع الأحداث تبيّن أن هذا الائتلاف لم يكن قائماً على قاعدة توافقية متينة، بل على توازن هش مبني على تحالفات ظرفية ومحاصصة حزبية. وقد استثمر الإصلاح، تحديدًا، هذه المرحلة لاختراق مؤسسات الدولة، وخصوصًا الجيش، والأمن، والتعليم، والقضاء، والمساجد، والمؤسسات الخيرية، ما مهد

(١١١) مذكرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر: قضايا ومواقف (صنعاء: دار الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٥٦ – ٢٥٧

لتشكّل شبكات نفوذ موازية داخل الدولة. وقد وفرت هذه الشبكات لاحقًا بيئة حاضنة لما سيعرف بالملاذات الآمنة للجماعات الجهادية.

ومع تضعضع التحالف الثلاثي وفشل مشروع بناء دولة مؤسسية جامعة، تزايدت التوترات، وخاصة بين الحزب الاشتراكي من جهة، وحزبي المؤتمر والإصلاح من جهة أخرى. وبعد اندلاع الحرب الأهلية في صيف ١٩٩٤، تم إقصاء الحزب الاشتراكي من السلطة، وأصبح تحالف المؤتمر والإصلاح هو المتحكم في مفاصل الدولة. وتشكلت مظاهر "الملاذات الآمنة" للإرهاب في أكثر من اتجاه:

- القبول الضمني بوجود عناصر جهادية عائدة من أفغانستان بدعوى دعم "الوحدة" في حرب ١٩٩٤، وتوظيفهم أمنيًا واستخباراتيًا.
- تحويل بعض المناطق القبلية والنائية إلى مناطق نفوذ مغلقة للجماعات السلفية الجهادية، خاصة في أبين وشبوة ومأرب.
- تغاضي أجهزة الأمن المرتبطة بالإصلاح (والتي تحكمت بوزارة الداخلية لفترات طويلة) عن نشاط المتطرفين، بل واتهامها بتوفير تسهيلات لبعضهم.

لقد أفرز التحالف الهش بعد انتخابات ١٩٩٣ دولة بوجهين:

وجه رسمي يتحدث عن ديمقراطية وتعددية، ووجه غير مرئي يسير باتجاه بناء شبكات نفوذ ديني–سياسي–عسكري مهدت، تدريجيًا، لنشوء الملاذات الآمنة للإرهاب، والتي ستتفجر لاحقًا في شكل تنظيمات كالقاعدة ثم داعش، مدعومة ببيئات رخوة، وقوى محلية متواطئة أو عاجزة.

هذا يبرز كيف أن التحالفات السياسية غير الناضجة وعدم تفكيك البنى الموازية للدولة بعد انتخابات ١٩٩٣ كانت جزءًا بنيويًا في صعود الجماعات المسلحة لاحقًا.

وبعد حرب اليمن في ٩٤م استولت حركة الإخوان التي دخلت منتصرة مع حجافل الجيش اليمني على كثير من المراكز الدينية وحاولت منذ دخولها على بث الأفكار المتشددة وتعزيز التطرف الديني، إلا أن واقع المدرسة الشافعية الحضرمية التي كانت تسود الجنوب السياسي فرضت أجندة مغايرة منذ انتفاضة المكلا في العام ١٩٩٧م وفي انتخابات برلمان ١٩٩٧ حقق حزب الرئيس صالح (المؤتمر الشعبي العام)

أغلبية مريحة لينفرد بالسلطة ويخرج الإصلاح إلى المعارضة ولكن بصورة خجولة، وظل الود بين الجانبين سنوات حتى إن الإصلاح سبق المؤتمر إلى إعلان صالح كمرشح له في أول انتخابات رئاسية مباشرة جرت في ١٩٩٩م.

وفي مايو ٢٠٠٢ أعلنت الحكومة وضع المعاهد العلمية–التابعة للإخوان– ماليًا وإداريًا تحت إشرافها، وإدماج ميزانياتها في ميزانية وزارة التعليم اعتبارًا من يونيو ٢٠٠٢. كما أغلقت الحكومة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ جامعة "الإيمان" مؤقتًا، وطلبت من مؤسسها ورئيسها الشيخ عبد المجيد الزنداني ترحيل ٥٠٠ طالب من الأجانب الذين يدرسون فيها؛ تجنبا لأي شبهة تلحق بها في إطار مكافحة الإرهاب.

وفي فبراير ٢٠٠٣ قرر التجمع الوطني للإصلاح "إخوان اليمن" التحالف مع أحزاب المعارضة اليمنية ذات التوجهات اليسارية، وقام التحالف من أجل تحقيق برنامج محدد ضمن ما عرف بـ"اللقاء المشترك"، ضم اللقاء بين صفوفه فرقاء السياسة اليمنية الذين كانت العلاقة بينهم تتسم في فترات سابقة بالتوتر والخصومة والعداء. ويشمل "اللقاء"، بجانب "الإصلاح"، الحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب البعث القومي، وحزب الحق، والتجمع السبتمبري، واتحاد القوى الشعبية اليمنية.

وفي ٢٠٠٦ استطاعت نخبة سياسية قوية داخل أحزاب "اللقاء" بالعمل سويًا وخاضت الانتخابات الرئاسية والدفع بمرشح اللقاء في مواجهة المرشح المدعوم من حزب "الإصلاح" الرئيس على عبد الله صالح مرشح الحزب الحاكم –أنداك– وتمكن مرشح "اللقاء" فيصل بن شملان من حصد ٢٥ %، وقد برهنت هذه الانتخابات على قدرة "اللقاء" على التنسيق والحشد وتجاوز الخلافات.

واستمر التحالف حتى ثورات الربيع العربي، في يوم الأحد ٢٠ فبراير ٢٠١١ دعت أحزاب اللقاء المشترك –المعارضة في اليمن– كافة المكونات الحزبية والمجتمعية للنزول إلى الشارع، ومساندة المحتجين المطالبين برحيل رموز نظام الحكم في اليمن، لكن اللعبة السياسية مكّنت الإخوان من دمج الجناح الدعوي بالجناح العسكري والإداري، واستثمروا في مؤسسات الأمن والدفاع، ووسّعوا نفوذهم داخل الدولة عبر شبكة محسوبين عليهم.

٦–المرحلة الانتقالية بعد ٢٠١١: عودة الغطاء للتطرف

وفي عشية ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ وقّع صالح على المبادرة الخليجية بالرياض، والتي تضمنت نقل السلطة إلى نائبه هادي، وما حدث فيما تبع فبراير ٢٠١١م أن انهيار السلطة السابقة كان نتيجة طبيعية بسبب رفضها البحث عن حل للأزمات التي كانت تصنعها في إطار مجموعة القيم التي تتحكم بثقافة وسلوك الطبقة الحاكمة.

ومنذ ما قبل عام ٢٠١١، نسجت جماعة الإخوان في اليمن شبكة علاقات معقدة شملت أذرعًا دعوية، تعليمية، وعسكرية. وقد استثمرت في بناء نفوذها داخل مؤسسات الدولة، وخصوصًا في وزارتي الدفاع والداخلية، ما منحها قدرة على التأثير في توزيع القوة في محافظات الجنوب.

وبعد ٢٠١١، وخلال المرحلة الانتقالية، تغاضت قيادات إصلاحية عن تنامي نفوذ تنظيم القاعدة في عدد من محافظات الجنوب، بل وتشير تقارير ميدانية وتحقيقات إلى وجود تحالفات غير مباشرة بين أطراف محسوبة على الإصلاح وبين مقاتلي القاعدة، خصوصًا في محافظتي أبين وشبوة، وذلك في سياق مواجهة القوى الجنوبية.

كما تُتهم الجماعة بأنها قامت بـ"إعادة تدوير" بعض العناصر المتشددة داخل ألوية الجيش والأمن الموالي لها في مأرب وتعز، ما أدّى إلى تغلغل الفكر المتطرف داخل بعض التشكيلات العسكرية. في المقابل، وظّف الإصلاح خطابًا مزدوجًا: يُدين الإرهاب إعلاميًا، لكنه على الأرض يتسامح مع نشاطاته إذا كانت تخدم مصالحه السياسية والعسكرية.

وفي ٢١ فبراير ٢٠١٢ أصبح الإخوان شريكًا مرّة أخرى في السلطة، وتم اختيار اللواء على محسن الاحمر – المحسوب على الإخوان– مساعدًا للرئيس، ومعها انقلب الإخوان وحزبهم السياسي "الاصلاح" على حلفاء الأمس؛ ليسيطروا على مفاصل الدولة اليمنية ويديرون البلاد.

٧–مرحلة ما بعد الثورة: التغول على مؤسسات الدولة

بعد الثورة اليمنية ٢٠١١، تمكنت جماعة الإخوان من اختراق مفاصل الدولة عبر شخصيات محسوبة عليهم، أبرزهم اللواء علي محسن الأحمر، الذي أصبح نائب الرئيس وقائدًا عسكريًا مؤثرًا.

مظاهر السيطرة:

- وزارة الداخلية والجيش والأمن القومي.
- وزارة الأوقاف والإعلام والتربية.
- تعيينات حزبية داخل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية.

هذه السيطرة خلقت شبكات غير رسمية، تساهلت (إن لم نقل تواطأت) مع بؤر الإرهاب، خصوصًا في محافظات الجنوب (شبوة، حضرموت، ابين، عدن، لحج).

نشأت تحالفات رمادية مع التنظيمات الإرهابية ضمن أجندات ظرفية. ومع أن الجماعة تنفي علاقتها بالإرهاب، إلا أن ازدواجية الخطاب تكشف نمطًا من التواطؤ أو الاستغلال المتبادل مع الجماعات المتطرفة.

٨-اتفاق الرياض بين الانتقالي والإخوان: شراكة هشة ساهمت في تمدد الملاذات الآمنة للتنظيمات الإرهابية"

- تفجّر الصراع داخل معسكر الشرعية:

مثّلت أحداث أغسطس ٢٠١٩ تحولًا جوهريًا في خارطة الصراع اليمني، حين تصاعدت الخلافات بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات محسوبة على حزب الإصلاح داخل الحكومة اليمنية. جاء الصدام نتيجة تراكمات سياسية وأمنية، حيث اتُهمت قوى إخوانية بمحاولة إعادة إنتاج السيطرة المركزية في الجنوب، من خلال أدوات عسكرية وأمنية تخترق مؤسسات الدولة، ما اعتبره الانتقالي تهديدًا مباشرًا للمكتسبات التي تحققت بعد تحرير عدن.

- عدن كجغرافيا رمزية للصراع

شكّلت عدن مركز الصراع السياسي والعسكري، لكونها العاصمة المؤقتة ومركز الثقل الجنوبي، وقد عكست المعركة حولها طبيعة الأزمة داخل بنية "الشرعية" اليمنية، التي لم تستطع احتواء التناقضات بين أجندات متعارضة. وقد أظهر المجلس الانتقالي قدرته على فرض معادلة جديدة بقوة الأمر الواقع، الأمر الذي دفع المملكة العربية السعودية للتدخل كوسيط إقليمي لتجميد التصعيد.

- اتفاق الرياض: تسوية سياسية مشروطة

جاء اتفاق الرياض في نوفمبر ٢٠١٩ كمحاولة لتطويق الصراع وتأسيس شراكة مؤسسية بين الانتقالي والحكومة، لكنه عكس أيضًا اعترافًا إقليميًا بدور المجلس الانتقالي كقوة سياسية وعسكرية لا يمكن تجاوزها. الاتفاق نصّ على تقاسم السلطة، ودمج القوات، وعودة الحكومة إلى عدن، غير أن تنفيذه تعرقل مرارًا بسبب تعنت بعض الأطراف واستمرار نفوذ الإخوان داخل مفاصل القرار.

- أزمة التنفيذ وتآكل الثقة

أظهر بطء تنفيذ اتفاق الرياض هشاشة الشراكة المفروضة، في ظل استمرار الاشتباكات الإعلامية والميدانية بين الطرفين، خاصة في محافظات مثل شبوة وأبين. كما كشف الاتفاق عن وجود "تحالفات رمادية" داخل الحكومة تستخدم الغموض كتكتيك لعرقلة ترتيبات التهدئة، ما أضعف مؤسسات الدولة وأعاق توحيد الجبهة المناهضة للحوثيين.

- استمرار الاتفاق كمظلة إقليمية لا كشراكة فاعلة:

رغم أن اتفاق الرياض لا يزال ساريًا شكليًا حتى اللحظة، إلا أنه فقد الكثير من فاعليته السياسية، وتحول إلى مظلة مؤقتة لضبط التوازن بين الانتقالي والإخوان أكثر من كونه إطارًا لتنفيذ إصلاحات بنيوية. وقد أدت هذه الحالة إلى تجميد العلاقة في وضع هش، بينما تتجه الأطراف نحو ترسيخ مناطق نفوذها بشكل عملي خارج مؤسسات الدولة.

وفي هذا السياق، يكتسب اتفاق الرياض لعام ٢٠١٩ دلالة خاصة. فعلى الرغم من كونه محاولة إقليمية لتثبيت هدنة بين شركاء متصارعين داخل حكومة "الشرعية"، إلا أن تعثّر تنفيذ بنوده، واستمرار تقاسم النفوذ على الأرض، أديا إلى تعزيز مساحات الانفلات الأمني، خاصة في المناطق التي تكرّس فيها نفوذ غير خاضع لمؤسسات الدولة المركزية.

لقد مثّل الصراع بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوى إخوانية داخل الحكومة اليمنية، لا سيما في محافظتي شبوة وأبين، فرصة ذهبية لعودة تنظيم القاعدة، وتمدد بعض خلاياه في الفراغات الناجمة عن الصدام. ومع غياب سلطة أمنية موحدة، واستمرار حالة الشلل في تطبيق بنود الاتفاق، برزت الملاذات

الآمنة كنتاج مباشر لانقسام السلطة بين فاعلين سياسيين لا تجمعهم رؤية وطنية موحدة، بل تناقضات استراتيجية تُدار غالبًا من منطلقات أيديولوجية أو مصالح خارجية.

وعليه، فإن أي مقاربة وطنية لمحاربة الإرهاب في اليمن لا يمكن أن تنجح دون تفكيك هذه الشبكة الرمادية من التحالفات التي توظف العنف السياسي والفراغات المؤسسية لإعادة إنتاج التطرف. الإصلاح والحوثيون، رغم اختلاف مشروعهم العقائدي، يشتركون في توظيف البيئة الهشة لصالح أجنداتهم، ويؤسسون لواقع يجعل من الحرب على الإرهاب معركة سياسية بقدر ما هي أمنية.

ثانيًا: جماعة الحوثيين ودورها في تفكيك الدولة وتعزيز الإرهاب الطائفي

١- <u>النشأة والتحول المذهبي</u>

انبثقت الجماعة من مشروع زيدي تقليدي ("اتحاد الشباب")، لكنها سرعان ما تبنت الطرح الجارودي القريب من الإثني عشرية. لعب بدر الدين الحوثي، ثم ابنه حسين، دورًا مركزيًا في إدخال الفكر الإيراني. وشكّل تحالف الحوثيين مع الحرس الثوري الإيراني تحولاً في المشروع الزيدي من تيار محلي إلى حركة طائفية عابرة للحدود.

بدأت القصة في محافظة صعدة (على بُعد ٢٤٠ كم شمال صنعاء)، حيث يوجد أكبر تجمعات الزيدية في اليمن. وفي عام ١٩٨٦م تم إنشاء "اتحاد الشباب"، وهي هيئة تهدف إلى تدريس المذهب الزيدي لمعتنقيه، كان بدر الدين الحوثي –وهو من كبار علماء الزيدية آنذاك– من ضمن المدرِّسين في هذه الهيئة.

وفي العام ١٩٨٨ تجدد النشاط بواسطة بعض الرموز الملكية التي نزحت إلى المملكة العربية السعودية عقب ثورة ١٩٦٢ أي بعد سقوط دولة الإئمة وقيام الجمهورية، وعادوا بعد ذلك، وكان من أبرزهم العلامة مجد الدين المؤيدي، والعلامة بدر الدين الحوثي، ويُعد الأخير الزعيم المؤسس للحركة الحوثية والأب الروحي لها.

لكن تبقى الفرصة الإيرانية الأوفر حظًا في تحقيق قائمة أهدافها في اليمن والمنطقة، وتحديدًا في المرحلة التي أعقبت إعلان قيام مشروع الوحدة اليمنية في مايو ١٩٩٠، وما صاحب هذا الإعلان من تحولات سياسية وثقافية على الساحة اليمنية. فقد تم في تلك المرحلة تبنّي النظام الديمقراطي في الجمهورية الوليدة،

بما يعني إقرار مبدأ التعددية السياسية والثقافية، وهو ما سهّل للمشروع الإيراني التغلغل والنفوذ من خلال هذه المساحات المفتوحة.

وقد تحول اتحاد الشباب إلى حزب الحق الذي يمثِّل الطائفة الزيدية في اليمن، وظهر حسين بدر الدين الحوثي –وهو ابن العالم بدر الدين الحوثي– كأحد أبرز القياديين السياسيين فيه، ودخل مجلس النواب في سنة ١٩٩٣م، وكذلك في سنة ١٩٩٧م.

وبالفعل، مثّلت الفترة ما بين ١٩٩٤م و٢٠٠٤م مرحلة مفصلية في تعزيز الحضور الإيراني في اليمن، حيث كانت العلاقات اليمنية–الإيرانية في تلك المرحلة على مستوى جيد. وقد تمكّن الإيرانيون خلالها من التوسع في التبشير المذهبي بشكل كبير، عبر كوادر شيعية عراقية تابعة لحزب الدعوة، كانوا يقيمون في اليمن تحت ذريعة النزوح نتيجة الحصار الأممي المفروض على العراق آنذاك.

وتزامن مع هذه الأحداث حدوث خلاف كبير جدًّا بين بدر الدين الحوثي وبين بقية علماء الزيدية في اليمن حول فتوى تاريخية وافق عليها علماء الزيدية اليمنيون، وعلى رأسهم المرجع مجد الدين المؤيدي، والتي تقضي بأن شرط النسب الهاشميّ للإمامة صار غير مقبولاً اليوم، وأن هذا كان لظروف تاريخية، وأن الشعب يمكن له أن يختار مَن هو جديرٌ لحكمه دون شرط أن يكون من نسل الحسن أو الحسين رضي الله عنهما.

اعترض بدر الدين الحوثي على هذه الفتوى بشدَّة، خاصة أنه من فرقة "الجارودية"، وهي إحدى فرق الزيدية التي تتقارب في أفكارها نسبيًّا مع الاثني عشرية. وتطوَّر الأمر أكثر مع بدر الدين الحوثي، حيث بدأ يدافع بصراحة عن المذهب الاثني عشري، بل إنه أصدر كتابًا بعنوان "الزيدية في اليمن"، يشرح فيه أوجه التقارب بين الزيدية والاثني عشرية؛ ونظرًا للمقاومة الشديدة لفكره المنحرف عن الزيدية، فإنّه اضطر إلى الهجرة إلى طهران حيث عاش هناك عدة سنوات.

وعلى الرغم من ترك بدر الدين الحوثي للساحة اليمنية إلا أن أفكاره الاثني عشرية بدأت في الانتشار، خاصة في منطقة صعدة والمناطق المحيطة، وهذا منذ نهاية التسعينيات، وتحديدًا منذ سنة ١٩٩٧م. وفي نفس الوقت انشقَّ ابنه حسين بدر الدين الحوثي عن حزب الحق، وكوَّن جماعة خاصة به، وكانت في

البداية جماعة ثقافية دينية فكرية، بل إنها كانت تتعاون مع الحكومة لمقاومة المد الإسلامي السُّنِّي المتمثل في حزب التجمع اليمني للإصلاح، ولكن الجماعة ما لبثت أن أخذت اتجاهًا معارضًا للحكومة ابتداءً من سنة ٢٠٠٢م.

وفي هذه الأثناء توسَّط عدد من علماء اليمن عند الرئيس علي عبد الله صالح لإعادة بدر الدين الحوثي إلى اليمن، فوافق الرئيس، وعاد بدر الدين الحوثي إلى اليمن ليمارس من جديد تدريس أفكاره لطلبته ومريديه. ومن الواضح أن الحكومة اليمنية لم تكن تعطي هذه الجماعة شأنًا ولا قيمة، ولا تعتقد أن هناك مشاكل ذات بالٍ يمكن أن تأتي من ورائها.

وفي عام ٢٠٠٤م حدث تطوُّر خطير، حيث خرج الحوثيون بقيادة حسين بدر الدين الحوثي بمظاهرات ضخمة في شوارع اليمن مناهضة للاحتلال الأمريكي للعراق، وواجهت الحكومة هذه المظاهرات بشدَّة، وذكرت أن الحوثي يدَّعِي الإمامة والمهديّة، بل ويدَّعِي النبوَّة. وأعقب ذلك قيام الحكومة اليمنية بشنّ حرب مفتوحة على جماعة الحوثيين الشيعية، واستخدمت فيها أكثر من ٣٠ ألف جندي يمني، واستخدمت أيضًا الطائرات والمدفعية، وأسفرت المواجهة عن مقتل زعيم التنظيم حسين بدر الدين الحوثي، واعتقال المئات، ومصادرة عدد كبير من أسلحة الحوثيين.

تأزَّم الموقف تمامًا، وتولى قيادة الحوثيين بعد مقتل حسين الحوثي أبوه بدر الدين الحوثي، ووضح أن الجماعة الشيعية سلحت نفسها سرًّا قبل ذلك بشكل جيد؛ حيث تمكنت من مواجهة الجيش اليمني على مدار عدة سنوات.

وقامت دولة قطر بوساطة بين الحوثيين والحكومة اليمنية في سنة ٢٠٠٨م، عقدت بمقتضاها اتفاقية سلام انتقل على إثرها يحيى الحوثي وعبد الكريم الحوثي –أشقاء حسين بدر الدين الحوثي– إلى قطر، مع تسليم أسلحتهم للحكومة اليمنية. ولكن ما لبثت هذه الاتفاقية أن انتُقضت، وعادت الحرب من جديد، بل وظهر أن الحوثيين يتوسعون في السيطرة على محافظات مجاورة لصعدة، بل ويحاولون الوصول إلى ساحل البحر الأحمر؛ للحصول على سيطرة بحريَّة لأحد الموانئ حتى يكفل لهم تلقِّي المدد من خارج اليمن.[١١٢]

[١١٢] قصة الحوثيين (راغب السرجاني) https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=٤٨٣٤#

٢-الحروب الستة وتكوين التنظيم العسكري

ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٠، خاض الحوثيون ستة حروب ضد الدولة اليمنية، مكّنهم من التحول من حركة فكرية إلى تنظيم عسكري مدعوم بالسلاح والمال. أتاحت هذه الحروب للحوثيين بناء دولة موازية في صعدة، وبسطوا سيطرتهم على مناطق غير زيدية لاحقًا، مما ولّد مقاومات مناطقية وطائفية، بعضها اتخذ طابعًا متطرفًا.

٣-الانقلاب والتحالفات الظرفية مع القاعدة

- بعد سيطرتهم على صنعاء في ٢٠١٤، توسع الحوثيون باتجاه البيضاء، أبين، مأرب، وتعز.
- تقارير متعددة تؤكد وجود حالات "تبادل غير مباشر" مع القاعدة: إطلاق سجناء، عدم قصف معسكرات القاعدة، تغاضٍ في بعض الجبهات.

هذه التحركات خلقت فراغات مزدوجة – أمنية وطائفية – غذّت عودة التنظيمات المتطرفة، ضمن تواطؤٍ محسوب لضرب الخصوم، خصوصًا القوات الجنوبية والشرعية.

٤-الخطاب الطائفي واستدعاء الهوية القتالية

الخطاب الحوثي القائم على "الحق الإلهي" و"الثأر من السفيانيين" غذّى سرديات القاعدة وداعش، التي وجدت في هذا الخطاب حافزًا لمزيد من التجنيد والتمدد. كلا الطرفين يستثمر في الآخر؛ فالحوثي يعزز حضوره كضد "للتكفير السني"، والتنظيمات الإرهابية تقدم نفسها كمدافع عن "أهل السنة" ضد التمدد الشيعي.

***

تُظهر قراءة المسارات التاريخية والاستراتيجية لكل من جماعة الإخوان المسلمين في اليمن (ممثلة في حزب الإصلاح) وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، أن هذين الفاعلين الرئيسيين لم يكونا مجرد ضحايا لانهيار الدولة، بل شركاء فاعلين – بشكل مباشر أو غير مباشر – في خلق البيئات الحاضنة للإرهاب، عبر التواطؤ، التغاضي، أو التوظيف السياسي لورقة الجماعات المتطرفة في صراعات النفوذ والشرعية.

يتضح من هذا المبحث أن:

١-الإرهاب في اليمن ليس وليد الصدفة أو انهيار الدولة فقط.

٢-بل هو نتيجة تراكب فواعل سياسية مؤدلجة، توظف الإرهاب وتغذيه ضمن استراتيجياتها للبقاء أو التوسع.

٣-حزب الإصلاح والحوثيون رغم تناقضاتهم المذهبية، يتشابهان في الآليات: السيطرة على التعليم، استخدام المساجد، التغلغل في الأجهزة الأمنية، وخلق ملاذات مرنة للمتشددين.

٤-المواجهة الأمنية غير كافية، ما لم يتم تفكيك التحالفات الرمادية، وإعادة تشكيل البنية السياسية على أساس شفافية، وعدالة، واحتواء مجتمعي شامل.

المبحث الرابع:

الملاذات والممرات الآمنة للإرهاب في اليمن

الملاذات والممرات الآمنة للإرهاب في اليمن هي المناطق المادية غير الخاضعة للحكم، أو التي تعاني من ضعف الحكم، أو التي تخضع لحكم سيئ، حيث يمكن للإرهابيين التنظيم والتخطيط وجمع الأموال والتواصل والتجنيد والتدريب والعبور والعمل في أمان نسبي بسبب عدم كفاية القدرة على الحكم، أو الإرادة السياسية، أو كليهما.

تُعرف الملاذات الآمنة بأنها المناطق أو المناطق الجغرافية التي تفتقر إلى سيطرة دولة فعالة أو تعاني من ضعفها، ما يتيح للجماعات الإرهابية الاستقرار فيها وتنظيم عملياتها بحرية نسبية. توفر هذه الملاذات بيئة استراتيجية تمكن التنظيمات الإرهابية من التخطيط، التدريب، التجنيد، وتوفير التمويل بعيدًا عن الرقابة والملاحقة الأمنية. وتعتبر الملاذات الآمنة خطرًا متصاعدًا على الأمن الوطني والإقليمي، إذ تتيح لتلك الجماعات توسيع نفوذها وتنفيذ هجمات على نطاق أوسع. فضلاً عن كونها تعكس ضعف الدولة في فرض سيادتها، فإنها غالبًا ما تكون محاطة بتشابكات سياسية واجتماعية تسمح بالتواطؤ أو التساهل مع الجماعات المسلحة.

١-لمحة عن الملاذات والممرات الآمنة للإرهاب

وفي هذا الأمر، سنضرب مثالين بارزين للتدليل على تلك الظاهرة وهما:

المسار الأول: استغلال قوى إقليمية ودولية ساحة الحرب الروسية–الأفغانية.

في مطلع الثمانينات، تمّ تحشيد ما عُرف لاحقًا بـ(الأفغان العرب) للقتال في أفغانستان، تحت شعارات الجهاد ضد الاحتلال السوفييتي. وقد مثّل هذا الحشد نقطة تحوّل استراتيجية في تشكّل البنية العابرة للحدود للتنظيمات الجهادية، إذ عاد الكثير من هؤلاء لاحقًا إلى بلدانهم محمّلين بأيديولوجيات متطرفة، وخبرات قتالية، وشبكات علاقات عابرة للحدود، لتبدأ مرحلة جديدة من التحول في مشهد الإرهاب العالمي. بالإضافة لذلك شكل مغادرة أسامة بن لادن، في أغسطس من عام ١٩٩٦، السودان؛ نتيجة لضغوط دولية وإقليمية متزايدة، فانتقل إلى مدينة جلال آباد شرقي أفغانستان، التي كانت آنذاك بمثابة ملاذ آمن له، تحت حماية حركة طالبان التي كانت قد بدأت تفرض سيطرتها على معظم أراضي البلاد.

من هنا استغلت القاعدة هذا الوضع، فأنشأت معسكرات تدريب خاصة بها داخل الأراضي الأفغانية، كما ساعدت في إنشاء وتطوير معسكرات تدريب تابعة لمنظمات إسلامية مسلحة أخرى. وقد قُدِّر عدد من تلقوا تدريباتهم في تلك المعسكرات، قبل هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بما بين ١٠,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ مقاتل، أُرسل العديد منهم لاحقًا للانضمام إلى صفوف طالبان في قتالها ضد قوات "التحالف الشمالي" (الجبهة المتحدة).

وبعد تفجيرات السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا في أغسطس ١٩٩٨، والتي نُسبت إلى تنظيم القاعدة، أمر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بشن ضربات صاروخية على معسكرات تدريب المسلحين في أفغانستان ضمن عملية أطلق عليها اسم "الثعلب الصحراوي" ((Operation Infinite Reach كما بدأت الولايات المتحدة تمارس ضغوطًا دبلوماسية شديدة على نظام طالبان لتسليم بن لادن، إلا أن الحركة رفضت ذلك، ما أدى إلى مزيد من التوتر في العلاقات بين واشنطن وكابول.

في عام ١٩٩٩، فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على نظام طالبان بموجب القرار رقم **1267**، مطالبًا بتسليم أسامة بن لادن إلى السلطات الدولية.

المسار الثاني: تمثل في عودة الأفغان العرب إلى صنعاء

أثناء نشأة تلك الأحداث برزت جماعات حملت السلاح ضد الأوطان العربية بعد انتهاء الهدف الرئيس التي أسست من أجله تلك الجماعات؛ مما ولد في المشهد ظاهرة الأفغان العرب ذو التوجه المتشدد ضد الأنظمة العربية نفسها وسعت إلى التنظير والتأليف والافتاء في تكفيرها وكان من أبرز الكتب في هذا المجال كتاب "العمدة في إعداد العدة للمنظر" للسيد أمام، وهذا الفكر المتشدد كان بالأساس منتج خارجي بامتياز، فهو التعبير الصارخ عن السلفية الجهادية، التي خرجت من عباءة السلفية التقليدية، وهذا الخروج تغذى من التجربة الجهادية الميدانية التي خاضها مقاتلو الجزيرة العربية في أفغانستان (الأفغان العرب)، وترافق انتشار المذهب الجهادي في المنطقة العربية، مع تنامي حركات الإخوان المسلمين، والتي وصلت إلى مرحلة التطابق تقريباً في فترة الحرب ضد الاتحاد السوفييتي، بل أن حركة الإخوان المسلمين التي كانت تقدم نفسها على أنها حركة إصلاحية دعوية، باتت جزء من الحركة الجهادية المتطرفة إبان فترة الحرب ضد الروس في أفغانستان، وكان هذا بالطبع بتشجيع من بعض الأنظمة العربية.

عالج غريغوري جونسن كتابه "الملاذ الأخير"، التناقضات بين اليمن وحكومات عربية أخرى في دعمها للجهاد في أفغانستان ضد السوفيات، لا سيما في ظل توجه المزيد من المقاتلين العرب إلى أفغانستان منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وأشار جونسن إلى أن معظم الحكومات العربية "دعمت علنًا الجهاد رادعةً سرًا شبابها من السفر إلى أفغانستان". في المقابل، أرسلت الجمهورية العربية اليمنية الشمالية العديد من "أفضل وألمع" شبابها إلى الخطوط الأمامية للقتال، حيث أصبحت الرحلة بمثابة طقس عبور للكثيرين. ومن هنا أصبح الإرهاب رسميا في الدولة الجديدة نالوا الأفغان العرب قبولا رسميا وترحيبا كبيرا لغرض في لدى حكومة الرئيس صالح الشمالية – حيث تبوأ البعض منهم حتى مناصب عسكرية رسمية.[١١٣]

حين أوشكت حرب أفغانستان على الانتهاء، بدأ الحديث عن مصير «الأفغان العرب»، أولئك الشباب الذى جرى تجنيدهم وحشدهم وتدريبهم من قبل المخابرات الأمريكية، عبر بعض الوسطاء العرب، من حكومات ومن جماعة الإخوان، وتحدث البعض في مصر، وقتها مطالبين الدولة بأن توفر فرص العمل للمصريين الأفغان العائدين وأن تحتضنهم، كما فعلت مع المجندين بعد حرب ١٩٧٣، لاحظ –هنا– أن

[١١٣] (ينظر: تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" في اليمن الجنوبي: بين الأمس واليوم - بواسطة سمر أحمد معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط
%=https://www.google.com/search?q

هؤلاء ساووا بين مجندين قاتلوا لعبور القناة ولتدمير خط بارليف وتحرير سيناء، داخل الجيش الوطني؛ وآخرين «مرتزقة» استخدمتهم المخابرات الأمريكية في فصل من فصول الحرب الباردة؛ لإضعاف الاتحاد السوفيتي أو خلق «فيتنامهم الخاصة» كما عبر مستشار الأمن القومي الأمريكي حينها.

وحين عودة «الأفغان العرب» إلى بلادهم؛ ليحاولوا تكرار المأساة الأفغانية في بعض البلاد العربية، حدث ذلك في اليمن والجزائر ومصر وليبيا والصومال، وتبين أن هؤلاء العائدين لا يريدون وظيفة ولا تأمين حياة خاصة، بل يسعون إلى إسقاط الدول، وإقامة ولايات طائفية صغيرة، وأن القتل والتخريب صار هدفهم النهائي، وقتها وقفت بعض الدول الغربية تفرك يديها بحبور وتحاسبنا بالقسطاس في إجراءات الديمقراطية التي تتبع مع هؤلاء الإرهابيين، فكانت الاستجابة من الجزائر واليمن ومصدر في دخول هؤلاء في التنافس السياسي.[١١٤]

وتعود جذور تنظيم القاعدة في اليمن إلى أواخر ثمانينات القرن الماضي مع عودة آلاف اليمنيين وتم استقبالهم في صنعاء استقبال الأبطال، فحضنهم النظام اليمني في كل المحافظات ومن ثم استخدمهم فيما بعد في الحرب ضد الجنوب تحت ذريعة قتال ما اسموه في فتواهم المشهورة بالشيوعيين في عدن؛ متسلحين بالفكر التكفيري الجهادي الذي يسعى –كما يزعمون– لتطبيق الشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم، على مبادئ تكفير الخصوم السياسيين والمعارضين.

ففي عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣م توزعت مهام وخرائط على أناس ملتحين ويطلبون منهم التوجه إلى عدن، ومدن يمنية، حيث اغتالت أجهزة سرية حوالي١٥٨ كادرًا سياسيًا جنوبيًا دون أن يقبض على أحد منهم وكان معسكرات شريك مشروع الوحدة هي البيئات الآمنة والمدافعة عن تلك العناصر الإرهابية؛ مما أدّى إلى توتر في الجانب السياسي والعسكري، ونتج عنه وثيقة العهد والاتفاق التي تنص معظم بنودها الآتي:

- ضرورة الالتزام بسياسة اليمن المناهضة للإرهاب المحلي والخارجي، وأبعاد العناصر غير اليمنية التي تتوفر بحقها دلائل كافية لمزاولتها لأعمال تخالف سياسة اليمن وقوانينها أو تروج أو تحرض

[١١٤]) الأفغان العرب (١٩٧٩-١٩٩٤).. دورهم في تصدير التنظيمات الإرهابية إلى البلدان العربية (دراسة تحليلية)، صبري عفيف العلوي اقرأ المزيد من اليوم الثامن : https://alyoum8.net/posts/94388

على مثل هذه الأعمال وإبعاد من تثبيت إدانتهم بعد محاكمة شرعية وعلنية تضمن فيها إجراءات العدالة وتنفيذ العقوبة القانونية ويتم ذلك عبر الأجهزة المختصة. ومنع استقدام أو دخول أو توظيف أو إيواء العناصر المتهمة بالإرهاب.

- اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة من قبل الأجهزة المعنية ضد المتورطين بالأعمال الإرهابية والتخريبية.
- يعتبر كل من يأوي متهماً أو التستر عليه تعلن الأجهزة الرسمية اسمه أو هارباً من السجن، مخالفاً للقانون وتتخذ ضده الإجراءات القانونية.
- توضع خطة لإلقاء القبض على الفارين.. والمطالبة عبر الإنتربول الدولي أو عبر القنوات الدبلوماسية بتسليم المتهمين من غير اليمنيين أو الفارين إلى الخارج من اليمنيين أو إجراء محاكمتهم غيابياً
- تستكمل التحقيقات مع المتهمين في قضايا الإرهاب والتخريب بعد إجراء التحريات وجمع المعلومات وفي إطار تكامل التحقيقات والربط بين القضايا ويتولى التحقيق في هذه القضايا محققون مختصون وأكفاء تتوفر فيهم الحيدة، وعلى أن تحال القضايا إلى النيابة أولاً بأول.
- تؤكد لجنة الحوار للقوى السياسية على سرعة إصدار لائحة حمل السلاح وتنظيم العمل بها، والنظر في القانون الحالي لجعله أكثر صرامة للحد من حمل السلاح وانتشاره والاتجار به.

ومن صبيحة الإعلان عن هذه الوثيقة سعت تلك العناصر في الإعمال الإرهابية التالية:

١-التخطيط لغزو الجنوب واحتلاله كما حصل في ٧ – ٧ -١٩٩٤م

٢-الاعتداء على الأهداف العسكرية والمصالح الاقتصادية الأجنبية.

٣- استهداف السياح الأجانب

٤-استهداف الضباط الأمنيين والعسكريين الجنوبيين

٥-استهداف المواطنين المخالفين لهم في الفكر، وفتح ذرائع جديدة لاستهدافهم

وفي عام ٢٠٠٩، أصبح للتنظيم هيكلاً تنظيمياً واضحاً أو موحداً، وإنما كان يضم مجموعة من الجماعات والخلايا المنفصلة عن بعضها البعض – وإن كانت جميعها تتحرك بالفكر القاعدي نفسه، مثل: "جيش عدن أبْيَن الإسلامي" الذي تشكل على يد الإرهابي "زين العابدين المحضار"، في منتصف تسعينيات القرن الماضي؛ وكتائب "جند اليمن"؛ وتنظيم "الجهاد الإسلامي" وغيرها من التنظيمات التي كانت تُظهر انقسام القاعدة وتشرذمها في ذلك الوقت[١١٥]

وتشير هذه الوقائع المعاصرة إلى طبيعة البيئات الأمنية التي تستغلها التنظيمات الإرهابية في توسيع نفوذها وبناء شبكاتها، حيث تتداخل فيها عوامل هشاشة الدولة، وتفكك النظم الأمنية، وتعدد الفاعلين من غير الدول، ما يخلق بيئة خصبة لتمدد الجماعات المتطرفة واستدامة أنشطتها المسلح.

الفواعل المحلية في النزاعات المسلحة وفي الدول الهشة تلعب دورًا محوريًا في استقرار أو تأزيم الوضع الأمني. تتميز هذه الفواعل بعدة سمات:

- الاستقلال النسبي عن الدولة
- امتلاك وسائل القوة
- التماهي مع المجتمع المحلي.

***

مما سبق تبين للقارئ أن بنود الوثيقة حددت خطورة تلك التنظيمات الإرهابية التي اتخذت من صنعاء منطلقا لتهديد الامن والاستقرار لمشروع الوحدة اليمنية، فقد احتلت الاهتمام الأكبر والمرتبة الأولى في معظم القضايا المطروحة في الوثيقة فقد كانت بالنسبة لحياة شعب الجنوب وقيادته تمثل وجودهم ومستقبل حياتهم لكونهم أصبحوا في مواجهة مباشرة مع تلك العصابات الاجرامية المدعومة من النظام القبلي والسياسي اليمني.

٢-الملاذات الآمنة للإرهاب في اليمن

[١١٥] ينظر: القاعدة في اليمن والسعودية بشير البكر،(بيروت: دار الساقي، ٢٠١٠)

أفرزت التحولات السياسية والأمنية في اليمن منذ العام ٢٠١١م، بيئة خصبة لنمو التنظيمات الإرهابية، في مقدمتها تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" وتنظيم "داعش". وقد ساهم الانهيار المؤسسي وضعف السلطة المركزية، وتعدد القوى المسلحة، في نشوء ملاذات آمنة لتلك الجماعات، استخدمتها كمنصات للتجنيد والتدريب والتخطيط، بل وتمويل عملياتها داخليًا وخارجيًا.

وتتمثل الملاذات الآمنة للإرهاب في اليمن بطبيعة العلاقة التحالفية التي ربطت القاعدة بالتنظيمات المتطرفة الأخرى، ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين ممثلة في حزب التجمع اليمني للإصلاح، الذي نُظر إليه على نطاق واسع، وخاصة في أوساط أبناء الجنوب اليمني، كراعٍ ومسهل لتمدد تنظيم "القاعدة" في الجنوب، كما أن هناك الحقيقة التي تشير إلى أن معظم التنظيمات الإرهابية بما فيها القاعدة وداعش، قد خرجت من تحت عباءة الإخوان، وتأثرت بمنهجها الفكري.[١١٦]

ذكر أحد منظري التنظيم في جزيرة العرب عدد من العوامل التي تساهم في تعزيز التنظيم في اليمن ومن بينها:

- العامل الديموغرافي المتمثل في كثافة عدد السكان في اليمن وما تُتِيحُه من فرص لاستقطاب المتطرفين وتجنيدهم؛
- العامل الجغرافي المرتبط بما تتميّز به اليمن من طبيعة جبلية حصينة، تجعل منها القلعة الطبيعية المنِيعة لكافة أهل الجزيرة العربية، والمعقل الذي يمكن أن يأوي إليه أهلها ومجاهدوها، بحسب تعبيره؛ والعامل المرتبط بانتشار السلاح في اليمن، والحدود المفتوحة التي تتيح للتنظيم حرية الحركة والمناورة العسكرية.[١١٧]

أولًا: مناطق التماس الحوثي–الإخواني كحاضنة لبروز الملاذات الآمنة للإرهاب

تمثل مناطق التماس العسكري والسياسي بين جماعة الحوثيين من جهة، وحزب الإصلاح (فرع جماعة الإخوان المسلمين في اليمن) من جهة أخرى، واحدة من أخطر وأعقد بؤر الفوضى الأمنية، وقد أسهمت

[١١٦]) الحرب المستمرة على تنظيم القاعدة في اليمن https://trendsresearch.org/ar/insight/

[١١٧]) مسؤولية أهل اليمن تُجاه مقدّسات المسلمين وثرواتهم، عمر عبد الحكيم"، المعروف بـ "أبي مصعب السوري" عام ١٩٩٩، ص٤٤

بشكل مباشر في خلق بيئة خصبة لتحركات التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها "القاعدة" و"داعش". وتشمل هذه المناطق، على وجه الخصوص، محافظات مثل مأرب والبيضاء وأجزاء من شبوة وصحراء حضرموت والمهرة، وهي مناطق تتسم بجغرافيا وعرة، وبنية اجتماعية مركبة، وضعف حضور الدولة.

وتُعاني هذه الجبهات من حالة مزمنة من "السيولة العسكرية" و"الفراغ المؤسسي"، ما يجعلها عرضة لاختراقات واسعة من التنظيمات الإرهابية. إذ إن حالة "اللاحرب واللاسلم" بين الحوثيين والإصلاح أسفرت عن حالة من الجمود العسكري والتوازن السلبي الذي تخلقه التفاهمات غير المعلنة أو النزاعات المؤجلة، ما يفتح المجال أمام فواعل عنيفة وغير نظامية للتمدد والتموضع. ويلاحظ هنا أن الدولة اليمنية، سواء عبر أجهزتها الأمنية أو الإدارية، تغيب كليًا أو جزئيًا في تلك المناطق، مما يُضعف قدرة الرصد الاستخباراتي ويُعطل عمليات المكافحة الوقائية للإرهاب.

واللافت في هذه المناطق أن العلاقة بين الحوثيين والإصلاح لا تُبنى دائمًا على قاعدة العداء الصريح أو الاستهداف المتبادل، بل تتسم أحيانًا بما يمكن تسميته بـ"تحالفات الظل" أو تقاطعات المصالح الظرفية. هذه "التحالفات غير المرئية" تخلق بيئة ضبابية ومرتبكة تستغلها التنظيمات الإرهابية لإعادة التموضع، وتطوير قدراتها اللوجستية، وحتى إعادة بناء شبكات تجنيد وتمويل محلية.

في مثل هذا السياق، تبرز تلك المناطق كـ"ملاذات آمنة مؤقتة"، تُعيد فيها القاعدة وداعش ترتيب أوراقهما بعد كل خسارة أو ضربة أمنية. وتُمكّنهم هذه الظروف من شن عمليات نوعية، خصوصًا ضد أهداف عسكرية وأمنية في مناطق مجاورة أكثر استقرارًا، مما يُضاعف من أثرهم ويُصعب جهود مكافحتهم.

وتكمن خطورة هذه الديناميكية في أن هذه المناطق لا تمثل مجرد مساحات مهملة من السيطرة، بل تحولت فعليًا إلى مناطق رمادية تتحرك فيها التنظيمات الإرهابية بحرية نسبية، وتبني شبكاتها العابرة للمحافظات، بل والعابرة للحدود أيضًا، خصوصًا باتجاه الصحراء اليمنية والحدود العُمانية والسعودية، ما يُحول هذه البؤر إلى تهديد إقليمي عابر لليمن.

وتمثل مناطق التماس لما يُعرف في أدبيات الأمن بـ"المناطق الرمادية" (Grey Zones)، حيث يتقاطع الضعف المؤسسي مع السيولة العسكرية وغياب السلطة الشرعية الفاعلة في هذه البيئات، فتنمو الفراغات

الأمنية كنتيجة مباشرة لـ اللاحرب–اللاسلم بين الحوثيين والإخوان، وتصبح هذه المناطق بمرور الوقت بيئة مثالية لتشكّل ملاذات آمنة مؤقتة أو مستدامة للتنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها القاعدة وداعش. وقد تعدد آليات تشكل الملاذات الآمنة في مناطق التماس، نذكر منها التالي:

١–الانسحاب التكتيكي أو الفعلي للدولة من هذه المناطق لأسباب تتعلق بصراع النفوذ، يفتح المجال أمام فواعل لا–دولتية (كالتنظيمات الجهادية) لفرض سيطرة فعلية أو رمزية على الأرض.

٢–التواطؤ غير المعلن أو تحالفات الظل في كثير من الأحيان، تُظهر الأدلة الميدانية وجود شكل من التقاطع المرحلي في المصالح بين الإخوان والحوثيين، خاصة في ظل عدو مشترك كالمجلس الانتقالي الجنوبي أو قوات التحالف، مما يسمح بإعادة ترتيب الأولويات العسكرية على حساب السيطرة الأمنية.

٣–استغلال التضاريس والجغرافيا للطبيعة الوعرة في البيضاء وصحراء حضرموت والمهرة تمنح هذه الجماعات القدرة على التمويه والتخفي والتنقل السريع، مع صعوبة الملاحقة والرصد الاستخباراتي.

٤–الانقسام السياسي وانهيار الدولة المركزية منذ ٢٠١٤ أدى إلى تعدد الأجهزة الأمنية وتضاربها، ما جعل عمليات الرصد الاستباقي شبه معدومة، وسهّل على التنظيمات العمل بحرية.

٥–توظيف الجماعات الإرهابية لحالة التماس عقب الضربات الجوية والبرية من التحالف أو القوات المحلية، إذ جدت الجماعات الجهادية متنفسًا في هذه الجبهات المفتوحة، لا سيما مع تغيّر التحالفات وغياب الجبهات الصلبة.

٦–تجنيد العناصر مناطق القبائل المهمشة والمضطربة اقتصاديًا أصبحت بؤرًا لتجنيد الشباب، خصوصًا مع ضعف الخدمات وغياب المؤسسات التعليمية والدينية المعتدلة.

٧–تقع بعض هذه المناطق ضمن خطوط تهريب استراتيجية (أسلحة، مخدرات، أموال، عناصر بشرية) مثل المهرة وصحراء حضرموت، ما منح التنظيمات مصادر تمويل مهمة لبناء شبكات ملاذ قوية.

جدول رقم (١)

يوضح أبرز الملاذات الآمنة في المحافظات اليمنية

العام	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	سيطرة النفوذ
مارب	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	الاخوان + الحوثي
البيضاء	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ	الاخوان + الحوثي
تعز	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	الاخوان + الحوثي
سيئون	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ	الإخوان

المهرة	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	ملاذ آمن	آمن	الإخوان + الحوثي

يكمن الخطر الأمني والاستراتيجي على مستقبل محافظات عدن شبوة ابين لحج المكلا في الاستمرارية المقلقة لتصنيف عدد من المحافظات الشمالية والشرقية (مأرب، البيضاء، تعز، سيئون، والمهرة) كملاذات آمنة خلال العقد الماضي (٢٠١٥-٢٠٢٤). هذه المحافظات، التي تقع على الحزام الحدودي المباشر مع المحافظات الجنوبية ذات الأهمية الاستراتيجية القصوى مثل عدن، ولحج، وأبين وشبوة (المراكز النفطية والاقتصادية)، توفر عمقًا استراتيجيًا ومواقعًا ملائمة لتمركز أطراف النفوذ المسيطرة عليها، لا سيما "الإخوان" و"الحوثي". هذا التمركز لا يشكل مجرد وجود، بل يمثل تهديدًا مباشرًا لزعزعة استقرار الجنوب، ويعيق جهود التنمية والإعمار، ويفرض ضغطًا متواصلاً على موارده الأمنية والعسكرية، مما يعرض هذه المناطق الحيوية لخطر دائم.

وهذا الوضع ينذر بمخاطر متعددة الأوجه تتجاوز الجانب العسكري. فالوجود المستمر لهذه الملاذات يتيح سهولة التسلل والاختراق الأمني إلى قلب المحافظات الجنوبية، ويهدد بتقويض أي جهود لإعادة بناء الدولة والمؤسسات فيها. كما أنه يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي من خلال عرقلة الاستثمار وتعيق حركة التجارة، ويزيد من احتمالية تفجير الصراعات الداخلية. مما يدعو لتقديم فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين أطراف النفوذ المسيطرة في هذه الملاذات وما يُشار إليه بـ "العناصر الإرهابية"، وذلك لوضع استراتيجيات شاملة وفعالة لا تقتصر على الجانب العسكري فقط، بل تمتد لتشمل المعالجات السياسية والاقتصادية والمجتمعية، لضمان مستقبل مستقر وآمن لمحافظات الجنوب.

١- البيضاء: الملاذ الآمن المشترك للقاعدة وداعش والإخوان

تحتل محافظة البيضاء موقعاً جغرافياً بالغ الأهمية في اليمن، حيث تقع جنوب شرق العاصمة صنعاء بنحو ١٧٠ كيلومتراً، وتحاط بسلسلة جبال من الاتجاهات الأربع: جبل الفريد شرقاً، جبل حربي غرباً، جبل القلعة شمالاً، وجبل العظمية جنوباً. هذا الموقع الفريد يمنحها أهمية استراتيجية كبرى، إذ تتشارك حدودها مع ثماني محافظات يمنية حيوية؛ أربع منها جنوبية: شبوة، أبين، لحج، والضالع، وأربع شمالية: إب، ذمار، مأرب، وصنعاء. وقد أظهرت أهميتها التاريخية خلال حرب صيف ١٩٩٤، حيث كانت نقطة انطلاق حاسمة لنظام صنعاء لفتح بوابة الجنوب عبر جبهة مكيراس.

وعام ٢٠١١م سيطرة التنظيم على عدد من مديريات محافظة ابين، فاستلم المهمة القائد الجنوبي سالم قطن العولقي، فقضى على ما أطبق عليه "إمارة وقار" في معركة أطلق عليها السيوف الذهبية قتل فيها أكثر من (٣٤٤) إرهابيا وتم مرار (٣٥٠) عنصرا إلى شمال غرب أفريقيا عبر الساحل العربي والأحمر بينهم عدد من قيادات الصف الأول والثاني على المستوى الإقليمي لتنظيم القاعدة.[١١٨]

وبعد مقتل سالم قطن عاد نشاط التنظيم من جديد بقوة قوامها ٧٠% من الأجانب وهو الامر الذي فرض على القائد محمود الصبيحي والمسنود بإرادة شعبية من محافظة ابين للمواجهة الشاملة ضد الإرهاب في ٢٨ ٤ ٢٠١٤م مما حدا بالتنظيم الى تغيير أسلوب القتال من المواجهة والسيطرة على الأرض الى ممارسة حرب العصابات ولجوء عناصر تنظيم "القاعدة" من محافظة أبين المجاور لمحافظة البيضاء لتصبح مركزاً رئيسياً جديداً للتنظيم.[١١٩]

وقد ارتكب عناصر التنظيم جرائم وقتل وتفجير نكتفي بالإشارة الى عمليات الاغتيال التي طالت منتسبي جهاز الامن السياسي الجنوبيين والتي بلغت (٢٥) ما بين شهيد وجريح

لعبت قيادات بارزة في التنظيم دوراً محورياً في هذا التحول؛ فكان لأنور العولقي دور في تمكين "القاعدة" وتوفير حاضنة اجتماعية لهم عبر روابط المصاهرة مع آل الذهب. كما ساهمت جهود وعلاقات القيادي ناصر الوحيشي، المتحدر من البيضاء، في ترسيخ نفوذ التنظيم. بالإضافة إلى ذلك، برز اسم نائف

[١١٨]) الرئيس عبدربة منصور هادي اللواء سالم علي قطن عاش بطلا واستشهد بطلا صحيفة الجمهورية العدد (١٥٥٣٤) ٢٠١٢م ص٤

[١١٩]) فيديو يوتيوب خطاب الرئيس عبدربه منصور هادي في حفل تخرج الدفعة ٢٥ ماجستير شرطه عسكرية بصنعاء ٢٠١٣

القيسي، المدعوم من جماعة الإخوان، والذي عُيّن محافظاً للبيضاء ووُضع على قائمة وزارة الخزانة الأميركية لداعمي الإرهاب في منتصف عام ٢٠١٦، وهو يشغل أيضاً منصب الأمين العام لحزب الرشاد وعضو وفد مشاورات جنيف عن الشرعية.

وتُظهر الأحداث في محافظة البيضاء كيف تحولت هذه المنطقة الاستراتيجية إلى بؤرة لتنظيم القاعدة، مما أثار ردود فعل دولية. في يناير ٢٠١٧، نفذت القوات الأمريكية أول إنزال بري في اليمن في عهد الرئيس دونالد ترامب، مستهدفةً عبد الرؤوف الذهب في عملية يكلا. كان الذهب قد ساهم بشكل كبير في تعزيز نفوذ صهره العولقي، جاعلًا من البيضاء مركزًا محوريًا للقاعدة. هذا التمركز أدى إلى تعرض المحافظة لنصيب وافر من ١٢٠ ضربة جوية أمريكية بطائرات دون طيار خلال عام ٢٠١٧ وحده، مما يسلط الضوء على كثافة النشاط العسكري لمكافحة الإرهاب في المنطقة.

إلى جانب هذه العمليات، برزت قيادات أخرى أسهمت في تمكين التنظيم من السيطرة على مناطق في البيضاء، منهم عبد الوهاب الحميقاني، وهو من قبيلة آل حميقان، يشغل حاليًا منصب الأمين العام لحزب "الرشاد" وعُين مستشارًا في حكومة هادي، كما عمل سابقًا مفتيًا في وزارة الأوقاف القطرية. رغم قيام وزارة الخزانة الأمريكية بإدراجه على لائحة الإرهاب في ديسمبر ٢٠١٣ بتهمة دعم "القاعدة في الجزيرة العربية"، رفض نائب الرئيس علي محسن الأحمر تسليم الحميقاني لأمريكا ووجه رسالة استنكار للاتهام، معتبرًا إياه عضوًا في الحوار الوطني. بعد الحرب، تم تعيينه في لجنة المفاوضات لما يسمى الشرعية، وشارك بفعالية في جلسات الحوار بالكويت. ومع ذلك، قامت أبو ظبي والرياض لاحقًا بوضعه على قائمة داعمي الإرهاب، في خطوة جاءت متأخرة عن واشنطن. هذا التصنيف من قبل دولتين تقودان التحالف العسكري الداعم للشرعية أدى إلى تراجع كبير في قدرة قبيلته على مواجهة الحوثيين، علمًا بأن هذه القبيلة تمثل حاجزًا مهمًا بينهم وبين منطقة يافع الجنوبية الاستراتيجية.[١٢٠]

[١٢٠] محافظة البيضاء... الثقب الأسود في حرب اليمن – مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/5234

كانت مكافحة الإرهاب في محافظتي البيضاء ومأرب شرطًا أساسيًا للحوثيين في الملحق الأمني لوثيقة "السلم والشراكة" الموقعة عشية سيطرتهم على صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤. هذا الشرط يشير إلى الأهمية الاستراتيجية لهذه المحافظات بالنسبة للحوثيين منذ البداية. وعلى مدى السنوات الثلاث الأولى من الحرب، تمكن الحوثيون من إخضاع البيضاء عبر التفاهمات، محولين إياها إلى "ثقب أسود" استنزف العديد من المقاتلين الجنوبيين في مناطق شبوة وأبين المجاورة، مما يدل على تحول البيضاء إلى جبهة استنزاف لم تخدم طرفًا واحدًا.

تكتسب البيضاء أهمية إضافية كونها المنفذ الرئيسي لسكان المناطق الخاضعة لصنعاء نحو الخارج، فهي الطريق إلى سيئون، خاصة مع عدم وجود مطار يربط صنعاء بالخارج وإغلاق المنافذ البرية الأخرى. هذا الوضع يجعل من تحويل البيضاء إلى جبهة استنزاف مشتركة للحوثيين وتنظيم "القاعدة" استراتيجية واقعية للتعامل معها على المدى المنظور. ومع ذلك، كشفت مصادر قبلية في البيضاء عن توقيع اتفاقية بين الحوثيين وتنظيم القاعدة، نصت على عدم تعقب الحوثيين لعناصر التنظيم الإرهابي والسماح لهم بالتحرك داخل المحافظة. كما استطاع الحوثيون إدارة علاقة "مثيرة للاهتمام" مع تنظيم داعش المتواجد في المحافظة، يبدو أنها أشبه باتفاق ضمني بعدم الاعتداء المتبادل. وعلى النقيض من هذا الهدوء النسبي، فقد استهدف تنظيم داعش الجيش الوطني، كاحتجاز أربعة أفراد في منطقة يكلا كانوا في طريقهم.

إن هذه الديناميكية المعقدة للعلاقات بين الأطراف المتصارعة والجماعات المتطرفة تجعل من البيضاء منطقة بالغة التعقيد وذات تداعيات أمنية واسعة على اليمن ككل، وعلى المحافظات الجنوبية بشكل خاص٢٠١٨م.[١٢١]

ففي عام ٢٠١٤، أفرج الحوثيون عن ٤٥٠ عضواً من التنظيمات الإرهابية من سجون الأمن السياسي بصنعاء، رغم اتهامهم في قضايا إرهاب، من بينهم القيادي جمال البدوي المتهم بالمشاركة في استهداف المدمرة الأمريكية كول عام ٢٠٠٠م. وهذا الإفراج وضع الإدارة الأمريكية أمام معضلة كيفية التعامل مع

[١٢١] صفقة غامضة بين الحوثيين والقاعدة لتبادل ١٠٠ أسير في محافظة البيضاء وسط البلاد

https://www.alayyam.info/news/9A5CYMC3-ELRP03-

السلطة الحوثية الجديدة، خاصة وأن الجانب الأمريكي لم يتواصل معهم في إطار التعاون ضد القاعدة، وذلك بعد الموقف الأمريكي الداعم للعملية العسكرية التي قادتها السعودية ضد الحوثيين.

في ظل غياب جهود التعاون الدولي، توفرت بيئة مواتية لتطور العلاقة بين تنظيم القاعدة في جزيرة العرب والحوثيين. وقد مثّلت إيران، حليفة الحوثيين، نموذجًا لهذه العلاقة بناءً على خبرتها الطويلة في التعامل مع تنظيم القاعدة، حيث سمحت باستخدام أراضيها كممر للعديد من قيادات القاعدة المتنقلين من وإلى أفغانستان. علاوة على ذلك، استغل القيادي المصري في تنظيم القاعدة، محمد صلاح الدين زيدان (سيف العدل)، مقر إقامته في إيران لتوجيه أنشطة فرع التنظيم في اليمن. ينعكس ذلك في التوجه الحالي لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، الذي يهيمن عليه نهج سيف العدل المفضل، المتمثل في تنفيذ عمليات ضد المصالح الغربية والسعودية والإماراتية، مع تجنب استهداف جماعة الحوثيين. وظهرت أوّلى بوادر هذا التعاون بإطلاق سراح عدد من عناصر القاعدة من سجون الحوثيين، مقابل إفراج الحوثيين عن الملحق الإداري بالسفارة الإيرانية في صنعاء، نور أحمد نيكبخت، الذي اختطفته القاعدة في صنعاء عام ٢٠١٣.

جدول رقم (٢)

يوضح أبرز صفقة لتبادل عشرات الأسرى بين الحوثيين والقاعدة وداعش

م	العام	المكان	الاسراء الحوثيين	أسرى القاعدة وداعش	المجموع
1	أكتوبر ٢٠١٥	البيضاء	11	9	20
2	ابريل ٢٠١٥	البيضاء	49	47	96
3	أبريل ٢٠١٦	المكلا	70	50	120
4	سبتمبر ٢٠١٩	البيضاء	50	64	114

5	ديسمبر/ ٢٠١٩	البيضاء	0	6	6
6	فبراير/ ٢٠٢٣	صنعاء	0	2	2
المجموع			180	178	236

يوضح الجدول بيانات ست صفقات لتبادل الأسرى تمت بين الحوثيين من جهة، وتنظيمي القاعدة وداعش من جهة أخرى، خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٥ وحتى فبراير ٢٠٢٣. هذه الصفقات تكشف عن علاقة معقدة بين الأطراف، تتجاوز مجرد الصراع المباشر.

يُظهر الجدول أن محافظة البيضاء كانت مسرحًا لأربع من أصل ست صفقات تبادل أسرى، مما يؤكد على أهميتها المحورية كمنطقة نفوذ وتماس لهذه الجماعات. اللافت هو أن هذه الصفقات لم تقتصر على تبادل أسرى الحوثيين مقابل عناصر القاعدة وداعش، بل شملت في بعض الأحيان إفراج الحوثيين عن عناصر للقاعدة وداعش دون الحصول على أسرى حوثيين مقابلهم، كما حدث في ديسمبر ٢٠١٩ وفبراير ٢٠٢٣. هذا يشير إلى أن التبادل لم يكن دائمًا متكافئًا، وقد يكون جزءًا من تفاهمات أوسع أو تسويات تخدم مصالح أطراف معينة، ربما لضمان هدوء بعض الجبهات أو لتنسيق غير مباشر ضد خصوم مشتركين كالجيش الوطني أو القوات المدعومة إقليميًا.

بإجمالي ١٨٠ أسيرًا حوثيًا مقابل ١٧٨ أسيرًا من القاعدة وداعش تم تبادلهم، تتكشف صورة لتعاون براغماتي بين أطراف قد تبدو متناقضة أيديولوجيًا. هذه الأرقام، بالإضافة إلى المواقع التي تمت فيها التبادلات (البيضاء والمكلا وصنعاء)، تؤكد على وجود قنوات تواصل وتنسيق بين الحوثيين والجماعات المتطرفة، مما يعمق التعقيدات الأمنية في اليمن ويثير تساؤلات حول الأهداف بعيدة المدى لهذه الترتيبات.

***

تُظهر التحليلات التفصيلية أن محافظة البيضاء في اليمن تمثل بؤرة معقدة للصراع وملاذاً آمناً طويل الأمد لأطراف نفوذ متعددة، أبرزها جماعة الحوثيين وتنظيم القاعدة (بالإضافة إلى داعش في بعض المناطق). موقعها الجغرافي الاستراتيجي، جنوب شرق صنعاء وعلى حدود ثماني محافظات يمنية حيوية (أربع منها جنوبية: شبوة، أبين، لحج، والضالع)، يجعلها نقطة محورية للصراع وذات أهمية قصوى للأطراف المتنازعة.

منذ عام ٢٠١١، وبعد طرد القاعدة من أبين، تحولت البيضاء إلى مركز رئيسي للتنظيم، بدعم من قيادات مثل أنور العولقي، ناصر الوحيشي، ونائف القيسي (المدعوم من الإخوان). وقد استدعى هذا التمركز ضربات جوية أمريكية مكثفة. الأهم من ذلك، أن البيضاء كشفت عن علاقات براغماتية ومثيرة للقلق بين الحوثيين والقاعدة وداعش. تجلى ذلك في إفراج الحوثيين عن المئات من عناصر التنظيمات الإرهابية من سجون صنعاء عام ٢٠١٤، وتوثيقه بسلسلة من صفقات تبادل الأسرى بين الطرفين بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣، والتي تمت غالبيتها في البيضاء. هذه الصفقات، التي شملت أحيانًا إفراجًا من جانب الحوثيين دون مقابل، تشير إلى تفاهمات ضمنية أو تنسيق غير مباشر، يهدف غالبًا إلى استنزاف خصوم مشتركين. هذا المشهد المعقد، حيث تتداخل خطوط الصراع والنفوذ بين أطراف يفترض أنها متناقضة أيديولوجياً، يمثل خطرًا أمنيًا واستراتيجيًا كبيرًا على محافظات الجنوب اليمني الحيوية ومستقبلها.

٢-محافظة مأرب: الأهمية الاستراتيجية والصراع على النفوذ

تقع محافظة مأرب في الشمال الشرقي من العاصمة صنعاء، على بعد حوالي ١٧٣ كيلومتراً. تشكل المحافظة ما نسبته ١.٢% من إجمالي سكان اليمن وتضم ١٤ مديرية، بمدينة مأرب كمركز إداري لها. تتصل مأرب بالجوف شمالاً، وشبوة والبيضاء جنوباً، وحضرموت وشبوة شرقاً، وصنعاء غرباً، وتبلغ مساحتها حوالي ١٧٤٠٥ كيلومترات مربعة، حيث تُعد مديرية مأرب الأكبر مساحة داخل المحافظة.

تُعتبر مأرب بوابة استراتيجية مهمة على تخوم صنعاء وذات أهمية اقتصادية كبيرة لليمن. تكمن هذه الأهمية في كونها تضم أهم منشآت استخراج النفط وتحويله في البلاد. وقد سعت جماعة الإخوان المسلمين لوضع اليد عليها والسيطرة عليها، مستغلين نفوذهم. حالياً، تُعد مأرب المحافظة الشمالية الوحيدة -وليس

كلها– التي تخضع لسلطة الإخوان المسلمين، ويمثلهم المحافظ سلطان العرادة، وهو شيخ قبلي قوي وذو نفوذ في مأرب. كما تتواجد فيها قيادة ما يُسمى بالجيش الوطني ووزارة الدفاع التابعة لقوات علي محسن الأحمر. بالرغم من هذا الوجود، ظلت مأرب تحت أعين الحوثيين، سواء من خلال تواجدهم المباشر في منطقة صرواح (على بعد حوالي ٦٠ كيلومتراً من مدينة مأرب)، أو بشكل غير مباشر عبر القوى الموالية سياسياً وطائفياً، وظلت المحافظة تُزودهم بالنفط والغاز، مما يعكس تعقيد المشهد والتحالفات الضمنية أو المصلحية في هذه المنطقة الحيوية.

لقد كان الوضع بشكل عام بين الحوثيين ومأرب الشرعية بقيادة حزب "الإصلاح" أشبه بالمتعايش، وإذا قرر الحوثيون السيطرة على مأرب تكون سلطة الشرعية قد فقدت المحافظة على تواجدها الرمزي في الشمال، وسيكون الأمر واضحا جليا، الشمال تحت سيطرة الحوثي، والجنوب تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي [١٢٢])لذلك صار الإرهاب يتجول ما بين البيضاء ومارب فكانت شبوة وحضرموت وابين هي مسرح العمليات الإرهابية طوال ١٠ سنوات من الحرب.

تُعد العلاقة المعقدة بين تنظيم القاعدة والقيادات الإخوانية بمحافظة مأرب، الواقعة شمال شرق اليمن، مسألة بالغة الأهمية لفهم ديناميكيات الصراع في اليمن والمنطقة بشكل عام. فقد تحولت هذه المحافظة إلى "دولة عميقة" للإخوان، مستفيدة من تضاريسها الجغرافية المواتية وتركيبتها الاجتماعية القبلية المعقدة. هذا الوضع جعلها ملاذًا آمنًا للتنظيم، و"صندوقًا أسود" يضم أسرار التنظيم، ومنطلقًا لعملياته المسلحة خارج حدود مأرب، بما فيها تلك الموجهة ضد جنوب اليمن.

ولضمان هذا الوجود، تنتشر في محافظة مأرب ما يقارب من تسعة ألوية عسكرية، يشمل ذلك اللواء ١٤ (احتياط) واللواء ١٨٠ دفاع جوي المتمركزين في منطقة "صحن الجن"، واللواء ١٣ مشاة المتمركز في مقر قيادة المنطقة الثالثة بمدينة مأرب، واللواء ٣١٢ في مديرية صرواح بمنطقة كوفل، واللواء ١٠٧ (احتياط) في صافر، واللواء ٢٣ على خط صافر في منطقة الرويك بوادي عبيدة وحتى العبر. بالإضافة إلى ذلك،

[١٢٢]) اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية

اقرأ المزيد من اليوم الثامن :

https://www.alyoum8.net/posts/94115

يتمركز اللواء ١٩ مشاة في منطقة حريب بيحان، وتوجد كتيبة المهام الخاصة في محيط قيادة المنطقة الثالثة بالمدينة. أما معسكر ماس التدريبي التابع لقوات الاحتياط، فيقع بمنطقة الجدعان وهو المعسكر الذي يسيطر الحوثيون عليه حاليًا، مما يؤكد على استمرار التوتر والسيطرة المتغيرة في هذه المحافظة الاستراتيجية..[١٢٣]

التناقض في مأرب: تواجد عسكري مكثف وملاذ آمن للإرهاب

على الرغم من الوجود العسكري الكبير والمكثف المتمثل في تسعة ألوية عسكرية تنتشر في محافظة مأرب، فإن هذا التواجد لم يتمكن من حسم المعركة ضد التنظيمات الإرهابية. بل على النقيض، يبدو أن هذه القوات تماهت بالكلية مع تلك التنظيمات، لتتحول مأرب فعليًا إلى معقل رئيسي لها ومركز لقيادتها . لقد أصبحت المحافظة نقطة محورية لعقد بيعة العناصر الجديدة، وتدريب مقاتليها، وتأمين مصادر تمويلها، مما يثير تساؤلات جدية حول فعالية هذا الانتشار العسكري ودوره الحقيقي في المشهد الأمني بالمحافظة.

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية استهداف قيادات تنظيم القاعدة في اليمن بسلسلة من الضربات الجوية، مما يعكس تحولاً في استراتيجية التعامل مع التنظيم. في ٣ نوفمبر ٢٠٠٢، نُفذت أول عملية تصفية من هذا النوع عبر غارة بطائرة بدون طيار استهدفت زعيم التنظيم حينها "أبو علي الحارثي".

تصاعدت هذه العمليات على مر السنين لتشمل قيادات بارزة أخرى. ففي محافظة أبين، قُتل علي بن سعيد بن جميل مع عنصرين آخرين بغارة أمريكية. وفي مطلع عام ٢٠٢١، استهدفت صواريخ أمريكية قاسم الريمي، زعيم التنظيم حينها، في وادي عبيدة بمأرب، المعقل القيادي للقاعدة، مما أدى إلى مقتله. استمرت الاستهدافات في وادي عبيدة خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، حيث قُتل أحمد سيف العدل، نجل زعيم التنظيم، نتيجة حريق في منزله يُعتقد أنه على صلة بعمليات استهداف غير مباشرة. كما قُتل القيادي حسان الحضرمي، مسؤول صناعة العبوات الناسفة، في غارة جوية في ٥ يناير ٢٠٢٣. وفي ٦ فبراير

[١٢٣] تنظيم القاعدة: تغير خارطة التحالفات خلال حرب اليمن - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/21000

٢٠٢٤، استهدفت غارة أمريكية حمد بن حمود التميمي، رئيس مجلس شورى التنظيم وأحد أبرز "القضاة الشرعيين"، داخل منزله في نفس المنطقة.

شهد عام ٢٠٢٤ موجة مكثفة من الخسائر لتنظيم القاعدة، شملت اغتيال أحد أبرز صُناع المتفجرات بعملية نفذها مسلح مجهول في وادي عبيدة بمأرب. وفي ٨ مايو ٢٠٢٤، قُتل القيادي الميداني حمزة صالح عبدربه المشدلي ("أبو صالح البيضاني") بغارة أمريكية. كما استُهدف القيادي البارز فواز القصيمي ("أحمد القحطاني")، وهو أجنبي ومن أوائل مؤسسي فرع القاعدة في جزيرة العرب وخبير في المتفجرات، ووُصفت تصفيته بأنها "ضربة مؤلمة" نظرًا لارتباطه بإدارة خلايا نشطة في المهرة وعمليات خارجية. بالإضافة إلى ذلك، فقد التنظيم خمسة من قياداته البارزة: "أبو محمد الهذلي المكي"، "أيوب اللحجي" (أمير ولاية لحج السابق)، "أبو يوسف الحضرمي"، "أبو علي الديسي" (عضو مجلس الشورى وأمير حرب)، و"عمار العولقي" المعروف بلقب "أبو صالح الديولي". أربعة من هؤلاء قُتلوا في غارات جوية أمريكية بطائرات مسيرة في شبوة وأبين، بينما قُتل الخامس في عملية اغتيال بمأرب.

في سياق متصل، نُشر تقرير دولي صادر عن (الوكالة الدولية للصحافة والدراسات الاستراتيجية – فرنسا) بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٩ تحت عنوان "مناطق جديدة من الإرهاب في اليمن"، ركز على انتشار الإرهاب الذي يستعد الإخوان المسلمون باليمن لنشره في محافظة مأرب، معتبرًا إياها "مناطق جديدة للإرهاب". وربط التقرير بين الإرهاب الذي ضرب فرنسا ودول أوروبا وبين الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها الإخوان المسلمون في اليمن. كما ذكر معهد "نيو أميركن فاونديشن" أن عدد الغارات الأمريكية في اليمن تضاعف ثلاث مرات بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، مرتفعة من ١٨ غارة إلى ٥٣ غارة، مما يؤكد تصاعد وتيرة الحملة ضد التنظيمات الإرهابية. [١٢٤]

تُظهر التقارير الإعلامية الغربية، بما في ذلك "بي بي سي"، ووكالة أسوشيتد برس، وشبكة "سي إن إن"، وصحيفة نيويورك تايمز، أن تنظيم القاعدة في اليمن، بقيادة ناصر الوحيشي ونائبه سعيد الشهري، قد توسع بشكل سريع. هذه التقارير كشفت عن تعاون وثيق بين حزب الإصلاح والتنظيمات الإرهابية،

[١٢٤] مقتل ستة عناصر من القاعدة في غارة لطائرة بدون طيار في اليمن https://www.france24.com/ar/

ووصفت وكالة أسوشيتد برس التعاون بين قوات التحالف وهذه التنظيمات بأنه "تماهٍ يصعب معه التفريق بينهما". كما أظهرت "بي بي سي" مجموعات من القاعدة وهي تتواجد في معسكرات الجيش التابع للإصلاح في تعز، حيث صرح أحد الجنود لمراسلتها: "نقاتل سوياً في الجبهة ضد الحوثيين."

وفقًا للمعلومات التي كشفت عنها هذه الوسائل الإعلامية الغربية، فإن المئات من عناصر القاعدة وداعش واصلوا التدفق إلى جبهات مأرب المشتعلة منذ أبريل الماضي. يحظى قادة التنظيمات هناك باحترام كبير، ويتلقون أموالاً من قيادة "الإصلاح"، ويجري ترقيم عناصر منهم ضمن مجاميع "الجيش الوطني". من المتوقع أن يقوم الإصلاح بتعزيز جبهات مأرب بمن فروا من عناصر القاعدة وداعش بعد أن فقدوا معاقلهم الرئيسية في قيفة ويكلا، لتصبح مأرب في شمال اليمن ملاذهم الأخير.[١٢٥].

شكلت محافظة مأرب جبهة معقدة في الصراع اليمني، حيث كشفت الأحداث عن تعاون وثيق بين تنظيم القاعدة والقوات المدعومة من حزب الإصلاح والتحالف. فمع انطلاق عملية "البنيان المرصوص" وانهيار خطوط الدفاع الأولى في فرضة نهم ومفرق الجوف، التي وضعت مدينة مأرب على شفا السقوط بيد قوات الحوثي، كان تنظيم القاعدة أول من لبى نداء الاستغاثة لإنقاذ الإصلاح والتحالف حيث وصل حوالي ٣٥٠ عنصرًا من القاعدة في الأيام الأولى لتعزيز جبهات الإصلاح والتحالف المنهارة حول مدينة مأرب، وفي محافظة الجوف التي سقطت لاحقًا بيد الحوثيين.

لم يقتصر الأمر على الدعم العسكري، بل بثت كل من داعش والقاعدة إصدارات مرئية لعناصر وقيادات التنظيمين، تضمنت اعترافات صريحة بتلقيها الدعم في مأرب ومشاركتها في القتال هناك. الأهم من ذلك، أن هذه الاعترافات أكدّت أنهم كانوا يقاتلون تحت عباءة ما يسمى الجيش الوطني التابع لميليشيات الإصلاح. هذا يكشف عن تداخل خطير بين الأطراف التي يفترض أنّها متحاربة أو منفصلة، ويؤكد على أن مأرب تحولت إلى مركز محوري تتداخل فيه الأدوار والولاءات بطريقة تخدم مصالح التنظيمات الإرهابية وتضمن استمرار وجودها ونشاطها.[١٢٦].

[١٢٥] هروب عناصر داعش والقاعدة إلى مأرب يفضح خبايا دعم الإرهاب في اليمن https://alayyam.info/news/8BAYRQMS-D٦٥

[١٢٦] هروب عناصر داعش والقاعدة إلى مأرب يفضح خبايا دعم الإرهاب في اليمن https://alayyam.info/news/8BAYRQMS-D655QB-E255#

تُسلط المعلومات الضوء على الدور المحوري لـالسليماني، أحد القيادات البارزة في تنظيم القاعدة، وتكشف عن جذوره العميقة في محافظة مأرب وعلاقته بقيادات حزب الإصلاح. قدّم السليماني إلى مأرب في أواخر سبعينات القرن الماضي قادمًا من مصر، حيث يُعد أحد المتهمين في اغتيال الرئيس المصري أنور السادات.

وفي مأرب، أسس السليماني في البداية مركزاً دينياً لتدريس الأفكار المتطرفة. واتجه نحو الجانب العسكري والتدريب، حيث أقام معسكرات تدريب سرية للغاية في مزارع عايض الشبواني، وبن غريب، وآل العرادة. الأبرز في هذه المعلومات هو أن عدداً من قيادات الإصلاح البارزة والمرتبطة بتنظيم القاعدة تدربت على يدي السليماني، ومنهم ناصر مبروك بن رقيب، وأبو مرسل القطراني، وصالح الروسا، ومحمد بن راسية، وسعيد الأفرع.

وظلّ السليماني في البداية بعيداً عن الأضواء وعن الاستهداف، محافظاً على عدم إظهار ارتباطه العلني بتنظيم القاعدة. ومع ذلك، تشير المعلومات إلى أن معظم قيادات التنظيم في اليمن تلقت تدريبها على يديه. مؤخراً، برز السليماني كقائد غير معلن للتنظيم في مأرب، ثم كان أحد المرشحين لخلافة قاسم الريمي قبل أن يتم اختيار خالد باطرفي لخلافته. هذه التفاصيل تكشف عن شبكة علاقات متجذرة وعميقة بين تنظيم القاعدة وبعض قيادات حزب الإصلاح في مأرب، مما يعزز فكرة تحول المحافظة إلى حاضنة استراتيجية للتنظيم.

وتم إدراج غالب عبد الله الزيدي في ٢٢ فبراير ٢٠١٧، بموجب الفقرتين ٣ و ٥ من القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، على أنه مرتبط بتنظيم القاعدة أو داعش هذا التصنيف جاء بناءً على مشاركته في تمويل أو تخطيط أو تسهيل أو تحضير أو ارتكاب أنشطة إرهابية بالاشتراك مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، بالإضافة إلى توريد وبيع ونقل الأسلحة والمواد ذات الصلة إليه، وتجنيد عناصر له.

يُعرف الزيدي، وهو شخص يمني، بعمله نيابةً عن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (QAe.١٢٩). لقد قام بتزويد التنظيم بالأسلحة والتمويل، كما شارك في تجنيد أعضاء جدد لصالحه. ويُنسب إليه الفضل في المساعدة على توسيع نفوذ القاعدة ليشمل أجزاء من محافظة مأرب، اليمن. منذ عام ٢٠١٥، عمل

الزيدي كقائد في تنظيم القاعدة في جزيرة مأرب، حيث أقسم عناصر التنظيم بالولاء له. وفي العام نفسه، قام الزيدي بتمويل عمليات القاعدة في شبه الجزيرة العربية في مأرب وأذن لأعضائها بتنفيذ عمليات إرهابية. كما حصل على أموال وأسلحة لعناصر القاعدة لاستخدامها في عمليات ضد الحوثيين. ومنذ عام ٢٠١٤، كان مجمع الزيدي في مأرب بمثابة نقطة انطلاق لعناصر القاعدة في شبه الجزيرة العربية.[١٢٧]

حدث هذه الأدلة تجلت في نشر قوات دفاع شبوة فيديو مصور لاعترافات قيادات ميدانية لتنظيم القاعدة تم إلقاء القبض عليها في عملية نوعية. واعترفت القيادات الميدانية الإرهابية كيف جرى قتل واغتيال أبناء محافظة شبوة من منتسبي قوات دفاع شبوة، على يد قيادات تنظيم القاعدة القادمين من خارج الجنوب. محاولات إخوانية حوثية لاختراق التحالف العربي للسيطرة على ثروات الجنوب اليمني وكشفت الخلية الإرهابية أيضاً عن مصادر التمويل المالي والعبوات الناسفة التي قالت إنّ جميعها تأتي لتنظيم القاعدة من محافظات مأرب وصنعاء والبيضاء اليمنية عبر الإرهابي المدعو (أبو الهيجاء الحديدي). كما اعترفت الخلية الإرهابية بأنّ عناصر متحوثة زودتهم بأجهزة التفجير للعبوات الناسفة والتحكم بالطيران المُسيّر في تنفيذ العمليات الإرهابية بمحافظة شبوة، وكشفت عن كيفية استهداف قوات النخبة الشبوانية والمنشآت الحيوية بالمحافظة.

ومن بين هذه العمليات الإرهابية، استهداف منشأة بلحاف التي قالت الخلية الإرهابية في اعترافاتها إنّ الإرهابي المدعو كمال الصنعاني أتى بالصواريخ نوع كاتيوشا من محافظة مأرب، وقد جرى استهداف منشأة بلحاف بـ (٥) صواريخ.

إن أودية مأرب المعقل الرئيس لتنظيم القاعدة والمأوى الأساسي للقيادات الإرهابية. فقد لعبت محافظة دوراً حاسماً في استمرار تنظيم القاعدة في اليمن[١٢٨]. فكما كانت المحافظة نقطة انطلاق التنظيم للسيطرة على أبين وأجزاء من شبوة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، استقرت فيها أيضاً أعداد كبيرة من عناصر التنظيم عقب انسحابهم من تلك المناطق منتصف ٢٠١٢. لقد عاد عدد كبير من عناصر التنظيم المنسحبين إلى

[١٢٧] (https://main.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1267/aq_sanctions_list/summaries/individual/gh9

[١٢٨]) https://www.youtube.com/@aicadentv

محافظة مأرب لأنها كانت الأكثر أمانًا بالنسبة إليهم. وفي ذلك الوقت، أصدر التنظيم بيانًا دعا فيه القبائل إلى استقبال عناصره وحمايتهم.[١٢٩]

٣- تعز: اختلاط الولاءات – بيئة خصبة للتمدد الخفي

تخضع تعز لحكم القيادي الإخواني عبده فرحان، الملقب بـ"سالم"، وهو مدرس تم تعيينه، بقرار غير معلن، مستشارًا لقائد محور تعز العسكري. ويُعد "سالم" صاحب القرار الأول والأخير في تعز، وتسري قراراته وتوجيهاته على جميع قادة ألوية الجيش وقادة قوات الأمن، وحتى على قائد المحور العسكري نفسه.

تفيد المعلومات أن "سالم"، الذي ينتمي إلى مديرية شرعب السلام في محافظة تعز، شارك في "حرب أفغانستان" ضمن صفوف ما كان يُعرف بـ"المجاهدين". عاد بعدها إلى اليمن، وفي عام ١٩٩٠ كُلف بالعمل في أبين كمدرس إلى جانب مهام تنظيمية وعسكرية سبقت حرب ١٩٩٤. كما تشير المعلومات إلى استمرار "سالم" في العمل بشكل سري كمسؤول أمني/عسكري لالتجمع اليمني للإصلاح في عدن ولحج وأبين، حتى عام ٢٠١١، قبل أن يعود ليستقر في مدينة تعز ويتولى مسؤولية الجانب العسكري لحزب الإصلاح. وبرز مؤخرًا كحاكم عسكري فعلي لتعز في المناطق المحررة منها.

في مارس/آذار ٢٠١١، بينما كان التنظيم يستعد لمحاولته الأولى لإدارة أراضٍ معينة كسلطة أمر واقع، اعتُقل باطرفي عند نقطة تفتيش خارج تعز بينما كان يحاول زيارة أسرته. .[١٣٠]

وتُسيطر جماعة الإصلاح (الإخوان) على القرار العسكري والمدني في تعز، بينما تظهر مؤشرات على وجود خلايا إرهابية تنشط في الخفاء. فرض حزب الإصلاح نفسه تدريجيًا على معظم تعز عندما أجبر كتائب أبو العباس السلفية على الخروج من المدينة أوائل عام ٢٠١٩.

[١٢٩] اقرأ المزيد: https://south24.net/news/news.php?nid=٤١٩٦

[١٣٠] القبض على القيادي القاعدي خالد باطرفي"، ٢٦ سبتمبر نت، ١٧ مارس/آذار ٢٠١١،

https://www.26sep.net/nprint.php?lng=arabic&sid=72181

عقب عملية الاغتيال الغامضة التي استهدفت الجنرال عدنان الحمادي، قائد اللواء ٣٥ مدرع بالقوات الحكومية في ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، سمح مقتل الحمادي لمحور تعز العسكري بالسيطرة على اللواء ومركز عملياته في ريف الحجرية جنوبي محافظة تعز.

أصبحت الحجرية مرتعًا لمعسكرات تدريب المليشيات غير النظامية التابعة للإصلاح التي تعمل خارج الإطار العسكري اليمني. عزز ظهور المليشيات ومحاولة إضفاء الطابع الرسمي عليها (لا سيما في محور طور الباحة العسكري غير الرسمي) من التوترات.

تحولت المنطقة الجغرافية الفاصلة بين محافظتي تعز ولحج إلى بؤرة توتر جديدة قد تؤدي إلى انخراط قوات وفصائل أخرى متمركزة في تعز وساحل البحر الأحمر. ارتفعت وتيرة التحشيدات العسكرية لحزب الإصلاح (الذراع اليمنية لتنظيم الإخوان) الرامية لضرب استقرار محافظات الجنوب، لا سيما العاصمة عدن. يتم ذلك عبر مخططات تستهدف تفكيك قبائل الصبيحة وتأمين منافذ لتهريب السلاح عبر شواطئ محافظة لحج والوصول إلى باب المندب والعاصمة المؤقتة عدن..[١٣١]

وفي منتصف عام ٢٠٢٠، بدأ حزب الإصلاح بتوسيع سيطرته تدريجيًا لتشمل مناطق جنوبية من تعز، بما في ذلك منطقة الحجرية. تُعد هذه المناطق تاريخيًا خارج نطاق النفوذ التقليدي للحزب في المحافظة.

وتزامن هذا التوسع مع اشتباكات عنيفة مع اللواء ٣٥ مدرع. هذه الاشتباكات جاءت بعد تمرد العديد من أفراد اللواء على تعيين عبد الرحمن الشمساني، الموالي للإصلاح، خلفًا للواء الحمادي في يوليو/تموز ٢٠٢٠، وذلك بموجب مرسوم جمهوري.

بحلول أغسطس/آب ٢٠٢٠، تمكنت قوات محور تعز العسكري من إخضاع المتمردين في اللواء ٣٥ مدرع. ومع ذلك، شابت هذه الأحداث انتهاكات لحقوق الإنسان، كان من بينها مقتل أصيل عبد الحكيم الجبزي، نجل رئيس عمليات اللواء ٣٥ مدرع، في أغسطس/آب ٢٠٢٠. وقد أفادت "عدن نيوز" في ٢٣ أغسطس/آب ٢٠٢٠ أن شرطة تعز قد بدأت التحقيق في هذه الواقعة..[١٣٢] ومع ترسيخ سيطرته على

[١٣١]) تفكيك قبائل الصبيحة.. مخطط إخواني لإشعال جنوبي اليمن **https://al-ain.com/article/brotherhood5-plot-strike-stability-souther**

[١٣٢]) شرطة تعز تبدأ بالتحقيق في مقتل نجل قيادي في اللواء ٣٥ مدرع،" عدن نيوز، ٢٣ أغسطس/آب ٢٠٢٠، **https://adennews.net/en**/١١٧٢٤١

الهياكل العسكرية الرسمية في تعز، اتجه الإصلاح نحو تشكيل هيكل موازي غير رسمي عبر تشكيل وحدات عسكرية غير نظامية ومعسكرات تدريب في جنوب تعز، على المنطقة الحدودية مع لحج. اختُيرت هذه المنطقة الأخيرة نظرًا لتضاريسها الريفية، ومسافتها المطمئنة من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون وقربها من جنوب اليمن وساحل البحر الأحمر. بعد تشكيل معسكر يفرس التدريبي، استُحدث ثلاثة معسكرات تدريبية جديدة، الأوّل في منطقة راسن بمديرية الشمايتين، والآخر في منطقة الصنة بمديرية المعافر، والثالث في منطقة الفوادع بمديرية المواسط. وبهدف تعزيز الارتباط بين هذه المعسكرات والمناطق التي شُكلت فيها، عُيّن أفراد تابعين لحزب الإصلاح من البلدات نفسها لقيادات القوات غير النظامية عقب انتهاء التدريب.[١٣٣]

وتزامن نشر هذه القوات في المناطق الحدودية بين تعز ولحج مع إعلان تشكيل محور طور الباحة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠، وسُمي على اسم المديرية الواقعة في لحج والمحاذية لتعز. اسم المحور يعطي انطباعًا خاطئًا بأنه كيان عسكري رسمي تابع للحكومة اليمنية، الأمر الذي تعزز نظرًا لأن قائد المحور هو أبو بكر الجبولي، الذي يقود اللواء الرابع مشاة جبلي منذ ٢٠١٦. حاول الجبولي فرض المعسكر غير النظامي كواقع على الأرض حيث دمجه مع اللواء الرابع مشاة جبلي المتمركز في مديرية المقاطرة بلحج.

ففي مطلع فبراير/شباط ٢٠٢١، دشن محور طور الباحة رسميًّا ما قال إنها "المرحلة الأولى من العام التدريبي ٢٠٢١، القتالي والعملياتي" وذلك عبر عرض عسكري في طور الباحة. فاقم هذا العرض شكوك المجلس الانتقالي الجنوبي بأن الإصلاح يخطط للتحرك ضد عدن.

واصلت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات العربية المتحدة لعب دور مهم في جهود مكافحة الإرهاب، حيث مارست سيطرتها على أجزاء كبيرة من عدن وأبين؛ تعرض تنظيم داعش في

[١٣٣] تعز: معقل الميليشيات غير النظامية (https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis

اليمن لتدهور حاد، ومن المرجح أن العديد من فروعه قد أعادوا دمج أنفسهم في الميليشيات المحلية. ظل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية نشطًا في وسط اليمن، ولا سيما في البيضاء وتعز.

- الإخوان والتواطؤ التشريعي المكافح للإهاب

إن اليمن لا تزال تحتضن التنظيمات الإرهابية وتتعامل معهم كأطراف سياسية حيث سهلت لهم التشريعات ان يمارسون انشطتهم السياسية والقتالية والتفاوض والحوار معهم كطرف أساسي في النزاع ويرع ذلك السبب لوجود الإخوان المسلمين الغطاء السياسي الذي يقف أمام التشريع ودعم القضاء إذ أن القانونين التي تجرم الأفعال الإرهابية وتحدد عفويتها اعمالا للمادة (٤٧) من الدستور تنص على أن المسؤولية الجنائية شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو قانوني.

وفي قانون الجرائم المعمول به في اليمن تنص المادة ١٣٢ منه يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ١٠سنوات كل من احتل أو شرع لقيادة أو اختطاف طائرة أو سفينة حربية أو مدنية أو عصيان مسلح أو اثارة حرب أهلية أو حرض على ارتكاب جرائم

وفي ظل غياب " قانون خاص بمكافحة الإرهاب"، إلى هذه اللحظة، تلجا المحاكم اليمنية إلى قانون الجرائم والعقوبات ومكافحة غسيل الأموال والاختطاف والتقطع وهناك قضايا اعترف بها متهمون بالانتماء لتنظيم القاعدة وداعش لكن المحاكم اضطرت إلى إطلاق سراحهم في ظل غياب النص القانوي للحكم عليهم. ونظرًا لعدم وجود غطاء قانوني يجرم الانتماء للتنظيمات الإرهابية حيث تصدر المحاكم أحكاما بأنه لا وجه للدعوى أو حفظ الأوراق.[١٣٤]

رغم الضغوط الامريكية والأوروبية إلا أن النظام اليمن كان وما زال متماهي مع التنظيمات الإرهابية التي هي شريكه في السلطة والحكم وتقاسم الثروة، قدمت وزارة الداخلية بقانون مكافحة الإرهاب وتم عرضه على مجلس النواب في ٤ أغسطس ٢٠٠٨م إلا أن مجلس النواب بم يقره. وتدارك النظام هذا الرفض في عام

[١٣٤]) اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية

اقرأ المزيد من اليوم الثامن :

https://www.alyoum8.net/posts/94115

٢٠٠٩ حين أصدر قرار محكمة جزائية ابتدائية مختصة في صنعاء وعدن[١٣٥] إلا أنه لم يحاكم فيها أحد من عناصر وقيادات التنظيمات الإرهابية، وكان لها دور سلبي وظفت له سياسيا حين فتحت أبوابها لنشطاء الحراك الجنوبي السلمي والكتاب والصحفيين الجنوبيين والحوثيين المناهضين للسلطة. لم تثبت الأحداث أن تلك المحاكم نفذت حكمًا على قياديات التنظيم لاسيما تلك التي اعتقلت وسجنت وفي مقدمتهم عناصر تنظيم الشريعة التي شاركوا في حرب ابين عام ٢٠١٢م[١٣٦]

لم يجر اليمن أي تغييرات كبيرة على إطاره القانوني لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٢١. ولا يوجد لدى اليمن تشريعات شاملة لمكافحة الإرهاب يزال مشروع قانون مكافحة الإرهاب قيد النظر في البرلمان منذ عام ٢٠٠٨. وقبل اندلاع النزاع، كان المشروع قيد المراجعة البرلمانية. يُسهّل هذا القانون احتجاز المشتبه بهم ويتضمن أحكامًا إلزامية على العديد من الجرائم المتعلقة بالإرهاب. ولم تُتخذ أي خطوات واضحة لتطبيق هياكل قانونية متوافقة مع قراري مجلس الأمن رقم ٢١٧٨ و٢٣٩٦ المتعلقين بمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وسفر الإرهابيين، على الرغم من أن حكومة الجمهورية اليمنية لا تزال تتخذ بعض التدابير لمكافحة سفر الإرهابيين. وتُشغل رحلات جوية تجارية محدودة انطلاقًا من مطارات اليمن، ولا تملك الحكومة القدرة أو الموارد اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٢٣٠٩ المتعلقة بأمن الطيران.

قبل عام ٢٠١٥، صاغ جهاز الأمن الوطني اليمني ومكتب الرئيس استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب. راجعت لجنة وزارية المسودة، لكنها لم تتمكن من بلورتها بشكل نهائي بسبب عدم الاستقرار السياسي. وبالتالي، لم تُعتمد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب في اليمن أو تُنفذ رسميًا. [١٣٧]

- <u>الإخوان والتواطؤ مع سجناء الإرهاب</u>

ولم يقف الحد لتنظيم الاخوان هنا؛ بل أنه أجرى حوار هزلي مع قيادات تلك التنظيمات وتم إطلاق سراحهم بدون ضمانات عدم عودتهم دفع وزير الأوقاف والإرشاد السابق، القاضي حمود الهتار، نحو إجراء حوار

[١٣٥] المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٣٩١ لسنة ١٩٩٩م بشأن لنشاء المحاكم المختصة المجلة القضائية العدد ٤١ صنعاء ٢٨ مايو ٢٠٠٣ ص٣

[١٣٦] اثر ظاهرة الإرهاب على الامن القومي اليمني نبيل علي الرازقي مركز عبادي للدراسات والنشر صنعاء ٢٠١٠م ص ٤٤٠

[١٣٧] تقارير الدول حول الإرهاب ٢٠٢١: اليمن **https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism**

مع السجناء عام ٢٠٠٢، أدّى إلى إطلاق سراح رجال عادوا للانضمام من جديد إلى صفوف القاعدة رغم إعلانهم نبذ العنف. وتقول شخصيات من القاعدة نفسها إن العملية كان يشوبها الخلل. قال أحد المحتجزين المفرج عنهم "كان الحوار داخل السجن أشبه بمهزلة، كونه يفتقد إلى الظروف الطبيعية لنجاحه، إضافة إلى عدم وجود قناعة لدى القائمين عليه بجدواه، إذ كان كل همهم ينصب على تحقيق مكاسب خاصة من وراء إعلان نجاحه"، مضيفًا أن الهتار كان يطلب ببساطة من السجناء إعلان نبذهم العنف خلال الجلسات التي تُعقد داخل السجن.[١٣٨]

جدول رقم(٣)

يوضح أبرز مظاهر التواطؤ الإخوانية مع العناصر الإرهابية

م	العام	العملية	العدد
1	2006	فرّ عدد من سجن الأمن السياسي في صنعاء بعد أن حفروا نفقاً بلغ طوله ٤٤ متراً	23
	2012	اكبر عملية هروب لعناصر التنظيم من سجون المكلا	63
	2012	هروب عناصر إرهابية من سجن الامن السياسي الحديدة	6

[١٣٨]) اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية

اقرأ المزيد من اليوم الثامن :

https://www.alyoum8.net/posts/94115

2	2014	فر شخصاً من ناشطي التنظيم من السجن المركزي في صنعاء	29
3	2015	تحرير المئات من المعتقلين من عناصر التنظيم في المكلا	300
4	2022	استطاع تنظيم القاعدة تحرير عناصره المسجونين بالسجن المركزي في مدينة سيئون بحضرموت.	10
5	2025	تهريب القيادي الإرهابي امجد خالد المحكوم عليه بالإعدام من تعز	1
		المجموع	362

- أدوات الأخوان في تعز والمكاشفة الأخيرة

برز اسم الإرهابي "أمجد خالد" أثناء فترة الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي حين إعادة تشكيل «ألوية الحماية الرئاسية»، ومن ضمنها تعيين أمجد خالد قائدًا للواء النقل العام، وذلك بدعم كبير من نائب الرئيس السابق علي محسن الأحمر. وظل الرجل في عدن حتى عام ٢٠١٨، عندما شارك في المواجهات إلى جانب تنظيم الإخوان ضد قوات المجلس الانتقالي، التي نجحت في تأمين العاصمة المؤقتة ودحر عناصر التنظيم.

آنذاك، تلقى أمجد خالد هزيمة ساحقة، ففرّ عام ٢٠١٩ إلى مدينة التربة جنوب محافظة تعز، بعد أن وفّر له تنظيم الإخوان ملاذًا آمنًا له ولقواته، التي أعادت تموضعها في مديريات الشمايتين والمقاطرة، التابعة إداريًا لمحافظة لحج (جنوب).

واستغل خالد منصبه العسكري لتوفير مظلة للعناصر الإرهابية، التي ظلت تنطلق من مقراته نحو عدن والمحافظات المحررة، لتنفيذ تفجيرات واغتيالات طالت كبار القيادات الجنوبية. وأكدت وثائق صادرة عن

النيابة العامة المتخصصة في مكافحة الإرهاب، بتاريخ ٢٥ يوليو/تموز، وقوف أمجد خالد وآخرين خلف ٧ عمليات إرهابية، منها التفجير الذي استهدف موكب محافظ عدن أحمد لملس ومرافقيه، وتفجير بوابة مطار عدن الدولي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، الذي أودى بحياة عشرات المدنيين.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣، بثّت شرطة عدن تسجيلات مرئية حصلت عليها من خلية إرهابية، تظهر الرجل وهو يدير عناصر إرهابية ويوجّهها لتنفيذ عمليات ضد قيادات في المجلس الانتقالي. وفي ٢٧ فبراير/شباط ٢٠٢٤، أطاح المجلس الرئاسي بأمجد خالد من قيادة لواء النقل العام، فيما أصدرت المحكمة المتخصصة بقضايا الإرهاب، في ٢٩ إبريل/نيسان من العام نفسه، حكمًا بإعدامه وأعضاء عصابته، لتورطهم في تنفيذ أعمال إرهابية.

رغم ملاحقته قضائيًا، تمكّن خالد مطلع العام الجاري من العودة إلى مدينة التربة، بعد عام من هروبه خارج البلاد، ما دفع المجلس الرئاسي لإصدار توجيهات بضبطه وتسليمه للسلطات في عدن.

وفي ١١ فبراير/شباط ٢٠٢٥، أوقفت قوات أمنية وعسكرية موالية للإخوان أمجد خالد في التربة جنوب تعز، بناءً على التوجيهات الرئاسية، لكن الرجل تمكّن من الفرار من السجن، بتواطؤ من حزب الإصلاح.

ومطلع يونيو/حزيران الجاري، داهمت قوات أمنية وعسكرية موالية للإخوان مقرات خالد وأتباعه في التربة، ما دفعه للخروج في مقطع مصوّر يهدد فيه بنشر «غسيل» حزب الإصلاح وقياداته، داعيًا الحزب للتدخل واحتواء الأوضاع قبل فوات الأوان.

وقال خالد: «لدي عهود واتفاقات مع الإخوة في حزب الإصلاح، من أكبر كبير إلى أصغر صغير، ومعظم هذه الاتفاقات موثقة...»، داعيًا الحزب إلى «لملمة الأمور بشكل مستعجل، وإلا فإن لدينا توثيقات وتسجيلات عن لقاءات وتفاهمات كثيرة، سيتم عرضها للناس حتى لا يُعتقد أننا خرجنا عن طوع مشايخنا وقيادتنا، وإلى الآن للأسف لا يوجد أي رد أو تقدر تقول أي تجاوب، يحاولون ساعين، كلام جميل لكن الفعل قبيح، انتهى اليوم بمداهمة منزلي وبيتي وبيوت أصحابنا الذين موجودين في منطقة التربة وسرقة بعض السيارات والمعدات التي تتواجد في حوش البيت "[١٣٩]

[١٣٩] (تسجيل صوتي عبر صفحة أمجد خالد

وقد كشفت اللجنة الأمنية العليا في عدن، للمرة الأولى رسميًا، تورط القيادي العسكري السابق أمجد خالد، المحسوب على حزب (الإصلاح)، في إدارة شبكة إرهابية خطيرة على ارتباط مباشر بميليشيات الحوثي وتنظيمي (القاعدة وداعش)، في تطور يعيد تسليط الضوء على واحد من أكثر الشخصيات المثيرة للجدل في معسكر الإخوان باليمن.

البيان الأمني، الصادر عقب اجتماع رفيع ترأسه رئيس المجلس الرئاسي رشاد العليمي في عدن، اتهم أمجد خالد صراحةً بتدبير عدد من العمليات الإرهابية، من بينها اغتيال الموظف الأممي مؤيد حميدي في مدينة التربة، ومحاولة اغتيال محافظ عدن أحمد لملس، فضلًا عن تفجيرات استهدفت مطار العاصمة المؤقتة ومقار أمنية حساسة، عبر خلايا نشطة تدار من مناطق خاضعة لسيطرة حزب (الإصلاح)، تحديدًا من التربة جنوب محافظة تعز.

- تورط أمجد خالد، المحسوب على حزب (الإصلاح)، في إدارة شبكة إرهابية خطيرة على ارتباط مباشر بميليشيات الحوثي وتنظيمي (القاعدة وداعش).[١٤٠]
- اعتقال أمجد خالد في فبراير الماضي من قبل قوات الجبولي – حليف حزب الإصلاح ثم إطلاق سراحه بضغط من داخل الحزب ذاته.
- مداهمة منزله ومقراته لاحقًا من ذات المحور الذي كان يفترض أنه مأوى له، في خطوة اعتبرها "خيانة" داخلية.
- تراكم ملفات الاتهام ضده، داخليًا وخارجيًا، مما جعله في موقع فقدان الغطاء السياسي[١٤١].)
- الخطاب بمثابة بلاغ اعتراف سياسي مبطن بأن أمجد خالد كان يُدار أو يُغطّى أمنياً من قبل قيادة داخل حزب الإصلاح.

[١٤٠] أمجد خالد.. «مهندس التفجيرات» من معاقل الإخوان إلى أحضان الحوثي-**https://al-ain.com/article/amjad-khaled-bombing-engineer-brotherhood**

[١٤١] **https://www.marsad.news/new/230161**

- يشير إلى أن معسكرات رسمية تتبع محور الإصلاح في تعز، كانت تشكل ملاذًا آمنًا لنشاط إرهابي منظم يستهدف عدن.
- يكشف عن وجود تنسيق أمني واستخباراتي سري بين أطراف في الإصلاح وأمجد خالد، بما قد يورّط الحزب وأطرافا أخرى قانونيًا وأخلاقيًا، خصوصًا في ظل مزاعم تورطه في عمليات اغتيال لقيادات عسكرية وأمنية جنوبية.[١٤٢]

٥ – حضرموت: اختراق استخباراتي وغياب سيطرة فعلية

في ٢ أبريل/نيسان ٢٠١٥، تمكن تنظيم "القاعدة في جزيرة العرب" من فرض سيطرته على مدينة المكلا، عاصمة محافظة حضرموت وأحد أكبر المراكز الحضرية في اليمن، والتي يبلغ عدد سكانها قرابة ٥٠٠ ألف نسمة. استمر وجود التنظيم في المدينة لمدة ٣٨٧ يومًا، شكل خلالها ملاذًا آمنًا ومصدرًا استراتيجيًا للعائدات والتجنيد.

وخلال هذه الفترة، استغل التنظيم تواطئ القوات العسكرية وفراغ السلطة للسيطرة على المرافق الحيوية، بما في ذلك ميناء المكلا والبنك المركزي المحلي، ما أتاح له الحصول على ملايين الدولارات من العائدات، سواء عبر نهب الأموال أو فرض الإتاوات، إلى جانب تجنيد المئات من المقاتلين المحليين ضمن صفوفه. وقد شكّل ذلك التحول نقلة نوعية في تكتيكات التنظيم، حيث سعى إلى ترسيخ نموذج حكم محلي مستند إلى ما يسمى "إمارة إسلامية"، وهو ما يتجاوز الطبيعة التقليدية للخلايا الجهادية المتنقلة.

وتعد سيطرة القاعدة على المكلا المحاولة الثانية لها في السيطرة على أراضٍ جنوبية. فقد سبقتها محاولة أولى في مارس/آذار ٢٠١١، خلال فترة اضطراب ما عُرف بـ"الربيع العربي"، حيث بسط التنظيم نفوذه على مدينتي (جعار في محافظة أبين وعزان في محافظة شبوة). غير أن تلك المحاولة باءت بالفشل لاحقًا، إذ انهزم تحت ضغط العمليات العسكرية، تاركين خلفهم مناطق مدمرة وسكانًا مثقلين بخيبة الأمل وفقدان الثقة بالأطراف المتصارعة.[١٤٣]

[١٤٢] أبعاد أمنية واستخباراتية وراء خطاب أمجد خالد.. هكذا يخططون لإسقاط عدن https://www.alayyam.info/news/A8OK8KQ5-CT4KKX-٩٧٣٠

[١٤٣] ٣٨٧ يوماً من السلطة.. كيف استولت القاعدة على مدينة يمنية وسيطرت عليها وفقدتها في النهاية https://alsharaeanews.com/٢٠٢١/٠١/٠٨/٢٨١٣٨/#:~

وفي أبريل/نيسان ٢٠١٥، سقطت فيها مدينة المكلا بيد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب شهدت قيام عناصر التنظيم بتحرير نحو ٣٠٠ سجين من السجن المركزي في المدينة. ويستند هذا الرقم إلى تقديرات الطاقة الاستيعابية للسجن، في حين أن دراسة صادرة عن معهد الولايات المتحدة للسلام في عام ٢٠١٤ قدرت عدد السجناء بنحو ٤٨٣ شخصًا، ما يشير إلى حجم الفوضى التي رافقت اقتحام التنظيم للمدينة.. فعلى الرغم من وجود واجهة عسكرية متمثلة في معسكرات وقواعد تابعة للدولة، إلا أن هذه المعسكرات لم تقم بأي دور فعلي في التصدي للهجوم. وبحسب إفادات وشهادات محلية، فإن معظم هذه المعسكرات كانت خاضعة لسيطرة قادة عسكريين يدينون بالولاء للواء علي محسن الأحمر المحسوب على تيار الإخوان المسلمين، والذين امتنعوا عن إصدار أي أوامر للمواجهة أو الرد العسكري[١٤٤]

جدول رقم(٤)

يوضح المعسكرات المتواجدة داخل وحول المكلا التابعة للسلطات اليمنية وجماعة الاخوان بقيادة المنطقة العسكرية هي:

٤ م	اسم المعسكر	القائد	الولاء
1	معسكر قوات الأمن المركزي	اللواء ركن عبدالوهاب سيف الوائلي.	محايد
2	اللواء ٢٧ ميكا المتمركز في الريان	توفيق الحربي	الموالي لعلي محسن الأحمر
3	حرس القصر الرئاسي	خالد الكازمي الذي ينحدر من أبين	الموالي لعلي عبدالله صالح
4	اللواء ١٩٠ دفاع جوي	حسين عمران	الموالي لعلي

[١٤٤]) ٣٨٧ يوماً من السلطة.. كيف استولت القاعدة على مدينة يمنية وسيطرت عليها وفقدتها في النهاية**https://alsharaeanews.com**/٢٠٢١/٠١/٠٨/٢٨١٣٨/#:~

			محسن الأحمر
5	مقر المنطقة العسكرية الثانية.	محسن ناصر	

ورغم امتلاك القوات النظامية لتفوق عددي وتسليحي واضح مقارنة بمقاتلي القاعدة، إلا أن غياب التنسيق والتوجيه، وربما التواطؤ السياسي، أدى إلى انهيار سريع للدفاعات. إذ لم تسجّل أي مقاومة تُذكر من تلك المعسكرات، بل سُمح لبعض الجنود بالمغادرة، بل وأخذ رواتبهم وأسلحتهم الشخصية معهم، ما يعكس حالة من الاستسلام غير المبرر عسكريًا.

وعلى الصعيد المدني، كانت المكلا – كما هو حال العديد من مدن حضرموت – قد أنشأت لجانًا أهلية للمساعدة في ضبط الأمن وتوفير الخدمات، إلا أن هذه اللجان لم تكن مسلحة أو مؤهلة لمواجهة تنظيم مدجج بالسلاح، ما جعلها عاجزة تمامًا أمام سرعة التمدد العسكري للتنظيم..[١٤٥]

في ١٣ أبريل/نيسان أبلغ خالد باطرفي، أحد أبرز قادة تنظيم القاعدة، الزعماء المحليين في حضرموت بأن التنظيم مستعد للسماح لهم، إلى جانب الشخصيات الدينية، باختيار مجلس محلي (المجلس الأهلي الحضرمي) يتكون من أبناء المحافظة لتولي إدارة المؤسسات الحكومي.

وشكّل القادة المحليون، بإشراف عمر بن شكل الجعيدي – وهو شخصية قبلية مقربة من حزب الإصلاح – وعبد الحكيم محفوظ، رئيس جمعية الحكمة اليمانية الخيرية، مجلسًا محليًا لإدارة شؤون المدينة. وقد تولّى هذا المجلس مسؤولية إدارة عدد من المرافق والخدمات العامة، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، وخدمات المياه والكهرباء وتوزيع الوقود، في محاولة لإضفاء طابع محلي على سلطة الأمر الواقع التي فرضها التنظيم .[١٤٦]

[١٤٥] أحد فروع تنظيم القاعدة يستولي على مدينة يمنية كبرى ويطرد الجيش"، سعيد البطاطي، كريم فهيم، " نيويورك تايمز. ٣ أبريل/نيسان ٢٠١٥، https://www.nytimes.com/2015/04/04/world/middleeast

[١٤٦] القيادي بالقاعدة باطرفي : مشينا خطوات كبيرة في عملية تسليم مدينة المكلا للمجلس الأهلي ولا خلاف مع بلعيدي"، سند بايعشوت،" حضارم نت، ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، http://hadarem.com/m/index.php?ac=3&no=17096K

على الرغم من السماح للقادة المحليين والدينيين بتشكيل مجلس مدني لإدارة شؤون مدينة المكلا، احتفظ تنظيم القاعدة – بقيادة خالد باطرفي – بالتحكم الكامل في الجوانب الأمنية والعسكرية، بما في ذلك تشكيل المجالس العسكرية والإشراف على الدفاع عن المدينة.

ومن أبرز المؤشرات على وجود تواطؤ أو تقصير على مستوى القيادة السياسية والعسكرية، ما رافق عملية سقوط المكلا، حيث اتسم أداء محافظ حضرموت آنذاك، عادل باحميد – الذي عُيِّن بقرار من الرئيس عبد ربه منصور هادي – بالتباطؤ واللامبالاة. فقد بقي في المدينة خلال الأيام الأولى من استيلاء القاعدة عليها، قبل أن يُسمح له لاحقًا بالمغادرة إلى الرياض دون أي مساءلة أو مواجهة.

وتمكن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، خلال فترة سيطرته على مدينة المكلا وميناءيها الحيويين في المكلا والشحر، من تحويل الميناءين إلى مصدر تمويل استراتيجي. فقد فرض التنظيم رسومًا وضرائب على السفن التجارية، بما في ذلك ضرائب على شحنات الوقود المهرب، الأمر الذي وفر له إيرادات يومية تتراوح بين ٢ إلى ٥ ملايين دولار. كما قام بنهب السيولة النقدية المتراكمة في البنك المركزي فرع المكلا، والتي قُدّرت بنحو ١٠٠ مليون دولار أمريكي، مما مكّنه من تأمين تمويل عملياته العسكرية والإدارية لعدة سنوات متتالية، دون الحاجة لأي دعم خارجي مباشر.[١٤٧]

وتمثل المنطقة العسكرية الأوّلى معبراً أساسياً في عمليات تهريب السلاح إلى جماعة الحوثيين، وتمتد هذه المنطقة عبر وادي حضرموت وصحرائه الواسعة، حيث تسمح التضاريس المفتوحة وقلة نقاط التفتيش بتسهيل تحركات المهربين دون اعتراض فعّال. وقد أدّى غياب الرقابة المحكمة إلى تحويل المنطقة إلى نقطة عبور رئيسية لتهريب السلاح من خارج اليمن إلى داخله.

[١٤٧] تقرير خاص–القاعدة تخرج من حرب اليمن.. أقوى وأغنى، يارا بيومي ونوح براونينج ومحمد الغباري https://www.reuters.com/article/world/--

المسار الصحراوي إلى الجوف: في الجانب اليمني، يعتبر طريق تهريب الأسلحة عبر صحراء الرويك من أبرز الطرق التي تستخدمها المليشيات الحوثية. يمر هذا الطريق عبر الأراضي العمانية وصولًا إلى مناطق سيطرة الحوثيين في الجوف، وهي محافظة كبيرة في شمال اليمن.

طريق صحراء الرويك: الطريق الصحراوي عبر الرويك إلى الجوف يعتبر تحديًا لسلطات الأمن، حيث لا تتمكن القوات العسكرية من رصد كل تحركات التهريب في هذه المناطق الوعرة. هذه الطرق الصحراوية تُستخدم لنقل الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية من عمان أو من مناطق أخرى في الخليج العربي.

[منفذ الوديعة – السعودية]

↓

[صحراء الوديعة → الربع الخالي]

↓

[دخول إلى وادي حضرموت (سيئون، شبام، السوم)]

↓

[مرور خفيف أو دعم ضمني من وحدات المنطقة العسكرية الأولى]

↓

[تنقل عبر طرق صحراوية سرية (عبر صحراء العبر وحرض)]

↓

[الجوف / مأرب / البيضاء]

↓

[مناطق سيطرة الحوثيين في صنعاء أو ذمار أو صعدة]

تبدأ مسارات تهريب السلاح غالبًا من منفذ الوديعة الحدودي مع المملكة العربية السعودية، مروراً بالصحراء إلى وادي حضرموت، يعتمد المهربون على إخفاء الشحنات داخل قوافل تجارية أو نقلها عبر طرق

صحراوية نائية بعيداً عن أعين السلطات. ويعزز ضعف الإمكانيات الرقابية في المنطقة العسكرية الأولى قدرة المهربين على التحرك بحرية نسبية عبر هذه الطرق.

تسهم بعض الخلايا المرتبطة بالحوثيين في تسهيل عبور الأسلحة واستلامها في المناطق المستهدفة. بعد عبور وادي حضرموت، تتجه شحنات السلاح إلى محافظات مأرب والجوف والبيضاء، قبل وصولها إلى مناطق الحوثيين، يتم نقل الشحنات بسرية عالية، وغالباً عبر مسارات فرعية معقدة تتجنب مراكز السيطرة الأمنية، مما يصعب عمليات الرصد والتعقب. وتستخدم هذه الشحنات لدعم الجبهات الحوثية بمعدات قتالية متطورة وأسلحة نوعية.

ساهم استمرار التهريب عبر المنطقة العسكرية الأوّلى في تعزيز القدرات القتالية للحوثيين وإطالة أمد النزاع اليمني، ورصدت تقارير دولية وأممية دلائل على تورط شبكات تهريب منظمة في تسهيل هذه العمليات، وسط غياب واضح للإجراءات الرادعة والحاسمة. ويشكل استمرار هذه الظاهرة تهديدًا مباشرًا للأمن الإقليمي والاستقرار السياسي في اليمن.

المسار الثاني: الترابط بين البحر الأحمر والطريق البري: هناك تكامل بين الطرق البحرية والبريّة في تهريب الأسلحة. على سبيل المثال، الأسلحة التي تصل إلى ميناء الصليف عبر البحر الأحمر قد تُنقل إلى الداخل اليمني عبر الطرق البرية، خاصة إلى مناطق مثل الجوف، أو إلى مناطق أخرى تحت سيطرة الحوثيين.

أصدرت وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية هذا التقرير لتعزيز الفهم العام لأنشطة إيران الخبيثة ولتقديم نظرة ثاقبة حول قضايا وزارة الدفاع والأمن القومي. يساعد هذا التقرير مساعي المخابرات الأمريكية لإظهار الروابط الواضحة بين الأسلحة الإيرانية والأسلحة المستخدمة في هجمات الحوثيين.

ويقدم التقرير، الذي يحمل عنوان "ضبط في البحر: أسلحة إيرانية مهربة إلى الحوثيين"، دليلاً مرئيًا على أن الأسلحة ومكونات الأسلحة التي تم اعتراضها أثناء نقلها إلى الحوثيين يومي ١١ و ٢٨ من يناير هي إيرانية الصنع، مما يدل على دعم إيران للأعمال العدوانية التي يقوم بها الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر.

واعترضت الولايات المتحدة وشركاؤها ما لا يقل عن ٢٠ سفينة تهريب إيرانية، وصادرت مكونات صواريخ باليستية وصواريخ كروز وصواريخ أرض جو، وصواريخ موجهة مضادة للدبابات، وطائرات مسيرة بدون طيار، وغيرها من الأسلحة غير المشروعة المتوجهة إلى الحوثيين.[١٤٨]

وأوضحت لجنة الأمم المتحدة أنها "لا تستطيع تحديد الجهة المقصود توصيل الأسلحة المكتشفة إليها، ولكن مواقع عمليات المصادرة التي تشمل أيضاً خليج عدن والمياه الباكستانية والصومالية، وصفتها الولايات المتحدة سابقاً على أنها "طرق عبور الشحنات الإيرانية للحوثيين.[١٤٩] وتراجعت عمليات التهريب عبر سواحل شبوة بعد تحريرها من الحوثيين وغالباً ما كان يجري تهريب شحنات محدودة عبر نافذين يتكفّلون باستقبالها وتهريبها إلى الميليشيا في أطراف المحافظة الشمالية الغربية قبل تحريرها ومن ثم تتكفّل هي بإيصالها إلى وجهتها النهائية.

وتؤكد المعلومات أن الإيرانيين هم من يتولون تهريب شحنات الأسلحة في المرحلة البحرية الأولى، فيما يتولّى استقبالها في المرحلة الأخيرة (بالقرب من سواحل اليمن) قيادات حوثية تنتمي إلى محافظة صعدة، وهم من يشرفون أيضاً على تهريبها براً داخل المحافظات اليمنية.

٦- المهرة: بين التهريب والإرهاب – حدود رخوة ومسارات خفية

يعد سواحل محافظة المهرة ممرًا رئيسًا لتهريب السلاح للمليشيات الإيرانية وبالتعاون والتنسيق مع مليشيات الاخوان في المحافظة، فقد أعلنت الأجهزة الجمركية والأمنية أكثر من مرة القبض على عدد من الأسلحة والعصابات التهريب في منفذ صرفيت بمحافظة المهرة شرق اليمن، وكان أخرها إحباط محاولة تهريب كمية كبيرة من مكونات الطائرات المُسيّرة كانت في طريقها إلى مناطق سيطرة ميليشيا الحوثي، مضيفاً أن الأجهزة المختصة تمكّنت من ضبط ٨٠٠ مروحة طيران مُسيّر.[١٥٠]

[١٤٨] ضبط في البحر: أسلحة إيرانية مهربة إلى الحوثيين https://ye.usembassy.gov

[١٤٩] https://asharq.com/politics/

[١٥٠] https://aawsat.com/%D8%A

وتشير معلومات موثوقة إلى تورط عدد من القيادات في السلطة الشرعية بالعاصمة المؤقتة عدن، في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة إلى جماعة الحوثي المصنفة إرهابيًا. وبحسب التقارير، فإن بعض المسؤولين استغلوا مواقعهم الوظيفية لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية، عبر تسهيل مرور شحنات الأسلحة والمعدات العسكرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ويُعد هذا الفعل انتهاكًا جسيمًا للواجبات الوظيفية ومساسًا خطيرًا بالأمن القومي، يرتقي إلى مستوى الخيانة الوطنية. عليه، تقتضي الضرورة اتخاذ إجراءات قانونية عاجلة، تتمثل بفتح تحقيقات شفافة ومستقلة، وتوقيع العقوبات المنصوص عليها قانونًا بحق كل من يثبت تورطه، دون تمييز أو حماية سياسية، ضمانًا لاستعادة هيبة الدولة وحماية السلم والأمن العام.

وتمثل سلطنة عمان نقطة عبور استراتيجية في عمليات تهريب الأسلحة إلى اليمن، رغم موقفها الرسمي المحايد في النزاع اليمني. تقارير متعددة تشير إلى وجود طرق تهريب عبر أراضي سلطنة عمان، لا سيما في المناطق الحدودية مع اليمن، حيث تعتبر هذه الحدود منطقة استراتيجية للتهريب. وتشير بعض التصريحات والمعلومات المتوفرة إلى أن عمليات التهريب تتم عبر الحدود العمانية اليمنية، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك معلومات مؤكدة حول تورط بعض المسؤولين العمانيين في تسهيل هذه العمليات، بسبب العلاقات الوطيدة مع إيران أو بسبب علاقاتهم التجارية معها.

كما أشار الحوثيون إلى أن سلطنة عمان تمثل حليفًا لهم، وليس عدواً، حيث توجد علاقات قوية بين بعض القيادات الحوثية والسلطات العمانية. هذا التعاون يساهم في تسهيل عمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود المشتركة بين البلدين.

أحد مسارات التهريب الهامة يمر عبر منطقة الشحن، التي تعد منطقة "أرض حرام" بين البلدين، حيث تعتبر منفذًا لدخول الأسلحة إلى محافظة المهرة في اليمن. تمتد الحدود اليمنية العمانية على طول ٢٨٨ كيلومترًا، ورغم أن هذه المنطقة تحت السيطرة الرسمية للسلطات الحكومية اليمنية، إلا أنها تُعد طريقًا معروفًا لعمليات التهريب، إذ تضعف فيها السلطة المركزية وتزداد فرص تسلل المهربين عبر الحدود.

ويشير البعض إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد غضّت الطرف عن عمليات تهريب الأسلحة عبر المعابر الحدودية، وذلك بسبب العلاقات الوطيدة بين واشنطن ومسقط، وأهمية الدور الذي تلعبه عمان في المفاوضات المتعلقة بالسلاح النووي مع إيران. وبالرغم من تقارير متعددة تشير إلى وجود شبكات تهريب أسلحة عبر الحدود العمانية، تجنبّت الولايات المتحدة توجيه انتقادات علنية للموقف العماني، إدراكًا منها للدور الذي تقوم به عمان كوسيط تاريخي في الاتفاق النووي الإيراني.

وقد صرحت الولايات المتحدة بأن "هنالك عمليات تهريب واسعة للأسلحة تضطلع بها شبكات دولية وإقليمية يصعب تتبعها، وتُعتبر إحدى صور الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية"، مما يعكس حجم وتعقيد عمليات التهريب وارتباطها بشبكات معقدة تتجاوز الحدود التقليدية، بما في ذلك سلطنة عمان.

***

وتشير المؤشرات الواقعية إلى أن مناطق التماس بين الحوثيين والإخوان لا تمثل فقط خطوط مواجهة عسكرية، بل هي بؤر ملائمة لنشوء ملاذات آمنة للتنظيمات الإرهابية، نتيجة خلل مركب في المنظومة السياسية والأمنية. لذلك، فإن أي استراتيجية وطنية أو إقليمية لمكافحة الإرهاب في اليمن يجب أن تبدأ أولًا بفك شيفرة هذه التحالفات الضمنية، وإعادة فرض السيطرة المؤسسية للدولة على مناطق التماس الهشة.

المبحث الخامس:

المناطق المستهدفة وأنماط العمليات.

يعكس هذا المبحث التوسع للعمليات الإرهابية في المناطق المستهدفة وتطور أنماط العمليات قدرة التنظيمات المسلحة في اليمن على التكيف، وتطوير تكتيكاتها، واستغلال الظروف المعقدة في البلاد. هذا التطور يضع تحديات إضافية أمام أي جهود لإحلال السلام والاستقرار في اليمن. وتمتد مسارح عمليات التنظيمات المسلحة من المناطق النائية إلى المدن الكبرى، وتشمل الأنشطة التالية:

١. استهداف المصالح الأجنبية.

٢. الاغتيالات والتفجيرات ضد قيادات أمنية ومحلية (كما في عدن وحضرموت).

٣. الاستيلاء على مرافق حيوية مؤقتًا، مثل ما حدث في المكلا.

٤. الاشتباك مع جماعة الحوثي في البيضاء ومأرب، بدوافع عقدية وصراعية.

٥. خطف أجانب للحصول على الفدية، كما في عمليات القاعدة خلال العقد الماضي.

٦. تنفيذ هجمات انتحارية في مراكز تدريب عسكرية ومدنية جنوبية.

فمنذ حادث استهداف المدمرة الأمريكية كول بميناء عدن، وما تلاها من عمليات انتحارية نجد أنها تركزت جميعها في محافظات الجنوب، والقليل منها جدا وقع في العاصمة صنعاء على النحو التالي:

جدول رقم (٥)

يوضح البيئات المستهدفة من العمليات الإرهابية في اليمن للفترة من ٢٠٠٠م – ٢٠٢٤م

م	مسرح العمليات	عدد العمليات	النسبة
1	المحافظات الشمالية (صنعاء، البيضاء، مارب، تعز، اب)	47	1.29%
2	المحافظات الجنوبية	3620	98.71 %
المجموع		3667	100%

يوضح الجدول المقدم توزيع العمليات الإرهابية في اليمن بين المحافظات الشمالية والجنوبية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤. يكشف هذا التوزيع عن نمط مثير للدهشة، حيث يشير إلى تركز ساحق للنشاط الإرهابي في المحافظات الجنوبية.

أبرز الملاحظات والأنماط:

- التركز الساحق للعمليات في المحافظات الجنوبية: تُظهر الأرقام أن المحافظات الجنوبية استُهدفت بـ ٣٦٢٠ عملية إرهابية، وهو ما يمثل نسبة هائلة تبلغ ٩٨.٧١% من إجمالي العمليات. هذه

النسبة المرتفعة جدًا تُبرز أن الجنوب كان المسرح الرئيسي والأكثر نشاطًا للعمليات الإرهابية على مدى ما يقرب من ربع قرن.

- عدد محدود جدًا من العمليات في المحافظات الشمالية: في المقابل، شهدت المحافظات الشمالية (صنعاء، البيضاء، مأرب، تعز، إب) ٤٧ عملية إرهابية فقط، بنسبة لا تتجاوز ١.٢٩% من إجمالي العمليات. هذا العدد الضئيل يثير تساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء هذا التباين الكبير، خاصة بالنظر إلى الكثافة السكانية في الشمال ووجود صراعات عنيفة فيه.
- مجموع العمليات الكبير: يبلغ إجمالي العمليات الإرهابية المسجلة خلال هذه الفترة ٣٦٦٧ عملية. هذا الرقم يعكس حجم التحدي الإرهابي الذي واجهته وتواجهه اليمن على مدار ما يقرب من ٢٥ عامًا.

يشير هذا التوزيع إلى عدة دلالات مهمة:

- الجنوب كـ "بيئة مستهدفة" رئيسية للإرهاب: يُعتبر الجنوب بشكل واضح الساحة الرئيسية لتنفيذ العمليات الإرهابية. هذا يعني أن المحافظات الجنوبية هي الأهداف المفضلة للتنظيمات الإرهابية لتنفيذ هجماتها. قد يعود ذلك إلى أهميتها الاستراتيجية (مثل كون عدن العاصمة المؤقتة، أو وجود الموانئ والمنشآت النفطية)، أو استغلال الفراغ الأمني وضعف السيطرة في فترات معينة بعد الصراعات، أو محاولة إرباك جهود الحكومة الشرعية وتقويض أي استقرار نسبي فيها.

- ملاذات وبيئات حاضنة في الشمال: على النقيض، تشير البيانات وتحليلات أخرى إلى أن محافظات مثل البيضاء، مأرب، وتعز، خاصة تلك التي تضم معسكرات تابعة لأطراف معينة كالإخوان المسلمين، تعمل كـ "بيئات حاضنة" وملاذات آمنة للإرهابيين. هذه المناطق توفر لهم فرص التمركز، والتخطيط، والتجنيد، والانطلاق لتنفيذ العمليات التي تستهدف بالدرجة الأولى المحافظات الجنوبية.
- تحدي أمني كبير في الجنوب: يُشكل هذا التركيز عبئًا أمنيًا هائلاً على السلطات المحلية في الجنوب وأي جهود دولية لمكافحة الإرهاب في هذه المناطق.

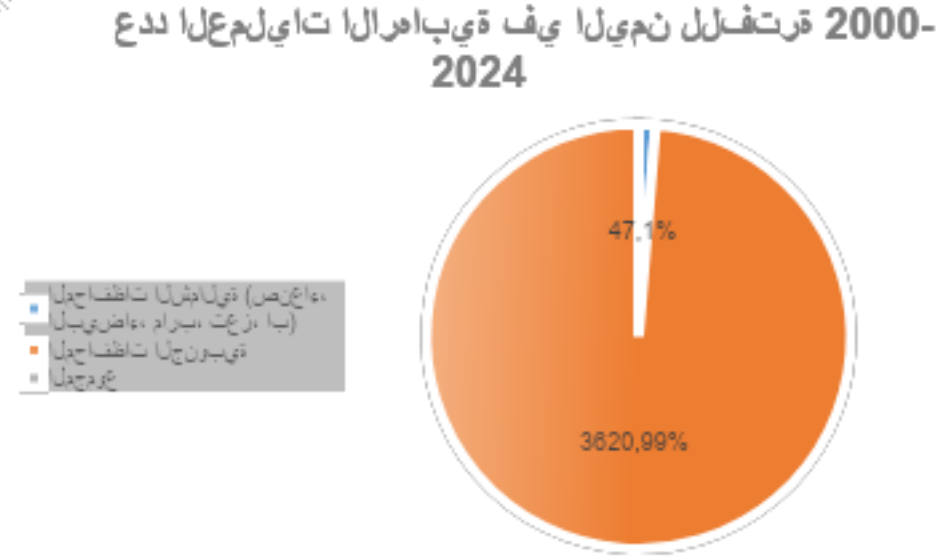

وممكن أن نقسم تلك العمليات الإرهابية إلى ثلاث مراحل، هي:

المرحلة الأولى: استهداف المصالح الأجنبية

في هذه المرحلة والتي امتدت من عام ٢٠٠٠ إلى نهايات العام ٢٠١٠، تركّزت العمليات والأنشطة الإرهابية في أطراف اليمن كحضرموت ومأرب، بعيداً عن صنعاء، العاصمة السياسية المركزية لقوى وحدة ٢٢/أيار مايو. ومن أهم تلك العمليات التالي:

جدول رقم(٦)

يوضح أبرز العمليات التي استهدف المصالح الأجنبية

م	العام	العملية	المكان
1	أكتوبر ٢٠٠٠	تفجير المدمرة الأمريكية كول ومقتل ١٦ بحارا أمريكيا	ميناء عدن.
2	أكتوبر ٢٠٠٢ ،	الهجوم على •ناقلة تخزين النفط الفرنسية ليمبورج :Limburg	ميناء "الضبة"
3	ديسمبر ٢٠٠٢	مقتل ٣ عمال أمريكيين في مستشفى جبلة	اب
4	يوليو ٢٠٠٧	تفجير انتحاري يتسبب بمقتل ٨ سياح إسبان وسائقين يمنيين	مارب
5	يناير ٢٠٠٨	مقتل سائحين بلجيكيين ومواطنين	حضرموت .
6	سبتمبر ٢٠٠٨م	مقتل ١٩ شخصا جراء استهداف السفارة الأمريكية	صنعاء

يوضح الجدول المقدم فترة حرجة شهدت فيها اليمن تصاعدًا في العمليات الإرهابية التي استهدفت المصالح الأجنبية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨. هذه العمليات، التي بلغ مجموع ضحاياها ٥٢ شخصًا، لم تقتصر على منطقة جغرافية واحدة بل امتدت لتشمل عدن، شبوة، إب، مأرب، حضرموت، وصنعاء، مما يدل على اتساع نطاق وقدرات الجماعات الإرهابية.

تنوعت الأهداف بشكل لافت، حيث استهدفت هذه الجماعات مصالح عسكرية (مثل المدمرة الأمريكية كول)، واقتصادية (ناقلة النفط الفرنسية ليمبورج)، وإنسانية (مستشفى جبلة)، وسياحية (سياح إسبان

وبلجيكيون)، ودبلوماسية (السفارة الأمريكية في صنعاء). هذا التنوع يشير إلى استراتيجية واضحة لزعزعة الأمن، تقويض الاقتصاد، وعزل اليمن دوليًا.

وتبرز عملية استهداف السفارة الأمريكية في صنعاء عام ٢٠٠٨ كواحدة من أشد العمليات دموية بـ ١٩ ضحية، مما يؤكد تصاعد الجرأة في استهداف الأهداف الحساسة. بشكل عام، تعكس هذه العمليات سعي الجماعات الإرهابية لإحداث أكبر قدر ممكن من الضرر المادي والبشري، وترهيب الأجانب، وتقويض استقرار اليمن وعلاقاته الدولية.

المرحلة الثانية: تصفية الحسابات بين طرفي السلطة في صنعاء

بين الأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٥، انتقلت العمليات الإرهابية إلى المركز بدلاً عن الأطراف، بعد تصدّع قوى الوحدة إلى معسكرين، وهما معسكر المؤتمر بقيادة الرئيس الراحل صالح، ومعسكر حزب الإصلاح الإخواني بقيادة علي محسن صالح الأحمر، والأخير حاول الإطاحة بصالح بعد ركوبه موجة ثورة الشباب والربيع العربي في اليمن[١٥١]. أُعتُبرت العمليات الإرهابية التي قام بها تنظيم القاعدة في صنعاء ضمن الحرب الدائرة بين معسكري الوحدة، استعمل فيها معسكر الإخوان المسلمين الإرهاب لتغطية عملياته، وشهدت هذه الفترة عمليات إرهابية واسعة كان أبرزها:

جدول رقم (٧)

يوضح أبرز العمليات التي وقعت في صنعاء أثناء حكم الرئيس هادي

م	العام	العملية	المكان	عدد الضحايا
1	٢١ مايو ٢٠١٢م:	تفجير انتحاري يستهدف جنود الأمن المركزي في ميدان السبعين	صنعاء	120
2	٢٧ يوليو ٢٠١٢م:	تفجير انتحاري يستهدف طلاب كلية الشرطة في العاصمة صنعاء.	صنعاء	37

[١٥١]) اقرأ المزيد: https://south24.net/news/news.php?nid=٨٢٩

3	56	مسلحون بلباس عسكري يقتحمون مجمع وزارة الدفاع في صنعاء.	صنعاء	56
5	٥ ديسمبر ٢٠١٣م:	انتحاري في ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء	صنعاء	47
	المجموع			260

مما سبق يظهر وجود تواطؤ وتلاعب بملف القاعدة، ووجود قدرة لدى طرفي الصراع في صنعاء إدارة القاعدة وتوجيهها نحو الوجهة التي يرغبون. وتركزت هذه العمليات بشكل واضح على استهداف الأجهزة الأمنية والعسكرية للدولة، فلقد استهدفت تفجيرات انتحارية جنود الأمن المركزي وطلاب كلية الشرطة، في محاولة واضحة لإضعاف قدرات الدولة وقواتها. كما مثّل اقتحام مجمع وزارة الدفاع في ديسمبر ٢٠١٣ تصعيدًا خطيرًا للغاية، مؤكدًا استهداف قلب المؤسسة العسكرية.

تظهر هذه العمليات اعتمادًا كبيرًا على التفجيرات الانتحارية كوسيلة لإحداث أكبر قدر من الخسائر والفوضى، واستهدفت تجمعات بشرية سواء عسكرية أو مدنية (كما في ميدان التحرير).

المرحلة الثالثة: تمكين التنظيمات الإرهابية في مدن الجنوب

إن دراسة عوامل صعود التطرف العنيف والإسلاموية في بمحافظات الجنوب، له تفسيرات ترتبط بنظرية توافر الحواضن الآمنة التي يفرّ ينطلق منها تلك العناصر، إثر سقوط الدولة اليمنية في مطلع٢٠١١م، وشرح الأسباب الدافعة نحو اهتمام التنظيم الإرهابي بمواقع حساسة في الخريطة اليمنية ليسهل لها تنفيذ أنشطتها وتضمن بديمومتها.

خريطة رقم(٨)

توضح سيطرة التنظيم ونفوذه خلال الأعوام ٢٠١٢- ٢٠١٩

almarfacenter

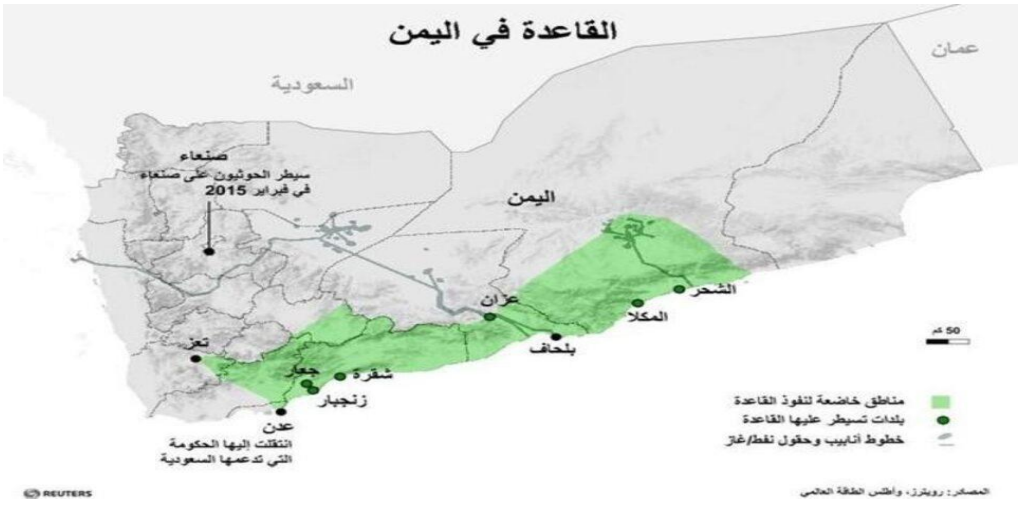

تتداخل عوامل سياسية واجتماعية ودينية تعقِّد فهم الظاهرة الإرهابية، وتعدد الولاءات فيها، وصلتها بمسألة الدولة؛ مما يجعل دراسة السياقات المحلية وجذورها الممتدة إلى ما قبل عصر الدولة الحديثة مهماً، مع استصحاب سيرة التنظيمات في فضائها الداخلي، واعتبار العوامل الخارجية المشكلة لها، وظروف التدافع أو التجاذب بين تلك التنظيمات.

وانتقلت بؤرة الأنشطة الإرهابية في اليمن بشكل لافت إلى مدينة الجنوب منذ عام ٢٠١٥ وحتى الآن. هذا التحول تزامن مع إعلان ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية أو "داعش" عن "ولاية اليمن". يُعد "داعش" تنظيمًا إرهابيًا متطورًا عن تنظيم القاعدة، رغم وجود اشتباكات عديدة بينهما.

لقد كانت العمليات الإرهابية في مدن الجنوب، وخاصةً في العاصمة عدن، هي الأكثر دموية وعنفًا على الإطلاق في هذه الفترة. وقد تصاعد هذا العنف بشكل ملحوظ عقب اغتيال محافظ عدن، اللواء جعفر محمد سعد. هذا الاغتيال البارز يشير إلى استهداف قيادات الدولة ومحاولة إغراق المدينة في الفوضى والعنف.

يعكس هذا التطور استراتيجية جديدة للجماعات الإرهابية تهدف إلى:

- زعزعة الاستقرار في المناطق الجنوبية التي أصبحت مركزًا شبه محرره.
- استغلال الفراغ الأمني أو ضعف السيطرة في بعض المناطق بعد التغيرات السياسية والعسكرية.
- تصفية القيادات المحلية المؤثرة لعرقلة جهود استعادة الدولة وبناء المؤسسات.

- توسيع نفوذ تنظيمات مثل داعش في مناطق حيوية وموانئ استراتيجية مثل عدن.

هذا التحول في بؤرة الأنشطة الإرهابية من أطراف اليمن إلى قلب الجنوب، وتحديدًا عدن، يُمثل تحديًا أمنيًا كبيرًا، ويستدعي تكثيف الجهود لمواجهة هذه التنظيمات وحماية المدنيين والمؤسسات الحكومية.

جدول رقم (٩)

يوضح عدد العمليات الإرهابية في محافظات الجنوب خلال عام ٢٠٠٠– ٢٠٢٤

المحافظة	عدد العمليات	النسبة	عدد الضحايا
عدن	277	40.9%	2081
أبين	195	28.8%	832
شبوه	116	17.1%	291
حضرموت	44	6.4%	213
لحج	28	4.1%	114
الضالع	15	2.2%	69
المجموع	677	100%	3600
المصدر: إعداد الباحث			

يوضح الجدول المقدم حجم ونطاق العمليات الإرهابية في محافظات جنوب اليمن خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢٤. تظهر البيانات تركزًا كبيرًا للنشاط الإرهابي في بعض المحافظات، وتكشف عن الأثر البشري المدمر لهذه العمليات.

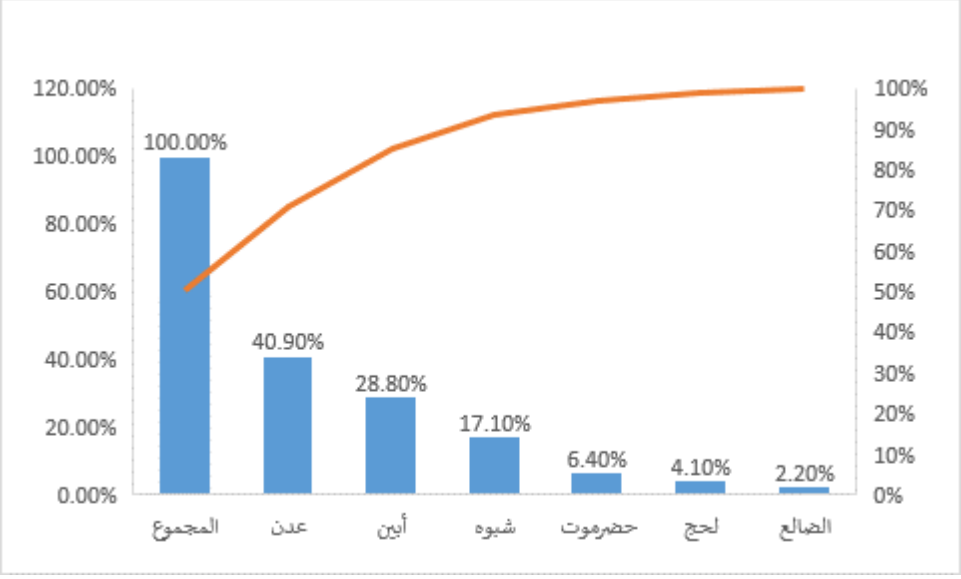

أبرز الملاحظات والأنماط:

- السيطرة المطلقة لعدن في عدد العمليات والضحايا: تتصدر عدن قائمة المحافظات الأكثر تضررًا من الإرهاب، حيث استأثرت بـ ٢٧٧ عملية إرهابية، ممثلة ٤٠.٩% من إجمالي العمليات. والأكثر إثارة للقلق هو عدد الضحايا الذي بلغ ٢٠٨١ ضحية، وهو ما يشكل نسبة هائلة من إجمالي الضحايا البالغ عددهم ٣٦٠٠، مما يؤكد أنها بؤرة رئيسية للعمليات الإرهابية الأكثر دموية. هذا يشير إلى أن عدن، بصفتها العاصمة المؤقتة ونقطة محورية، كانت هدفًا رئيسيًا لزعزعة الاستقرار.
- أبين في المرتبة الثانية من حيث الخطورة: تأتي أبين في المرتبة الثانية من حيث عدد العمليات (١٩٥ عملية، ٢٨.٨%) وعدد الضحايا (٨٣٢ ضحية). هذا يعكس استمرار أبين كمنطقة نشطة للجماعات الإرهابية، ربما بسبب طبيعتها الجغرافية التي توفر ملاذات آمنة أو لوجود نزاعات تاريخية فيها.
- توزيع نسبي للعمليات والضحايا في شبوة وحضرموت: تظهر شبوة (١١٦ عملية، ١٧.١% و٢٩١ ضحية) وحضرموت (٤٤ عملية، ٦.٤% و٢١٣ ضحية) مستويات أقل من العمليات، لكنها لا تزال مناطق نشطة. عدد الضحايا في حضرموت، على الرغم من قلة العمليات مقارنة بشبوة، يشير إلى أن بعض العمليات فيها كانت أكثر فتكًا (متوسط ٤.٨ ضحايا/عملية في حضرموت مقابل ٢.٥ في شبوة)، مما قد يدل على استهداف أهداف ذات قيمة عالية.

- مستوى أقل للنشاط في لحج والضالع: تسجل لحج (٢٨) عملية، ٤.١% و١١٤ ضحية والضالع ((١٥ عملية، ٢.٢% و٦٩ ضحية أدنى مستويات العمليات والضحايا في محافظات الجنوب. هذا قد يعكس سيطرة أمنية أكبر أو اهتمامًا أقل من قبل الجماعات الإرهابية بهذه المناطق، أو ربما طبيعة العمليات التي كانت أقل دموية.
- العدد الإجمالي الكارثي للضحايا: خلال ٢٤ عامًا، بلغ العدد الإجمالي للضحايا في محافظات الجنوب ٣٦٠٠ ضحية جراء ٦٧٧ عملية إرهابية. هذا العدد الكبير يؤكد الأثر المدمر للإرهاب على الحياة البشرية في هذه المناطق، ويبرز الحاجة الماسة لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب.

***

مما سبق تبين أن معظم العمليات والضحايا تتمركز في محافظتي عدن وأبين، ما يدل على أن هاتين المحافظتين تمثلان البؤرتين الأكثر نشاطًا للتنظيمات الإرهابية في الجنوب. بينما المحافظات الأخرى مثل شبوة وحضرموت ولحج والضالع، رغم تسجيلها أعداد أقل، إلا أنها لا تزال تشكل مناطق خطرة تستدعي تعزيز الجهود الأمنية والاستخباراتية. وتبين ارتفاع أعداد الضحايا نسبة لعدد العمليات في بعض المحافظات قد يشير إلى العمليات الإرهابية ذات الطابع النوعي أو الهجمات التي تستهدف المدنيين بشكل مباشر.

المبحث السادس:

استراتيجيات مكافحة الإرهاب في اليمن: الفرص والتحديات

تُعد مكافحة الإرهاب في اليمن مسعى معقدًا يواجه تحديات جمة، لكنه يحمل في طياته أيضًا فرصًا يمكن استغلالها. تتطلب فعالية هذه الاستراتيجيات مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد لا تقتصر على الجانب الأمني والعسكري فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

تجد الأفكار المطروحة لتطوير الحرب على الإرهاب جذورها في نظرية الحرب السياسة (political warfare) التي طورها عالم السياسة الأمريكي جورج كينان بعد الحرب العالمية الثانية لتصبح فيما بعد الأساس في استراتيجية التعامل مع الإتحاد السوفييتي وسياسة الإحتواء (containment). وتعتمد الحرب

السياسية على مهاجمة استراتيجية الخصم والحط من شأنها وبيان فسادها بهدف فض ساحة أنصارها والمؤيدين لها إلى أبعد حد ممكن. وفيما يتعلق بالحرب السياسية على التنظيمات الإرهابية فإنها تتطلب:[١٥٢]

٤-مهاجمة الأسس الإيديولوجية للجهاد العالمي.

٥-العمل على قطع الروابط (الأيديولوجية واللوجيستية وغيرها) بين التنظيمات والجماعات الإرهابية المحلية وبين الجهاد العالمي.

٦-حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذات الآمنة.

٧- تطوير قدرات الحرب على الإرهاب في الدول الواقفة على خط المواجهة المباشر في الحرب، بما في ذلك قدرات الحرب ضد الإرهاب العالمي وضد الجماعات الإرهابية ذات الطابع المحلي.

هذه هي الأسس الأربعة التي تقوم عليها الحرب السياسية ضد الإرهاب العالمي. ويحتاج كل من المقومات أو الأسس الأربعة للحرب السياسية على الإرهاب إلى الكثير من الدراسات والتطوير وإلى استخلاص الكثير من القواعد التنظيمية والعملياتية لشن حرب سياسية فعالة وناجحة ضد الإرهاب، تثمر في نهاية الأمر مناخا يجعل التنظيمات الإرهابية كيانات منبوذة ومن الأشخاص المنتمين إليها عناصر شاردة ومطاردة ليس فقط بقوة القانون ولكن أيضا بقوة الوعي لدى المواطنين.

ومن المنطقي أن نؤكد هنا أن نجاح الحرب السياسية على الإرهاب يتوقف على تقديم النموذج الصحيح للحكم والإدارة الذي يحرم التنظيمات الإرهابية من عناصر القوة المعنوية ومن القدرة على النفاذ إلى عقول الناس وقلوبهم باستثمار فساد الحكم أو سوء الإدارة.

- الاستراتيجية الامريكية

[١٥٢]) الحرب السياسية على الإرهاب: العقيدة الفاسدة، واستهداف مصادر القوة الناعمة

السبت ٣٠/سبتمبر/٢٠١٧ - https://acrseg.org/40599?utm_source=cha

كان اليمن مسرحاً رئيسياً لعمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية منذ العام ٢٠٠٠، وهي جهود مدفوعة أساساً بهجوم المدمرة (يو إس إس كول)، وتوجه السياسة الخارجية لواشنطن نحو "الحرب على الإرهاب" عقب هجمات ١١ سبتمبر/ أيلول الإرهابية في نيويورك وواشنطن العاصمة.[١٥٣]

وانحصرت أهداف الولايات المتحدة في اليمن ضمن إطار حماية مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي، إلى جانب الحفاظ على الاستقرار الإقليمي ومنع تمدد تنظيم "القاعدة" في شبه الجزيرة العربية. وقد تبنّت واشنطن في هذا السياق ما يُعرف بـ"النموذج اليمني"، والذي ارتكز أساسًا على تنفيذ عمليات عسكرية مباشرة باستخدام الطائرات بدون طيار (الدرونز). غير أن هذه الاستراتيجية، وعلى الرغم من استمرار تطبيقها، أغفلت معالجة الأسباب الجذرية لانتشار التنظيمات الإرهابية، بما في ذلك العوامل المحلية، والملاذات الآمنة، والديناميات الاجتماعية والسياسية التي تسهم في تصاعدها.

وبرغم إخفاق هذه الاستراتيجية في تحقيق الاستقرار، خاصةً بعد اندلاع الثورات العربية وتدهور الوضع في اليمن، فإن المقاربة الأمريكية لم تشهد تغييرًا جوهريًا، ولا تزال تعتمد على الأدوات الأمنية والعسكرية ذاتها. وعلى نهجٍ موازٍ، سار التحالف العربي، ولا سيما المملكة العربية السعودية، التي سعت إلى ضمان استقرار المشهد السياسي اليمني من خلال دعم مرحلة انتقالية بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبدعم من مجلس التعاون الخليجي. وقد رُوّج آنذاك لإشراك الفواعل المحلية في العملية السياسية، في محاولة لاحتواء الأزمة وتجنب فراغ السلطة .[١٥٤]

- دولة الامارات العربية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي

دعمت الإمارات العربية المتحدة المجلس الانتقالي الجنوبي في تأسيس وتجنيد وتدريب قوات جنوبية أمنية وعسكرية، مثل قوات الحزام الأمني في عدن وأبين ولحج و"قوات النخبة" في حضرموت وشبوة والمهرة،

[١٥٣]) القاعدة في اليمن: الانسحاب الاستراتيجي - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية

https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7326#utm_source=chatgpt.com

[١٥٤]) استراتيجية أمريكية لهزيمة الجهاديين في اليمن **https://futureuae.com/chosen.php/Mainpage/Item**/٦٨٩

وخاضت هذه القوات – إلى جانب وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لجهاز الأمن في عدن – اشتباكات عسكرية مباشرة مع القاعدة، وسعت إلى منع عودة ظهور التنظيم في المناطق التي تم إخراجه منها، كما قدمت دعماً لجمع المعلومات الاستخباراتية للتحالف الدولي والحلفاء الإقليميين، ووفرت وظائف ومنافذ للشبان العاطلين عن العمل، وهم الديموغرافيا الرئيسية التي تستقطب القاعدة مجنديها منها.

سعت الإمارات إلى تحصيل موافقة القبائل على هذا الترتيب الأمني الجديد، ومساعدة المقاتلين المحليين في إخراج القاعدة من مختلف المناطق، من خلال إعادة بناء البنية التحتية وتقديم البرامج الاغاثية والتنموية، وكان تحرير عدد من المدن والمناطق الجنوبية إنجازاً جنوبيا إماراتياً مشتركاً.

ففي فبراير/ شباط ٢٠١٧، شنت القوات الجنوبية عمليتين ضد القاعدة في المناطق الواقعة غرب المكلا، والمناطق الجنوبية من محافظة شبوة وأجزاء من أبين. وأعقب ذلك حملات في مديرية دوعن في عمق حضرموت في شهر مايو/ أيار، ومديرية عزان في محافظة شبوة في شهر أغسطس/ آب، ومديرية المحفد، آخر معقل للقاعدة في محافظة أبين، في نوفمبر/ تشرين الثاني، وكانت استعادة المدن الرئيسية في شبوة بحلول أغسطس/ آب ٢٠١٧، وسيطرة القوات التابعة للحكومة على جميع مناطق المحافظة تتم لأول مرة منذ سنوات. استمرت القوات الجنوبية فئات الشعب في الجنوب في تنفيذ حملات مكافحة الإرهاب خلال عام ٢٠١٨، واستهدفت جيوب القاعدة في أبين وشبوة وحضرموت، وعلى وجه الخصوص، في مديرية مودية بمحافظة أبين، حيث أطلقت قوات الحزام الأمني عملية "الانتقام الساحق" في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٨، فيما كانت قوات النخبة تنفذ عمليات ضد القاعدة في مديرية الصعيد بشبوة، ومناطق غربي حضرموت.

أطلق المجلس الانتقالي عملية "سهام الشرق" في محافظة أبين يوم ٢٢ أغسطس ٢٠٢٢، لتأمينها من العناصر الإرهابية. كما أطلق يوم ١٠ سبتمبر الجاري عملية بمحافظة شبوة تحت اسم "سهام الجنوب"، لتطهيرها من التنظيمات الإرهابية أيضاً. وأعلنت القوات الجنوبية، في ١٨ سبتمبر الجاري، سيطرتها على معسكر عومران الاستراتيجي في أبين، وهو أكبر معاقل تنظيم القاعدة يعكس تطور الوضع الأمني والسياسي في أربع محافظات جنوبية رئيسة (عدن، لحج، المكلا، أبين شبوة) خلال فترة تمتد من عام

٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٤، مع التركيز على حالة كل منطقة من حيث كونها ملاذًا آمنًا أو منطقة مستهدفة أو خاضعة للتطهير، بالإضافة إلى الجهة التي تسيطر على النفوذ الأمني والسياسي في كل محافظة.

- العاصمة عدن:

بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ كانت محافظة عدن تُعتبر "ملاذًا آمنًا" تحت نفوذ قوات الإخوان المسلمين. لكن بدايةً من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٢، تحولت المحافظة إلى مناطق "مستهدفة"، حيث شهدت حالة صراع وتأرجح في السيطرة بين قوات الإخوان والمجلس الانتقالي الجنوبي، مما يعكس توترًا أمنيًا وسياسيًا حادًا. في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، دخلت عدن مرحلة "تطهير" تحت سيطرة القوات الجنوبية، وهو ما يدل على جهود مكثفة لاستعادة الأمن والسيطرة بعد سنوات من الفوضى والصراعات بين الفواعل المختلفة

- محافظة لحج:

خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٦، كانت محافظة لحج تُعتبر منطقة "مستهدفة" تحت نفوذ قوات الإخوان المسلمين. مع بداية عام ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢٤، شهدت لحج مرحلة "تطهير" تحت سيطرة القوات الجنوبية، ما يشير إلى استقرار نسبي وتحول في السيطرة لصالح القوات الجنوبية، إلى جانب تقليل تدريجي للتهديدات الأمنية في المحافظة.

-مدينة المكلا:

في عام ٢٠١٤، كانت المكلا تُعتبر "بيئة آمنة" تحت نفوذ قوات الإخوان. إلا أن الوضع الأمني تغير في الفترة من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٤، حيث انتقلت المكلا إلى مراحل "مستهدفة" ثم "تطهير" تحت سيطرة القوات الجنوبية، مما يعكس تحولات في السيطرة الأمنية وتطورات مستمرة في فرض الأمن ومكافحة الإرهاب في المحافظة.

- مدينة سيئون

مازالت بيئة آمنة للتنظيمات الإرهابية

-محافظة شبوة:

شهدت شبوة في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ وضعًا كـ"ملاذ آمن" تحت نفوذ قوات الإخوان المسلمين. لكن من عام ٢٠١٦ وحتى ٢٠٢٣، تحولت إلى مناطق "مستهدفة" مع استمرار نفوذ الإخوان، مما يشير إلى استمرار حالة التوتر والصراع الأمني. وفي عام ٢٠٢٤، بدأت شبوة مرحلة "تطهير" مع سيطرة القوات الجنوبية، في محاولة لإعادة فرض النظام والاستقرار الأمني.

هذا التحول من سيطرة الإخوان إلى القوات الجنوبية يعكس تحولات سياسية وعسكرية هامة في المشهد اليمني الجنوبي، كما يؤكد تداخل النزاعات السياسية مع الأبعاد الأمنية، إذ ترتبط السيطرة على المحافظات بمدى تأثير التنظيمات الإرهابية ونجاح حملات التطهير.

نتائج وتوصيات الدراسة:

أولا: النتائج:

١-كشفت الدراسة أن العديد من مناطق اليمن، خصوصًا مناطق التماس بين جماعة الحوثيين وحزب الإصلاح، تشهد فراغًا مؤسسيًا حادًا نتيجة غياب الدولة المركزية وازدواجية السلطة، ما أدى إلى خلق بيئة مناسبة لعودة وانتشار التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيما "القاعدة" و"داعش".

٢-بينت الدراسة أن حالة "اللاسلم واللاحرب" المستمرة بين جماعة الحوثي وحزب الإصلاح، خصوصًا في محافظات مثل مأرب والبيضاء، أسهمت في تشكّل "مساحات رمادية" خارجة عن السيطرة الفعلية لأي من الطرفين، الأمر الذي مكّن الجماعات الإرهابية من إعادة التموضع، والتجنيد، والتحرك بحرية نسبية.

٣-تشير الأدلة التي رصدتها الدراسة إلى وجود حالات من التغاضي، بل والتعاون الظرفي أو تبادل المصالح، بين بعض الفاعلين المحليين والتنظيمات الإرهابية، خاصة في المناطق التي شهدت انسحابات مفاجئة وُصفت بأنها "تكتيكية"، ما مهّد الطريق أمام تلك التنظيمات للتوسع.

٤-أوضحت الدراسة أن الطبيعة الجغرافية الوعرة لبعض المناطق مثل صحراء البيضاء، المهرة، ووادي وصحراء حضرموت، إضافة إلى تفكك مؤسسات الأمن والجيش، وفّرت ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية تُستخدم كمراكز تدريب، وتخزين، وتحضير لعمليات إرهابية مستقبلية.

٥-لاحظت الدراسة أن كلًا من جماعة الحوثي وحزب الإصلاح يوظفان خطابًا تعبويًا دينيًا يُسهِم في خلق بيئة حاضنة للعنف الديني، ويعمل على شرعنة سلوكيات الجماعات الإرهابية أو تبرير وجودها في وعي بعض الفئات الاجتماعية.

٦-كشفت الدراسة أن غياب التنسيق الفعّال بين القوى الأمنية اليمنية المناهضة للإرهاب – على المستويين المحلي والإقليمي – أضعف من قدرة الدولة اليمنية والمجتمع الدولي على تتبع تحركات الجماعات الإرهابية، ما أتاح لها فرصًا للاستقرار النسبي في بعض المناطق دون تدخل حاسم.

٧-تؤكد الدراسة أن أنماط تموضع الجماعات الإرهابية في اليمن تتسم بالديناميكية المستمرة لإعادة الانتشار، مستفيدة من العوامل البنيوية والهيكلية غير المتغيرة، مثل ضعف الدولة، والانقسام السياسي، والجغرافيا المعقدة.

٨-تخلص الدراسة إلى أن حزب الإصلاح، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في اليمن، يُعد من أخطر الأغطية التي تتحرك من خلالها التنظيمات الإرهابية، مستفيدًا من موقعه داخل الحكومة اليمنية الشرعية، وهو ما يوفر للتنظيمات المتطرفة مظلة "شرعية" تمكّنها من المناورة والتمدد.

٩-رسمت الدراسة خريطة وظيفية وجغرافية دقيقة للإرهاب في اليمن، وأكدت أن الإرهاب بات ظاهرة معقدة تُغذّيها التشققات العميقة في بنية الدولة، وتناقضات الفاعلين المحليين والدوليين، فضلًا عن تعقيدات الجغرافيا، وفوضى الأزمات السياسية والاجتماعية.

١٠- بيّنت الدراسة أن "الملاذات الآمنة" تُعد أداة استراتيجية أساسية في تكتيك الجماعات الإرهابية، تتيح لها الاستمرار، وإعادة التمركز، وتنظيم الهجمات، في ظل غياب الحوكمة الأمنية وتعدد القوى المسلحة غير المنضبطة. وتُجسّد الحالة اليمنية نموذجًا معقدًا لهذا النمط من التمركز الإرهابي.

١١- توصلت الدراسة إلى وجود "تواطؤ غير معلن" أو توظيف سياسي واضح من قبل بعض الفواعل المحلية المسلحة – خصوصًا الحوثيين وحزب الإصلاح – تجاه الجماعات الإرهابية، وذلك لتحقيق مكاسب ميدانية أو عسكرية. وتعمل تلك الجماعات وفق خرائط دقيقة تستند إلى الجغرافيا والتوازنات المحلية والفجوات الأمنية والاجتماعية.

١٢- حددت الدراسة محافظات البيضاء، مأرب، وسيئون كبؤر صراع متعددة الأطراف، وملاذات آمنة طويلة الأمد لكل من الحوثيين والقاعدة، وأحيانًا داعش، بفضل مواقعها الجغرافية الاستراتيجية وتداخل النفوذ فيها.

١٣- كشفت الدراسة عن علاقات براغماتية مثيرة للقلق بين الحوثيين وكل من القاعدة وداعش، تمثّلت في إطلاق سراح المئات من عناصر تلك الجماعات من سجون صنعاء عام ٢٠١٤، إضافة إلى سلسلة من صفقات تبادل الأسرى التي جرت غالبًا في البيضاء بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٣، ما يشير إلى تفاهمات ضمنية أو تنسيق غير مباشر بين الطرفين.

١٤- أظهرت الدراسة أن محافظة مأرب قد تحولت إلى "دولة عميقة" لجماعة الإخوان المسلمين، مستفيدة من جغرافيتها القبلية وتضاريسها الوعرة. كما أصبحت مركزًا حيويًا لعمليات التنظيم المسلحة، رغم وجود تسعة ألوية عسكرية، إلا أن البيانات تشير إلى حالة من التماهي بين هذه القوات وبعض الجماعات الإرهابية.

١٥- تُظهر البيانات أن المحافظات الجنوبية كانت المسرح الأكثر نشاطًا للعمليات الإرهابية خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤، حيث نُفذت فيها نحو ٣٦٢٠ عملية، بنسبة ٩٨.٧١% من مجمل العمليات الإرهابية، وتصدرت عدن القائمة بـ٢٧٧ عملية و٢٠٨١ ضحية، تلتها محافظة أبين.

١٦- أكدت الدراسة أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، خلال سيطرته على مدينة المكلا وموانئها، استطاع تحويلها إلى مصدر تمويل استراتيجي من خلال فرض ضرائب ورسوم على السفن وشحنات الوقود المهرب، محققًا عوائد يومية بين ٢ و٥ ملايين دولار، فضلًا عن استيلائه على نحو ١٠٠ مليون دولار من فرع البنك المركزي بالمكلا.

١٧- تشير الدراسة إلى أن المنطقة العسكرية الأولى، المنتشرة في وادي حضرموت وصحرائه، باتت معبرًا حيويًا لعمليات تهريب الأسلحة إلى جماعة الحوثيين، عبر طرق صحراوية مثل طريق الرويك – الجوف، مستفيدة من قلة الرقابة الأمنية، وسهولة التنقل في تضاريسها المفتوحة.

ثانيا: التوصيات:

1. تعزيز سيادة السلطات المحلية وتوحيد المؤسسات الأمنية لمواجهة تنظيم القاعدة واجتثاثه في محافظات الجنوب، يجب توفير بيئة مواتية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

٢. تصنيف كل من الحوثيين والإخوان المسلمين كمنظمات إرهابية وحظر أنشطتهما في مدن الجنوب. هذا الإجراء يهدف إلى تجريم تعاملاتهم وقطع أي غطاء سياسي أو اجتماعي قد يستفيدون منه في هذه المناطق.

٣. محاسبة المتورطين في دعم الإرهاب، يجب على التحالف العربي ومجلس القيادة الرئاسي اتخاذ موقف واضح وصريح تجاه الإرهاب القادم من محافظات مثل تعز والبيضاء ومأرب. يتضمن ذلك سرعة إقالة المتورطين في دعم ورعاية وتمويل الإرهابيين، وتجريدهم من مناصبهم، وإحالتهم إلى التحقيق والمحاكمة لضمان المساءلة.

٤. تفكيك معسكرات الإرهاب، في كل من تعز ومأرب والبيضاء والمهرة وحضرموت. فقد أصبحت هذه المعسكرات منطلقًا لحشد العناصر الإرهابية المدعومة من الإخوان والحوثي صوب وادي حضرموت وعدن وشبوة وأبين والجنوب بشكل عام. تفكيكها سيقطع شريان الإمداد البشري واللوجستي عن التنظيمات الإرهابية.

٥. وقف تشكيل الكيانات العسكرية غير النظامية، ورفض إرسال أي تعزيزات إلى المناطق المتاخمة لمحافظات الجنوب. هذا يهدف إلى منع تفاقم الفوضى الأمنية وتقويض جهود بناء جيش وأمن وطني موحد.

٦. الضغط الدولي والإقليمي لتطهير المحافظات من التنظيمات الإرهابية.

٧. سن القوانين والتشريعات لمكافحة الإرهاب وتمويله، يجب سن القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة الإرهاب وتمويله.

مقترحات الدراسة: استراتيجية المواجهة

بناءً على النتائج والتوصيات العلمية التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح استراتيجية المواجهة التالية، التي تعتمد على التوصيات المباشرة للبحث:

تستند هذه الاستراتيجية إلى فهم معمق لطبيعة الإرهاب في اليمن، ودور الملاذات الآمنة، وتورط الفاعلين المحليين، وتهدف إلى مقاربة شاملة ومتعددة الأوجه:

١-تعزيز سلطة الدولة المحلية والشرعية وتوحيد الجبهة الأمنية:

- الأساس من النتائج: أظهرت الدراسة أن انهيار المؤسسات وتشرذم هياكل الدولة هي عوامل رئيسية تمكّن الإرهاب وتساعد على انتشار الملاذات الآمنة.
- عنصر الاستراتيجية: يجب العمل على ترسيخ سيادة السلطات المحلية وتوحيد المؤسسات الأمنية تحت قيادة مركزية قوية وشرعية، خاصة في المحافظات الجنوبية. يهدف هذا إلى بناء جهاز أمني متماسك وقادر على مواجهة التنظيمات الإرهابية واجتثاثها، وتوفير بيئة مستقرة طاردة للإرهاب.

٢-تجريم وتصنيف الكيانات الداعمة للإرهاب:

- الأساس من النتائج: كشفت الدراسة عن "تواطؤ غير معلن أو توظيف سياسي" من قبل فاعلين محليين مثل الحوثيين والإخوان المسلمين، الذين يوفرون غطاءً أو دعمًا ضمنيًا للجماعات الإرهابية.
- عنصر الاستراتيجية: من الضروري تصنيف كل من الحوثيين والإخوان المسلمين كمنظمات إرهابية وحظر أنشطتهما في المدن الجنوبية. هذا الإجراء سيجرم تعاملاتهم ويقطع عنهم أي غطاء سياسي أو اجتماعي قد يستغلونه لدعم الإرهاب، وبالتالي يعزل التنظيمات الإرهابية عن حاضناتها السياسية والاجتماعية.

٣-تفعيل المحاسبة القانونية وفرض الردع:

- الأساس من النتائج: تشير الدراسة إلى ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب لداعمي الإرهاب.
- عنصر الاستراتيجية: يجب على التحالف العربي ومجلس القيادة الرئاسي اتخاذ موقف حازم وواضح تجاه الإرهاب ومن يدعمه، خاصة القادم من محافظات مثل تعز، البيضاء، ومأرب. يتضمن ذلك الإقالة الفورية للمتورطين في دعم ورعاية وتمويل الإرهابيين، وتجريدهم من مناصبهم، وإحالتهم إلى التحقيق والمحاكمة لضمان المساءلة وبناء ردع قوي يمنع تكرار هذه الممارسات.

٤-تفكيك الملاذات الآمنة ومعسكرات الإرهاب:

- الأساس من النتائج: أكدت الدراسة على الأهمية الاستراتيجية لـ "الملاذات الآمنة" وحددت مناطق معينة (تعز، مأرب، البيضاء، المهرة، حضرموت) كمواقع لمعسكرات إرهابية.
- عنصر الاستراتيجية: يتطلب ذلك تفكيكًا منهجيًا لهذه المعسكرات في المحافظات المذكورة. هذه المعسكرات تُعد نقاط انطلاق لحشد العناصر الإرهابية المدعومة من الإخوان والحوثي لاستهداف مناطق الجنوب (وادي حضرموت، عدن، شبوة، أبين، إلخ). تفكيكها سيقطع شريان الإمداد البشري واللوجستي لهذه الجماعات ويحد من قدرتها العملياتية.

تهدف هذه الاستراتيجية المتكاملة إلى معالجة جذور الإرهاب في اليمن، ليس فقط من خلال المواجهة العسكرية، بل أيضًا من خلال تجفيف منابع الدعم السياسي والمالي، وفرض سيادة القانون، وتوحيد الجهود الأمنية لمواجهة شاملة.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

١) أساس البلاغة. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. (١٩٧٩). (ص ١٨١). دار المعرفة.

٢) الإرهاب السياسي. العكرة، أدونيس. (١٩٩١). (ط١). دار الطليعة.

٣) الإرهاب في القانون الجنائي. محب الدين، مؤنس. (١٩٨٣). (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.

٤) الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية. سويدان، أحمد حسين. (٢٠٠٥). (ط١). منشورات الحلبي الحقوقية.

٥) التعاون الدولي ومكافحة الإرهاب. الزهر، عبدالمغني جبران يناير-يونيو (مقال في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عدن، ١٠،٢٢ .

٦) تعريف الإرهاب الدولي بين الاعتبارات السياسية والاعتبارات الموضوعية. الخشن، محمد عبد المطلب. (٢٠٠٧). (ط١، ص ٣٦). دار الجامعة الجديدة.

٧) القاعدة في اليمن والسعودية. البكر، بشير. (٢٠١٠). دار الساقي.

٨) لسان العرب. ابن منظور، أبو الفضل. (١٩٩٣). (ط٣، مجلد ١، مادة رهب). دار صادر.

٩) مسؤولية أهل اليمن تُجاه مقدّسات المسلمين وثرواتهم. أبو مصعب السوري، عمر عبد الحكيم. (١٩٩٩).

١٠) المنجد في اللغة والأعلام. معلوف، لويس. (١٩٦٩). (ص ٢٨). دار المشرق.

١١) موسوعة السياسة. (١٩٨٥). (ج١، ط٢). الموسوعة العربية للدراسات والنشر.

ثانيا: الكتب المترجمة

1) Buzan, Barry & Wæver, Ole. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishers.
2) Hough, Peter. (2004). *Understanding Global Security*. Routledge.
3) Kirschbaum, Stanislav J. (2004). *Terrorisme et sécurité internationale*. Bruylant – Bruxelles. (p. 3

ثالثا: المجلات العلمية:

٦- انقلابات الإخوان الفاشلة (١٩٤٨-٢٠٢٤) عقيدة الفوضى وتنظيمات العنف. أبو السعد، طارق. (٢٠٢٥). مركز المسبار للدراسات والبحوث (الكتاب التاسع عشر بعد المئتين، مارس/آذار).

٧- تأثير الجهات الفاعلة غير الحكومية على السياسة العالمية: تحدّ للدول القومية. أتامان، مصطفى. (٢٠٠٣). المجلة التركية للعلاقات الدولية، ٢(١).

٨- الدول الهشة والفاشلة: وجهات نظر نقدية حول المفاهيم الهجينة. ناي، أوليفييه. (٢٠١٣). مجلة العلوم السياسية الدولية، ٣٣(٣).

٩- الدول الهشة": تقديم مفهوم سياسي. جريم، سونيا؛ ليماي-هيبرت، نيكولا؛ ناي، أوليفييه. (٢٠١٤). مجلة العالم الثالث، ٣٥(٢).

١٠- دور الاخوان المسلمين في الثورة اليمنية الدستورية عام ١٩٤٨م الجزء الثاني. فريح، وجدان كارون. (٢٠٢١). مجلة وميض الفكر للبحوث والدراسات، (٢١).

١١- ما وراء "الدولة الفاشلة": نحو بدائل مفاهيمية. كول، تشارلزت. (المجلد ١٧، العدد ٢). https://doi.org/10.1177/1354066109353137

ثانيا: الكتب المترجمة

4) Buzan, Barry & Wæver, Ole. (1998). *Security: A New Framework for Analysis*. Lynne Rienner Publishers.

5) Hough, Peter. (2004). *Understanding Global Security*. Routledge.

6) Kirschbaum, Stanislav J. (2004). *Terrorisme et sécurité internationale*. Bruylant – Bruxelles. (p. 3

ثالثا: المصادر الإلكترونية الموثقة:

١. "انقلابات الإخوان الفاشلة (١٩٤٨-٢٠٢٤) عقيدة الفوضى وتنظيمات العنف". (تاريخ النشر غير محدد). مركز المسبار للدراسات والبحوث. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.almesbar.net/

٢. "قصة الحوثيين". السرجاني، راغب. (تاريخ النشر غير محدد). الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=483

٣. "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب" في اليمن الجنوبي: بين الأمس واليوم". أحمد، سمر. (تاريخ النشر غير محدد). معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. [ملاحظة: الرابط المقدم هو لصفحة بحث Google، يرجى تقديم الرابط المباشر للمقالة على موقع المعهد.]

٤. "الأفغان العرب (١٩٧٩-١٩٩٤).. دورهم في تصدير التنظيمات الإرهابية إلى البلدان العربية (دراسة تحليلية)". العلوي، صبري عفيف. (تاريخ النشر غير محدد). اليوم الثامن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://alyoum8.net/posts/94388

٥. "الحرب المستمرة على تنظيم القاعدة في اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). مركز تريندز للبحوث والاستشارات. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://trendsresearch.org/ar/insight/

٦. "محافظة البيضاء... الثقب الأسود في حرب اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis

٧. "صفقة غامضة بين الحوثيين والقاعدة لتبادل ١٠٠ أسير في محافظة البيضاء وسط البلاد". (تاريخ النشر غير محدد). الأيام. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alayyam.info/news/9A

٨. "اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية". (تاريخ النشر غير محدد). اليوم الثامن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alyoum8.net/posts/9411

٩. "تنظيم القاعدة: تغير خارطة التحالفات خلال حرب اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://sanaacenter.org/ar/publications

١٠. مقتل ستة عناصر من القاعدة في غارة لطائرة بدون طيار في اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). فرانس ٢٤. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.france24.com/ar/

١١. "هروب عناصر داعش والقاعدة إلى مأرب يفضح خبايا دعم الإرهاب في اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). الأيام. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://alayyam.info/news/8BAYRQMS-D655

١٢. الأمم المتحدة، مجلس الأمن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://main.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1267

١٣. "القبض على القيادي القاعدي خالد باطرفي". (٢٠١١، ١٧ مارس). ٢٦ سبتمبر نت. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.26sep.net/nprint.php?lng=arabic&sid=7

١٤. "تفكيك قبائل الصبيحة.. مخطط إخواني لإشعال جنوبي اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). العين الإخبارية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://al-ain.com/article/brotherhood5-plot-strik

١٥. "شرطة تعز تبدأ بالتحقيق في مقتل نجل قيادي في اللواء ٣٥ مدرع". (٢٠٢٠، ٢٣ أغسطس). عدن نيوز. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://adennews.net/en/117241

١٦. "تعز: معقل الميليشيات غير النظامية". (تاريخ النشر غير محدد). مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://sanaacenter.org/ar/publications

١٧. "اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية". (تاريخ النشر غير محدد). اليوم الثامن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alyoum8.net/posts/9411

١٨. "تقارير الدول حول الإرهاب ٢٠٢١: اليمن". (تاريخ النشر غير محدد). وزارة الخارجية الأمريكية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.state.gov/reports/country-reports-on-terrorism

١٩. "اليمن.. مأرب والبيضاء وتعز.. المعاقل الآمنة للتنظيمات الإرهابية الدولية". (اليوم الثامن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alyoum8.net/posts/94

٢٠. "أمجد خالد.. «مهندس التفجيرات» من معاقل الإخوان إلى أحضان الحوثي". العين الإخبارية. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://al-ain.com/article/amjad-khaled-bombing-engineer-brotherhood

٢١. "أبعاد أمنية واستخباراتية وراء خطاب أمجد خالد.. هكذا يخططون لإسقاط عدن". الأيام. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.alayyam.info/news/A8OK8KQ5-CT4KKX-9

٢٢. "٣٨٧ يوماً من السلطة.. كيف استولت القاعدة على مدينة يمنية وسيطرت عليها وفقدتها في النهاية". (٢٠٢١، ٨ يناير). الشرعية نيوز. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://alsharaeanews.com/2021/01/08/28138/#:~

٢٣. "أحد فروع تنظيم القاعدة يستولي على مدينة يمنية كبرى ويطرد الجيش". البطاطي، سعيد؛ فهيم، كريم. (٢٠١٥، ٣ أبريل). نيويورك تايمز. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.nytimes.com/2015/04/04/world/middlee

٢٤. "القيادي بالقاعدة باطرفي : مشينا خطوات كبيرة في عملية تسليم مدينة المكلا للمجلس الأهلي ولا خلاف مع بلعيدي". بايعشوت، سند. (٢٠١٥، ٤ سبتمبر). حضارم نت. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. http://hadarem.com/m/index.php?ac=3&no=17096

٢٥. "تقرير خاص-القاعدة تخرج من حرب اليمن.. أقوى وأغنى". بيومي، يارا؛ براونينج، نوح؛ الغباري، محمد. (تاريخ النشر غير محدد). رويترز. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://www.reuters.com/article/world/-

٢٦. "ضبط في البحر: أسلحة إيرانية مهربة إلى الحوثيين". (تاريخ النشر غير محدد). سفارة الولايات المتحدة في اليمن. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://ye.usembassy.gov

٢٧. الشرق الأوسط. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://asharq.com/politics/

٢٨. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://south24.net/news/news.php?nid=829

٢٩. "استراتيجية أمريكية لهزيمة الجهاديين في اليمن". (المستقبل للدراسات المتقدمة. تاريخ الوصول: ٢١ يوليو ٢٠٢٥. https://futureuae.com/chosen.php/Mainpage/Item/689

رابعا: فيديوهات وتسجيلات

١-يوتيوب https://www.youtube.com/@aicadentv

٢-سجيل صوتي عبر صفحة أمجد خالد

٣-https://www.marsad.news/new/230161